Arab

لا اله الا الله [illegible] محمد الرسول الله صلى الله [illegible]

[illegible] بعد [illegible] عشق [illegible] اول و آخر [illegible]

[illegible] بدرود نخورند

بنظم بانو بگویم مناسبت مصدر را ‌ ‌ ‌ که چندست ز باب [illegible] و لیان

صراف و فعل که ذکر بیت خفی صفر شری ‌ ‌ ‌ بقا بنو سرقت و فسق و کبر زنه و حرمان

سؤال [illegible] و دعوی [illegible] مسوا [illegible] ‌ ‌ ‌ دخول و محمده و شکر [illegible] رحمت و غفران

[illegible] و جیمنه و قتل و [illegible] و خلبته ‌ ‌ ‌ طلب [illegible] حو [illegible] زنه و نزولک

قبول [illegible] بیاد [illegible] ‌ ‌ ‌ بجنس بود مکذوبه [illegible] بیر دگوییت

ولی چو مقدره مکذوب [illegible] ‌ ‌ ‌ خیال [illegible] و بالوبس آن

بنظم بانو بگویم مناسبت مصدر را ‌ ‌ ‌ که چند هست فی باب [illegible] و [illegible] لیان

صراف و فعل و ذکری [illegible] بسری ‌ ‌ ‌ بقا بنو سرقت فسق و کدرته و حرمان

سؤال و [illegible] و دعوی [illegible] ‌ ‌ ‌ دخول و محمده و شغل و رحمت و غفران

[illegible] و مرجع و قتل و [illegible] علانیه ‌ ‌ ‌ طلب قبول و وصف و [illegible] نزولان

قتل فسق شغل رحمت [illegible] ‌ ‌ ‌ دعوی و ذکری بشری [illegible] سرمان

غفران طلب [illegible] حسن [illegible] ‌ ‌ ‌ صغر و بری [illegible] صراف نوال

زیاده [illegible] توامه [illegible] فطیفنه ‌ ‌ ‌ دخول [illegible] مدخل سواه بشر

محمده [illegible] قبوله مکذوب مکذوبه ‌ ‌ ‌ [illegible] وضوء مفعل مفعلة [illegible]

جبر [illegible] زنبار [illegible] [illegible] ‌ ‌ ‌ افعال ‌ فعالی ‌ وما [illegible]

[illegible] ‌ دیلی ‌ جبروت

فعول ‌ لتفعال

رجوع

1

[illegible]

دروس حسن

دروای کارعیں و

ادرار قیس دوابـ ۰ صلحمس

درونحس

حصہ و حاو حاوعس

درونا کو حاو

ادرو

دروب حلس نمره

حول الم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله على توفيقه ونسأل هداية طريقه ونصلي على محمد وعترته اما بعد فهذه رسالة في

المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدي شيئا من العلوم مستعينا بالله

انه ولي الخير والجود ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له يسمى بالمطابقة و

علی جزءه بالتضمن ان کان له جزء وعلی ما یلازمه فی الذهن بالالتزام کالانسان فانه

یدل علی الحیوان الناطق بالمطابقة وعلی احدهما بالتضمن وعلی قابل العلم وصنعة

الکتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد وهو الذی لا یراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه

کالانسان واما مؤلف وهو الذی لا یکون کذلک کرامی الحجارة والمفرد اما

کلی وهو الذی لا یمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشرکة فیه کالانسان واما جزئی

وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد وعمرو والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل

في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو

الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب

ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس

ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو واما مقول

في جواب ما هو

فی جواب ما هو حسب الشرکة والخصوصیة معا کالانسان بالنسبة الی زید وعمرو و

النوع ویرسم بانه کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالعدد دون الحقیقة فی جواب ما

واما ما یقول فی جواب ما هو بل مقول فی جواب ای شیء هو فی ذاته وهو الکلی

یمیز الشیء عما یشارکه فی الجنس کالناطق بالنسبة الی الانسان وهو الفصل ویرسم بانه

کلی مقول علی الشیء فی جواب ای شیء هو فی ذاته والعرضی اما ان یمتنع انفکاکه

عن الماهية وهو اللازم او لا يمتنع وهو المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة و

فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان ويرسم بانها كلية تقال على ما تحت

حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام

بالقوة او بالفعل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت

حقائق مختلفة قولا عرضيا القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشيء

... الشي وفصله القريبين كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان وهو بحد

... والحد الناقص هو الذي يتركب من جنس الشي البعيد وفصله القريب

... الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام هو الذي يتركب من جنس ...

... خاصة لازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان و

... الرسم الناقص هو الذي يتركب من العرضيات التي تختص جملتها بحقيقة واحدة

كقولنا في تعريف الانسان انه ماشٍ على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة

ضحاك بالطبع القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب

وهي ان كانت حملية كقولنا زيد كاتب وان شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود وان شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول

من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا

والقضية

١

والحملية الموجبة كقولنا زيد كاتب والسالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وهلم جرا

والمخصوصة كما ذكرنا والكلية المسورة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان ب

والجزئية المسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

والمهملة ان لا يكون كذلك يسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب

والمتصلة اللزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والاتفاقية كقولنا ان

كان للانسان نقصا فاعلى زنابق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وهي مانعة

الجمع والخلو واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان

يكون في البحر واما ان لا يغرق وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما

ان يكون زائدا او ناقصا او مساويا التناقض وهو اختلاف القضيتين

بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة

كقولنا زيد كاتب

كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك في المحصورتين الا بعد اتفاقهما

في ثماني وحدات فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان

وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شي

من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان والمحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما

الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب

ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب

وبعض الانسان ليس بكاتب والعكس هو ان يصير الموضوع محمولا و

المحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب والصدق والكذب بحاله والموجبة

الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان

بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا

نجد موضوع

الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة

الجزئية انما تنعكس بهذه الحجة ايضا والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه فانه

اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والسالبة الجزئية

لا تنعكس لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه وهو قولنا بعض

الانسان ليس بحيوان القياس قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنه بالذاتها

قول آخر وهو اما اقترانی کقولنا کل جسم مولف وکل مولف محدث

واما استثنائی کقولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود لکن

فالشمس ليست بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس فيهما حدا يسمى

[illegible] وب يسمى صغرى ومحموله كبرى والمقدمة التي فيها الاصغر [illegible]

يسمى الكبرى وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلا

موضعه في الكبرى فهو الشكل الأول

او محمولا فيهما فهو الثاني في هذه

من الطبع جدا

الأول الثاني

والذي

وينتج منه المطلوب وشرطاه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة اربعة

الضرب الاول كل جسم مولف وكل مولف محدث فكل جسم محدث والثاني

كل جسم مولف ولا شي من المولف بقديم فلا شي من الجسم بقديم والثالث بعض الجسم

مولف وكل مولف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم مولف ولا

شي من المولف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم واقيسه الاقترانية اما من الحملية كما

من

واما من المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا

فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا

كل عدد اما فرد واما زوج وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج

الزوج او زوج الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل

حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد

فهو اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين

ومن متعددة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او اسود

ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة

فيه ان كانت متصلة لزومية موجبة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان

كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض

المقدم

المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا وان كانت

منفصلة حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر كقولنا العدد اما زوج او فرد

لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر كقولنا كل عدد اما فرد او

زوج لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد البرهان وهو قياس مولف من مقدمات يقينية

لانتاج يقيني واليقينيات اقسام منها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين و

الكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا

مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا

محمد رسول الله ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يديه ومنها قضايا قياساتها

معها كقولنا الاربع زوج بسبب واسطة حاضرة في الذهن وهو الانقسام بمتساويين

والجدل قياس مولف من مقدمات مشهورة والخطابية قياس مولف من

مقدمات

مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كالنبي والولي او مظنونة والشعر قياس مؤلف

من مقدمات تنبسط بها النفس او تنقبض والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات

كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة والسفسطة قياس مؤلف من مقدمات وهمية

كاذبة والعمدة هي البرهان لا غير فليكن هذا آخر الرسالة تمت الكتاب اعني كلمات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة على رسوله محمد واله واصحابه

اجمعين بدان علمک الله تعالى که کلمات عرب سه قسمست فعل واسم وحرف

وفعل کلمه ایست مبنی بر طلب افهام معنیی مستقل بیکی از ازمنه ثلثه ماضی وحال

ومستقبل

ومستقبل چون فتح الله گشاد خدا ویفتح میگشاید ویا خواهد گشاد ودوام

کلمه ایست موضوع بالای معنی مستقل نیابکی از ازمنه مذکوره وحرف کلمه ایست

موضوع بالای معنی غیر مستقل نحو ذهبت من البصرة الی الکوفة اما فعل

سه قسم است ماضی ومضارع وامر ماضی فعلی است موضوع بالای دلالت

بر حدوث کاری در زمان گذشته ومضارع فعلی است موضوع بالای

دلالت بر حدوث امری در زمان حال ویا استقبال وامر فعلی است موضوع

[illegible]

بجهت نوعیت مطلب الاباری چون اقرا نخواندن ماضی و مضارع دو قسم است

[illegible]

معروف و آن فعلی که منسوب بفاعل جلی و یا خفی نحو خلق الله و یخلق و مجهول

معلوم که چنان نبود نحو خُلِق و یُخلَق هر یک ماضی و مضارع و هر یک معروف

و مجهول می‌باید بر اوزان مختلفه صرفیان فا و عین و لام را برای وزن

[illegible]

... کلمات قرار داده اند تا اصلی را از زائد ممتاز سازند و حیث کلمه تصویر

فرق کنند

[illegible]

زائده

نمایند اصلی حرفی است که در جمیع متصرفات کلمه یافته شود و در مواد

[illegible]

برابر فا و عین و لام افتد و زاید ضد آن هر یک معروف و مجهول بر دو

گونه است اثبات و نفی بدان نور الله قلبک و قلوبنا قیاس آن بود که بر

ماضی و مضارع بر سیزده صیغه آمد موافق عدد اقسام فاعل لیکن ماضی بر

فاعل سیزده قسم است زیرا که فاعل یا غایب است یا حاضر یا متکلم و غایب شش قسم است واحد مذکر غایب تثنیه مذکر جمع مذکر واحد مونث تثنیه مونث جمع مونث و همچنین مخاطب و متکلم دو

سیزده آید سه مشترک و باقی خاص و مضارع بر یازده چهار مشترک

در میان سیزده فاعل ... در میان یازده فاعل

و باقی خاص چنانچه خواهی دانست اکنون شروع میکنیم در بیان اول

فعل صیغه واحد مذکر غایب فعلا تثنیه مذکر غایب فعلوا جمع مذکر غایب فعلت واحد مونث غایب فعلتا تثنیه مونث غایب فعلن جمع مونث غایب فعلت واحد مذکر مخاطب فعلتما تثنیه مذکر مخاطب مشترک میان تثنیه مونث مخاطب فعلتم جمع

صیغ فعل اثبات فعل ماضی معروف فعل فعلا فعلوا فعلت فعلتا

مذکر مخاطب و فعلت واحد مونث مخاطب فعلتن جمع مونث مخاطب مشترک میان واحد مذکر متکلم و واحد مونث متکلم فعلنا مشترک میان تثنیه مذکر متکلم و جمع مذکر متکلم تثنیه مونث متکلم و جمع مونث متکلم

فعلتن ... فعلت فعلتم فعلتما فعلت فعلتن فعلت

فعلنا بحركات ثلثة در عين مجوز ما بالاعرف آرند نفي فعل ماضي معروف

كردد نحو ما فعل ولا فعل الخ بدانكه بناي ماضي مجهول از معروف آنست اول

آنرا ضمه ده وما قبل آخر كسره اكر نبود نحو فُعِل وما فُعِل ولا فُعِل

فصل بدانكه علامت مضارع چهار حروف اتين است كه در اولش

جا كيرد الف در يك صيغه ونون همچنين ويا در چهار وتا در پنج اثبات

فعل مضارع

فعل مضارع معروف يفعل يفعلان يفعلون تفعل تفعلان يفعلن

تفعلون تفعلين تفعلن افعل نفعل بحركات ثلثه در عين حرف

علامت مضارعه ماضم دى وما قبل آخرى فتحه مضارع مجهول نحو

يُفعَلُ الخ تحكم كلمه ما ولا تغيير در لفظ مضارعه نه بدن معنى منفى نفى فعل

مضارعه بما يا بالكو لا يفعل وما يفعل الخ لن مضارعه لا بمعنى نفى مستقبل

كردانده مستقبل بمعنى تاكيد ايلن ودر آخرى حرفى جهار صيغه نصب كرد اسقاط ايدو جائز كه نون

رفع و نون را باید بیفکند چون لن یفعل لن یفعلا لن یفعلوا لن تفعل لن تفعلا لن یفعلن

لن تفعلوا لن تفعلی لن تفعلن لن افعل لن نفعل و لم بمعنی ماضی منفی گرداند

و سه تا معنی نفی جحد بلم در آخر چهار صیغه جزم کند اگر حرف علت نبود اگر بود با وی کند

چنانکه لم یفعل و نون رفع را بیفکند لم یفعلا لم یفعلوا الخ چون آن نون ثقیله در آخر

مضارع بجا اللام تاکید در اول آن در آری نون اعراب را حذف کنی واو جمع

که ما قبل آن مضموم است و یاء مونث حاضر که ما قبل آن مکسور است بیفکنی

با نون

ولهذا نون فاعل الف در لدی و ما قبل نون ثقیله در تثنیه و جمع مونث ساکن

خوانند و در جمع مذکر مضموم و در واحد مونث حاضر مکسور و در چهار باقی مفتوح

نون ثقیله مکسور باشد اگر پس الف افتد و گرنه مفتوح مضارع بلام تاکید و

نون ثقیله در معروف یا مجهول لیفعلنّ لیفعلانّ لیفعلنّ لتفعلنّ

لتفعلانّ یفعلنانّ لتفعلنّ لتفعلنّ لتفعلنانّ لافعلنّ لنفعلنّ

نون خفیفه حکم ثقیله دارد الا جز آنکه حذف گردد است و جائیکه پیش از ثقیله الف است

درثانیه مضارع باللام تاکید با نون خفیفه در معروف یا مجهول لیفعلن لیفعلن

لتفعلن لتفعلن لتفعلن لافعلن لنفعلن همون لا نفی و تاکید

بمعنی گرداند و حکم اسم کند نحو لا یفعل الخ در نهی هم نون ثقیله و خفیفه بتحکیک مثنی

والاستبنی در آخر لام مکسور که آنرا لام الامر خوانند در مضارع عمل لم کند و معنی امر

گرداند و در ثانیه در صیغه معروف غایب جز خطاب وصل مضارع معروف باللام الامر

لیفعل لیفعلا لیفعلوا لتفعل لتفعلا لیفعلن لافعل لنفعل

لیفعل

مضارع مجهول با لام امر لِیُفعَل لِیُفعَلا لِیُفعَلوا لِتُفعَل لِتُفعَلا

لِیُفعَلن لأُفعَل لِنُفعَل در بجا هم رواست نون تاکید درازی

بدانکه امر حاضر پنج صیغه است و بنا آن از مضارع مخاطب معروف است تُفعِل

از او حذف کنی پس اگر ما بعدش متحرک بود آخرش را ساکن کنی چو الف در تعد عُد و

و اگر ما بعدش ساکن بود بجایش همزه وصل مضموم در آر اگر در عین کلمه مضموم باشد

و گرنه مکسور و در آخر آن حکم لم جاری کن امر شود اُفعُل اُفعُلا اُفعُلوا

یفعلی یفعلن بحرکات ثلثه در عین و بر حذف نون به بهتکیه خواه سفنه و رگذی فصل

و در معرب اسم
بدانکه ماضی و امر و حروف مبنی اصل اند و لازم و مضارع معرب بکر و نفت

لحوق نون فاعل و نون تاکید و اسم بر دو گونه است مبنی انکه آخر وی
ولیست نون نیز فاعل و نون تاکید ... باعتبار صفات

بدر آمدن عامل تغیر نیابد نحو من ضرب هولاء و معرب یعنی قبول کنند اعراب
بسبب آمدن اسماء اشاره

نحو ضرب زید و رأیت زیدا و مررت بزید و دو نوع است یکی جاری در
ای معرب دو نوع است

استحقاق تنوین را امکن و منصرف نیز خوانند و منصرف که جار نیابد کسره و تنوین
باک ساجد مفرد

24

یا اگر بدانچه نحو صدق احمد و نیز بر سه گونه است مصدر اسمی که ماخذ فعل بود

و در آخر فارسی آن دن یا تن آید یا اینکه مشتق ازین لفظی مصوغ از مصدر

با معنی یا از معنی بالفاظی باره و معنی آن که مصوغ از العوامل او الحالی

من الفعل و جامد که مصدر و مشتق نگردد و این نیز بر سه گونه است ثلاثی

که در وی سه حرف اصلی بود و رباعی که در وی چهار حرف اصلی بود و خماسی که در وی

پنج حرف اصلی بود هر یک بر دو قسم است مجرد که در وی حرف زاید نبود

حصن وبیس وجنبر وفرزدق آمد مزید که در وزن رباعی بود حصن حمارة و قنفخر وخرعبل

وزیادتی از اسم بیش از چهار حرف بود ولیکن ما از سباعی بیان آنکه مصدر فعل ثلاثی

مجرد اکثر بر سی و اوزان آید فعل فعل فعل فعل فعلة فعلة فعلة فعل

فعل فعلة فعلة فعل فعل فعال فعال فعالة فعالة فعالة فعالة

فعیل فعیلة فعول فعولة مفعل مفعل مفعلة مفعلة فعلی فعلی

فعلی فعلان فعلان فعلان فعلان فعالة فعولة

ومی آید بر مفعول مفعولة فاعلة فعول مفعلة فعولة

فعلوة فعلاة فيعلولة وجزلان وللمبالغة تفعال

فعيلى فعلوة فعلوية تفعال وجبريا وبار مفعل مطرد است

تفعلة للمرة وفعلة للحالة واسم معنى نسبى نوعى است بر اسم فاعل

وزيرة من الشدائد البحر فاعل فاعلل فاعلون فاعلة فاعلان

فاعللة وللمبالغة فعل فعيل فعول فعال فعال

مِفْعَلٌ مِفْعَالٌ مِفْعَلٌ فِعِّيلٌ فُعَلَةٌ فُعَلٌ ونحو ذلك

ويزاد التاء للتأكيد نحو عَلَّامَة وفَرُوقَة ومِجْزَامَة واسم مفعول

وزنه من الثلاثي المجرد مفعولٌ مفعولان مفعولون مفعولة

مفعولتان مفعولاتٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ وفُعْلَةٌ وفَعَلٌ

فَعَلٌ وفِعْلٌ وفاعِلٌ واسم التفضيل ميزانه أَفْعَلُ

فُعْلَى والجمع أَفَاعِلُ وفُعَلٌ واسم الآلة ميزانه مِفْعَلٌ

مِفْعَلَة

مِفعلته مِفعال وقل فِعال والجمع مفاعل

مُفاعِل ومَفاعِل وشد مَدق ومُنخل واسم ظرف

مفاعل وصفة مشبهة وبجمع ومَفعل مَفعَل يوزانه منه

فِعل فَعل فَعل فُعل فِعل فَعُل لوازنها منه

فَعال فِعال

فِعل فُعل فَعال فعال فِعال فَعال فُعَل فاعل فُعَّل فَعل فعل

فعول فعلى فعلى فعلاء فعلان فعلان فعلالة

فَعْلان فُعْلان وغير ذلك اسم ثلاثي مجرد وله وزن ... جمع

فَلْس فَرَس كَتِف عَضُد حِبْر عِنَب

إِبِل قُفْل صُرَد عُنُق سوای ودر كَتِف كَتْف

ودر فَخِذ فَخْذ فِخْذ ودر عَضُد عَضْد

ودر إِبِل إِبْل ودر قُفْل قُفُل ودر عُنُق عُنْق ودر علي

مجرد الرباعي جَعْفَر زِبْرِج بُرْثُن دِرْهَم قِمَطْر

قِبَل

جحمرش قذعمیل شمرجل وخماسیه مجرد لا چهار جحدث ...

قرطعب مزیدلری ورباعی محصوره آمده وخماسیک پنج اسنه

عضرفوط خزعبیل قرطبوس قبعثری خندریس مفصل بولنه

مصدر وفعل وسایر مشتقات بر دوکونه اسنه ثلاثی ورباعی بریک دونوعه اسنه

مجرد ومزید لیکن مصدر ومشتق در اطلاق مجرد ومزید تابع فعل ماضی حقاندرلر

مجرد لفظی اسنه که دربار ماضی اوج حرف اصلی باشد لیس ثلاثی مزیدانکه

دو حرفی
سه حرفی یا به سه حرف

در ماضی او سه حرف اصلی بود یا لا بد یا ماضی که در وی سه حرف اصلی است

حرفی

یا رباعی و رباعی مجرد آنست که در وی یا بد ماضی او چهار حرف اصلی بود فقط و نه

مزید آنکه در ماضی او چهار حرف اصلی باشد و لابد یا ماضی که در وی چهار حرف

اصلی بود و زاید بود و زیادتی فعل بیش از سه حرف باشد و لا یتجاوز

ستة بدانکه ثلاثی مجرد را شش باب است باب اول بر وزن فَعَلَ یَفعِلُ

بفتح العین فی الماضی وکسرها فی الغابر الضرب زدن ضَرَبَ یضرب ضَرَبَ

نصر

يضرب ضربا فهو ضارب ضُرِبَ يُضرَب ضرباً فهو مضروب

الامر اضرب والنهي لا تضرب والظرف مضرِب جمعه مضارب

والآلة مِضرب مِضربة مِضراب جمعها مضارب مضاريب

وافعل التفضيل المذكر اضرب وضربى جمعها اضارب ضرب

باب دويم فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي وضم مضارعه نصر ينصر

نصرا ناصر نصر ينصر نصرا منصور الامر انصر النهي باب سيوم

سَمْعاً کسمع مسمع

فَعِلَ یَفْعَلُ بکسر ماضی وفتح مضارع سَمِعَ یَسْمَعُ سَمعاً کسمع مسمع

باب چهارم فَعَلَ یَفْعَلُ بفتح فیهما فَتَحَ یَفْتَحُ فَتْحاً رفتح

باب پنجم فَعُلَ یَفْعُلُ بضمهما کَرُمَ یَکْرُمُ کَرَماً کریم اکرم مکرم

تسکین عین فَعِلَ و فَعُلَ و در شَهِدَ شَهْدَ شِهِدَ شِهْدَ و شَهِدَ باب ششم

بکسرهما حَسِبَ یَحْسِبُ حِسباناً ازحسب محسب اما فَضِلَ یَفْضُلُ

وکاد یکاد از سمع است لکن بکسر کاف آید وضمه نبود بدانکه السم طرف

یفعل

بدو لم يفعل ويفعل وناقص مفتوح بوحيد مهموز وحذاى

منبت مسجد مشرق مغرب مغرق ومجزر

مسكن مطلع

وبعد ويضع وليسر الكالات لن

يعتر بعثر بعثر بعثر بعثر والطرف

بعثر جمعه مبعثرات ويجي مصدره فعللة وفعلال وفعللى

وفعلله مصدر رباعی و ثلاثی مزید بر مفعول وی نیز آید و رباعی مزید ۳ باب است یکی

بدون همزه وصل و دویم با همزه وصل باب تفعلل تسربل یتسربل

تسربلا متسربل تسربل یتسربل لاتسربل الخ بدانکه اسم ظرف

از غیر ثلاثی مجرد می آید بر مفعول وی و روشن در آخر مصدر رباعی و ثلاثی مزید که مجرد

از ثلاثیست رباعی تا همزه چون تسربله باب افعنلال احرنجم یحرنجم احرنجاما

محرنجم احرنجم یحرنجم محرنجم احرنجم باب ۳ افعلال اقشعر یقشعر اقشعرارا

مقشعر اقشعر يقشعر الامر اقشعر اقشعرر وجاء مصدره فعليلة

تالد مزيد بر دو گونه است ملحق ومطلق وملحق مطلق دو قسم است يكى انكه در دو عدد وصل

بود دويم انكه بود قسم لعل ... بنا باب اول افعنلال اجنبب

يجنبب اجنبابا مجنبب اجنبب يجنبب اجنبابا باب دوم

استفعال مستنصر استنصر استنصارا مستنصر استنصر

يستنصر مستنصر يستنصر باب سوم انفعال انفطر ينفطر

انفطارا منفطر انفطر ینفطر انفطر باب چهارم افعوال اخلوط

یخلوط اخلواطا مخلوط اخلوط یخلوط مخلوط اخلوط

باب پنجم افعیعال اخشوشن یخشوشن اخشیشانا مخشوشن

اخشوشن یخشوشن مخشوشن اخشوشن باب ششم افعلال احمر

یحمر احمرارا محمر احمر یحمر محمر احمر احمر باب هفتم

بسیار سرخ شدن

افعیلال ادهام یدهام ادهیماما مدهام ادهوم یدهام مدهام

بسیار سیاه شدن

باب اول از پنج باب آنکه در ماضی وی همزه قطع بود ازو مهم ازو باتم

افعال اَکرَمَ یُکرِمُ اِکراماً مُکرِم اُکرِمَ یُکرَمُ مُکرَم اَکرِم

بنا بر یُکرم یُؤکرم باید همزه را افکندند تا لازم نیاید اجتماع دو همزه در اُأکرم

باب دوم تفعیل کَرَّمَ یُکَرِّمُ تکریماً مُکَرِّم کُرِّمَ یُکَرَّمُ مُکَرَّم کَرِّم

و یجی مصدره تفعلة و فعال و فعّال و فِعال و تِفعال باب سوم تفعّل

تَقَبَّلَ یَتَقَبَّلُ تَقَبُّلاً مُتَقَبِّل تُقُبِّلَ یُتَقَبَّلُ مُتَقَبَّل

تفعّل و جاء تمثّل جاء تفاعل تقابل يتقابل تقابلا متقابل

تقوبل يتقابل متقابل تقابل وتنقطعت وتشابهت بزیادت

تاء اول ایشان ولست چون درآید تاء مضارع بر بناء تفعّل و تفاعل و تفعلل روا ست

حذف یکی در معروف باب پنجم مفاعلة قاتل يقاتل مقاتلة مقاتل

قوتل يقاتل مقاتل قاتل وجاء فِعال و فیعال بدانکه سو لابی اهل حجاز

علامت مضارع بجز یاء را بکسر خوانند اگر ماضیش مکسور بود یا اولش همزه وصل

یاء فلایب مطرد ودر مضارع ابنی ذکوه وجل بالانبرا ملحق ودو قسم است ملحق برباعی

مجرد وملحق بمزید فیه اول هفت باب است باب اول فعللة جلبب یجلبب

جلببة مجلبب جلبب یجلبب باب دوم فیعلة خیعل

یخیعل خیعلة مخیعل خوقل یخیعل مخیعل خیعل

باب سوم فوعلة جورب یجورب جوربة مجورب باب چهارم

فعنلة قلنسس یقلنسس قلنسة مقلنس باب پنجم

فَعْیَلَةً شَرْیَفَ یُشَرْیِفُ شَرْیَفَةً مُشَرْیِفٌ باب پنجم فَعْوَلَةً

جَهْوَرَ یُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً مُجَهْوِرٌ باب ششم فَعْلاةً قَلْسَی یُقَلْسِی قَلْسَاةً

مُقَلْسٍ قَلْسَی یُقَلْسِی مُقَلْسٌ قَلْسٍ اما ملحق برباعی مزید بر دو

نوع است ملحق به تسربل و باحرنجم نوع اول ملحقات تسربل باب اول تفعلل

تَجَلْبَبَ یَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا مُتَجَلْبِبٌ باب دوم تَفَیْعُلٌ تَخَیْعَلَ

یَتَخَیْعَلُ تَخَیْعُلًا مُتَخَیْعِلٌ باب سوم تَفَوْعُلٌ تَجَوْرَبَ یَتَجَوْرَبُ

تجوربا متجوربٌ باب چهارم تَفَعْلُلٌ تفلنس یتفلنس

تفلنسا متفلنسٌ باب پنجم تَفَعْیُلٌ تشریف یتشریف

تشریفا متشریفٌ باب ششم تَفَعْوُلٌ تسرول یتسرول

تسرولا متسرولٌ باب هفتم تفعلٍ تقلسی یتقلسی تقلسی

تقلسیا متقلسٍ تقلسی یتقلسی متقلسٍ تقلسٍ

اما باب تَمَفْعُلٌ و تَفَعْلُتٌ شاذاند و غریب و با جر نجم رو باب انشعاب روا

افعنلال اقعنسس يقعنسس اقعنساساً مقعنسس

باب دوم افعنلاء اسلنقى يسلنقى اسلنقاء مسلنق

اسلنقى يسلنقى اسلنق ونزاكو مسلنق در بيان خامس

بانسور

ابواب بيلنكه سه باب اولى لازم اللام اللباب اندو ديكرنرت خصايص فقاويه

ضرب نصر سمع

الالتزام ليكن مغالبه خاصيت نصرتشي ذكر فعل بعد المفاعلة للاظهار غلبه

احد الطرفين المتغالبين نحو خاصمني فخصمته وخاصمني فاخصمه كرمني فاكرمه ونحوه

یائی و ناقص یائی که می آید از ضرب و علل و احزان و فرح از فعل نیز آید و الوان

و عیوب و حلی می آید از وی و چندی بالضم عین نیز آمد و اما حامیت فتح الف که عین

و باب دوم وی از حروف حلقیه بود مگر کن من الذ رجل و ابی یابی شاذ بود

و حامیت کرم آنکه از صفت حلقیه بود حقیقت او حکما یا صفتی که شبیه بدان است

و باب حسب الفاظ معدوده نعم وبق ومق ونق وفق

ورث وریع ورم وری ولی وغر وحر وله

وبل وطم وطئ ببس ببس وخاسبه افعال تعدیه وتکثیر

نحو صح زید واعه جیئه وفدیارم نحو احمد وتولیض ای بردان فاعل چیزی الا بموضع

مدلول ماخذ نحو البعثه و وجدقلق ای یافتن چیزی الا موصوف بمدلول ماخذکه

البخلت وسلب ای تلایب لول اثر ماخذ لاکو شکی وزنبکیه واعطاء

ماخذ نحو اشویه واقطعه قضانا وملوح ای رسیدن یا در آمدن بماخذ نحو اصبح

وابجرق وصیرورة ای گشتن صاحب ماخذ یا صاحب چیزی موصوف بماخذ

ماخذ

35

یاصاحب چیزی در ماخذ نحو البن واجرب وحرفت والبأقنه وحبونه رسید انرا نفام ماخذ

نحو اللام للصبح واحصد الزرع ومبالغه نحو اثمر النخل واصبح الصبح وابتلای نحو زنق

ومطاوعه مجرد وفعّل وتفعّل واستفعل نحو زجی الابل وازجی ومطاوعه فعّل و

فعّل ای پس آمدن افعل مر فعل و با فعّل ما نا دلالت کند بر پذیرفتن مفعول

اثر فاعل را نحو کسرته فانکسر وخاصیت تفعیل تعدیه وتکثیر است نحو نزل

ونزلته وسلب نحو قذیت عینه وقذیت عینه وصیرورت نحو نوّر وبلوح

نحو بحقّ و جمّ و مبالغة نحو صرّح و جوّل و موّت الابل و قطّعت الثياب

مبالغه در مفعول — مبالغه در فاعل

و نسبت بماخذ فسّقته والباس نحو جلّلتها و تخليط اى چيزى را بماخذ اندودن

كردن نحو ذهّبته و تحويل اى گردانيدن چيزى را بماخذ يا بمثل ماخذ نحو نصّرته و حجّمته

و قصر يعنى اشتقاق آن از مركب جهت اختصار حكايت نحو هلّل و سوّف

فعل و افعل و انفعل و ابتدا و خاصيت تفعّل مطاوعة فعّل است

نحو قطّعته فتقطّع و تكلّف در ماخذ نحو تشجّع و تحلّم و تجنّب نحو تأثّم

ماخذ نحو تحوّت وتبیّس ماخذ نحو تختّم وتعاف بمعنی ماخذ بالانکار بردن نحو تنزّه

وتمرّس وتجیم وانحاز بمعنی ساختن یا کرفتن ماخذ یا جبری الا ماخذ ساختن بار یا خذ

[illegible] نحو تنوّب وتجنّب وتوسّد الحجر وتابّط وتدریج بمعنی تکرار عمل بمهلت

نحو تجرّع وتحفّظ وتحوّل بمعنی [illegible] ماخذ یا [illegible] نحو تنصّر وتصبّر [illegible]

[illegible] موزون مجرد افعل و فعل استفعل و ابتدای خاصیت مفاعلة

[illegible] بمعنی [illegible] بودن فاعل و مفعول [illegible]

هر یک مر دیگر را نحو قاتل زید عمرا و موافقت مجرد و افعل و فعّل و تفاعل و ابرار

و خاصیت تفاعل آن که دلالت کند بر شرکت دو کس در صدور و تعلق فعل به

دیگری به یکدیگر که ولیکن تمام و شرکت در صدور فقط لازم است نحو تباعد و اشتباه

تخییل یعنی نمودن غیر لا حصول ما خذ در خود نحو تمارض و مطاوعت فاعل سوم

نحو باعدته فتباعد و موافقت مجرد و افعل و ابتدائی و لفظی که در مفاعله

دو مفعول میخواهد در تفاعل یکی خواهد و اگر نه لازم بود و خاصیت افتعال

نحو واحتجب واغتدى اي النشاط والتقصد والتصرف بعيد جد مقول افتعل

نحو القضب وتحيّز ان فعل الفاعل الفعل لنفسه نحو اكتال ومطاوعة فعل

بمعنى فاعله وموافقة مجرد وافعل وتفعّل وتفاعل واستفعل وافعل

استفعال حالة ونيابة فعل نحو استطعمه واسترجع التوب و

زنه وحسبان اي بيان اسني جيزي الى موصوف بماخذ نحو استحسنه و

نحو استحجر الطين واستنوق الجمل واتخاذ نحو استوطن الغرابي وقصر نحو استرجع

ومطاوعة افعل نحو اقمته فاستقام وموافقته تجرد وافعل وتفعل وافتعل و

ازبئرار وانفعال للزوم واعلاجه للازم است ومطاوعة فعل غالب نحو کسرته

فانکسر وموافقة فعل وافعل نادر وفاء آن لام ونون وراء وحرف لین نبود

ومطاوعة افعل نحو اغلقت الباب فانغلق وابذوار وافعیعال للزوم غالب

ومبالغه لازم ومطاوعة فعل وموافقة استفعل نادر وافعلال وافعیلال

تقضب لزوم ومبالغه لازم است ولون وعیب غالب وافعوال نادر منقطعه گی

ثم

للمبالغة و فعّل لمعان کثیرة ولم یرد الا صحیحا او مضاعفا و مهموزا قلیلا

و تفعّل لمطاوعة فعّل و قد یقتضب و افعنلال للازم لمطاوعة فعلل و کذا

و افعلّ و هی مقتضبا فی اللغات مبالغة الصفات [illegible] افعال و اسماء

بدانکه قسم صحیح لفظی که از حروف اصلی آن حروف علت و همزه و دو حرف یکجنس

نبود و مهموز لفظی که از اصولش همزه بود و معتل لفظی که در اصول آن حرف

علت است و مضاعف لفظی که در اصولش دو حرف یکجنس باشد اما مهموز بر سه

کونه بنسه محمود ما انضم کسف دخی عین مکسور ضم ولام فکسر ضم ن ومعتل

دو نوع است مقرون ولفیف مفروق است قلست مثال وضفتکم یضفنک

ح ابوف سو اص سیض ن ناقص نسفکوض ضفی کن ولفیف برد و

وجه است معروف ضرب جسن ومقرون سیض ومضاعف ادغام است مضاعف

نزد اکه عین ولام کس یکجنس بود خنس ک ومضاعف رباعی که فا ولام اول وعین

لام ثانی نیز هم جنس باشد نحو زلزل وتذبذب مرکبات او ثلث ضرس ابد

ابرکم

ضرب بس الثالث نصر ک اوی ضرب بس واو ضرب بس یا بس ح واو فتح

ن ض رای فتح ض و یا ر فکسر ح بو نصر بس ششی ضرب بس ک اوی ض

وای س لث نصر ب ض و ت س بم س طائطائفکا کاو هوه نوهوه بر کم

واو ملاز حت ضمه و وفق آن خوانند و یا ملاوفق کسره و از حت آن خوانند

والف ملاوفق فتحه و از حت آن و هر سه حرف را مد و لین گویند و تخفیف لفظ

بر چند وجه است اسکان قطع حرکت از حرف ثقل یا باسقاط و تحریک حرکت ملاون

یکی از دو ساکن و حذف از نواحی حرف و زیادت تو آنت و ابدال آوردن

حرف با حرکت بجای حرف با حرکت و ادغام چیدن یکی از دو همجنس در دیگر

قلب یعنی تقدیم و تأخیر و بین بین یعنی تو انرک همزه در میان همزه و حرف که دو فق

حرکت همزه با قبل همزه بود از اعلال و تعلیل تخفیف حرف حلقی است همزه

ساکن در غیر تام و تأسیس بدل شود با جنس حرکت ماقبل جواز الا که منفرده است

و دو جو با اگر پس همزه بود کل و خذ و مر شاذ است همزه متحرک بعد واو و یا که ساکن

40

بدانکه ازين برای الحاق رسالست که جنس یا فتیک کرده پیش از ادغام للادم

چون رفتن و مقروه و خطیئه بود ساکن غیر مذکور و الف و نون افعال

ای همزه متحرک

وراست کر یا فتد و حرکتش ما قبل رود چون مسل و جیل و یا جوموا لهم و الحمر

و ادغام نمودن نیز جایز است

و لیکن حذف در یری و یری البح و صرف اری یری للادم شد و کمی مرءة

و متحرکست بعد متحرکه یا گردد اگر هو مکسور بود ما سابق نخواهند و جاد گر نه بواو بدل کند

اصلا جایئی بار چین اسم فاعل همزه بدل زرند جار از شد
چون همزه ساکن مکسورست همزه دوم را بیا بدل
کردند جائی شد پس تعلیل قاضی کردند

گو او او م ابن مالک مضمومه لا بواو بدل کنند و نزد اخفش مکسوره بعد مضمومه لی نوع سو

و ساکن و متحرک بود متحرک یا ساکن یا گردد در موضع لام و مفتوح منفرده بود

کسره یا گردد و بعد ضمه واو شود چون لائمه کمیره و چون از حرفی مضمومه بود کسره یا گردد

و دیگر آنکس و بعضی لفظ لند روا است قلب متحرک بوقت حرکت ما قبل و دیگر مانند

مستهزئون و سئل بین بین است و در همزه بود الف بین بین قریب از آن اول

از دو وجه مذکور چنانکه در سئل و سئم و مستهزئین و رءوف و رءوس اند

اجتمع اکثر من همزتین حقق الثانیة والرابعة وحقق الاولی والثالثة والخامسة

و در دو همزه

در دو همزه در دو کلمه صحیح است تحقیق هر دو و تخفیف هر دو با لطریق مفرده

با دو لطریق انفراد و نیز بطریق مجموع و با تخفیف یکی بر وجه مذکور و حذف

یکی و یا قلب دوم بطرزی که اگر متفق زند در حرکت و اول آخر کلمه بود و قلب

مضموم بعد مکسوره و عکس آن بواو و توسیط الف در مانند آانت و قلب دوم

دوم بالف با جمع دو ساکن در نحو الحسن عندک و آیمن الله و ... اصحون

مثل واو مضموم و مکسور در اول کلمه و مضموم در وسط روا که همزه گردد احد جایز است

و نجاه ساکن لین غیر مدغم بعد کسره یا گردد و بعد ضمه واو و ضمه ما نند بیض و جیکی

کسره شود و در طوبی کسره غالب آمد و اگر و یکی بعد فتحه علامت مضارع و قبل

کسره لغتند بیفتد چون یعد و یضع الخ و نحو یجد تبع مضارعه و جاز ییئس

و یابس و فی نحو توجل یاجل ییجل ییجل و اگر واو یکی فا افعل بود و از فعلش افتاده

بیفتد چون عده و لین فاء افتعال که از همزه نبود تا شود و در تا مدغم بلغت فصیح

چون اتقد و اتسر و اگر دو واو متحرک در اول کلمه بهم آیند اول همزه گردد چون

اواصل و

بود وصل و اول خواه واو یا متحرک شد عارض نبود فتحه لازم الف کردند شروط چنین

ناقص نباشند و نه در حکم آن و نه فا کلمه و قبل مده زایده و الف تثنیه و یاء مشدد

و نون تأکید و کلمه بر وزن فَعَلان و فَعَلی نبوده و نه بمعنی کلمه که دران تعلیل

نپذیرد پس الف بعد ازان ساکن لفظی یا تقدیری بیفتد چون قال و باع

و خاف و دعا و دعوا و دعت و دعنا و دعون هر ولکن یا ؛ و کلمه عین ماضی

مجهول بعد و در معروف تعلیل یافته کسره ابدال بجای ضمه ما قبل بر یا چون قیل

وبیع والخیر والقید باید که کو قول و نوع و اخون والقود فا امثال کی نها مجرد بود

حذف عین کنند باید اگر اجوف یائی بود یا از باب مکسور العین و اگر نه ضمه چون *باجماع سه کلمه*

قلن و خفن و بعن بر وزن و یا بود ساکن لین زاید بود در عین فعل یا شبه

مخفف یا مجهول نوشته

فعل از مصدر و مشتق و مولد فعل بوزن عروض حرکت از ما بما قبل و بنی و ط

زان کلمه ملحق و نا قص و مثل لون تعجب مبالغه و صیغه تعجب و چون اسم آلة بود و در شبیه

چون ماروفوده

فعلی که بر وزن متعارف فعل بود بیش از تعلیل باید زلت واو و نیز رابع

تمت الرسالة

منتزع شد تعلیل نکند پس ان حرکت اگر فتحه بود واو و یا را الف کنند چون یقول

تا یقلن و یبیع لم یبعن و قل قولا الیح بع بیعا را و مقول و مبیع و یقال و یباع

و یخاف الیح و خف خافا الیح و زنام زنامید و استفام استفامید و در مفعول یای

ضمه مفعول را کسره گردانند و واو مفعول را یا و در غیر فصیح بسیار آمد نحو مبیوع

و مطیوب و در واوی کم واوی که چنین مصدر یا جمع و لعد کننده باشد و در فعل

دو واحد معلّل بود یا در واحد ساکن و در جمع قبل الف افتد یا شود در فصل

نحو قیم و غیام و دیم و حیلو و بیانی و لوو یا عین فاعل که فعلش معلل بجا

او را فعل بود همزه کنند چون قایل و بایع چون دو حرف علت بایستی و همچنین الف

مفاعل افتد بسین همزه کنند چون بوایع و اوایل و همچنین هر مده زایده بود ان

نحو رسایل الف زایده قبل الف مفاعیل و مفاعل افتد واو نحو نحو فوارس

و در کلمه که واو و یا بهم ایند و اولین ساکن غیر مبدل است واو یا نحو و یا دریا

از خام باید و اگر قبل هر دو ضمه بود کسره کنند نحو سید و مرمی و مسلمی و مقضی

باب دوم

یا دوم از سبب جواز لواز کنونت وجوا و او یکه سیوم بود حرف بیشتر دونه

پس ضم و ولد ساکن یا نعو بخوید عن بدعیان بدعون وافلی دعلیبا

و همچنین هر واو یکه بود کنند در آخر کلمه افتد قبل ز یا بخو عزبان فعلان کودجی

دعیا بجوا انچ ضم کنند زلیمن ... ازاله نمایند نقل از قبل ضم کنند

بهو بعد آن ولو قبل کنند ضم بود بعد آن یا وگرنه بلا نقل بخو خشوا و فوا در

برمیان برمون و یدعو بدعون بدعون ورام رامیان رامون و یدعین

و ششم حرف علتی غیر عارض که طرف متمکن و بعد ضمه بود بکسره کنند نحو تلق و ادل

ای در طرف اسم متمکن

چنانکه واو و یای بعد واو مضموم و قبل حرف تأنیث نیز بدل زیادتی فعلان جمعی که بر فعول

دو واو آخر نیز با نعت و پس کنند نحو دلی بضم دال و فتح بکسر و همچنین دو واو

آخر بود واو نحو مقوی و جاه معدی و مدعی حرف علت آخر کلمه اگرچه ماقبل نار

عارض بود بعد الف زایده همزه گردد نحو کسا و عبائه فعل اسمی یا اسم

واو شود نحو تقوی نصدیا و فعلی اسمی عکس بود چون دنیا و علیا نه نحو

بحر مكدر مفاعل بود للف وقيل بالفند و در معروفش چنين نه بود بانوده وفتحه

نامد باللف كرد چون خطابانه نتولى وبعضي كويند كه اكر للام مفرد واو سالم

بود للن همزه واو نسخه كو از لوم و هر روى بايكه بعد ضمه و آخر فعل الف يا قبل

حرف نابت يا بديده فعلان واو شو لكن للام كلمه بد آمدن جازم و در امر

بيفتد و باتصال ضمير فاعل و نون تاكيد باز آيد چون لدع ادعو ادعون ادعن

ولم يخف و في ياى آخر مفاعل رفعا وجرا بيفتد و بدلش تنوين آيد چون جوالي و جوار

گر دو یای آخر مفاعیل بود ساکنه یکی بیفکنند و دیگری به حکم یاء مفاعل باید که صحاری

طی در بعضی و دعی یفاو دعا گوید بنو حارث و بعضی دیگر بجای واو یای ساکن

بعد فتحه الف سازند چون نابه و یک بدان و ضاربان اصول متشابه

چون دو حرف یک جنس در کلمه بهم آیند و اول ساکن بود ادغام واجب باشد

چون تقول و بیتی که در اصل تقوول بر وزن افعل
و بیتین بر وزن فیعل بوده و چون بذر در حرو
وزک جزئی که در اصل مدعوو و جزیی بوده

واگر متحرک باشند و دوم ساکن بسکون وقف یا متحرک بعارض نیز ادغام باشد

جعلت غلت دوات مکرر نحو اقتتل وحیی واحووی که جایز است دو وجه اگر حالت

نه بود پس اگر حرکت عارض والا ادغام جایز است نحو مدّ القوم واگر سکون لازم ممتنع است ای ادغام

نحو مددن واگر عارض جایز است تحریک کنند با فتح وضمه اگر حرف اول ضمه والا و بلا

تحریک در حال وقف نحو مدّ گردد ادغام متحرک با ساکن بلا اگر ما قبل او متحرک باشد نقل است

با مده والا نه با نقل نحو یمدّ و در دو حرف از دو کلمه ادغام ساکن غیر مده واجب است

که در اصل یمدد بود حرف اول متحرک است و ما قبل او ساکن غیر مده
پس حرکت دال اول را بمیم دادند و ادغام کردند

در ادغام متحرک جایز اگر ما قبل او متحرک است با مده و دو یم والا نه شرط ادغام

اعلال ... شود نحو ارعوی ولیس به بعد ای در اسم با تحرک اول

ماضی ... اعلال که در اصل ارعوو بود ...
مجتمع است یکی از آنها را اول ساکن شود ... ادغام ...
ثانی یا شود والف گردد ... اعلال مقدم ... ادغام ...
... ادغام باقی نماند

کز دو یا آمد مفاعیل مسالست یکی الف و دیگری بحکم یاء مفاعل یابی کو صحاری

طی در بعضی و دگری بقا و دعا گویند نو حارث و بعضی دیگر بجای واو یای ساکن

بعد فی الف نیز خوانند چون نابغه و لن یدلان و ضاربان ز صوان منساعقت

چون دو حرف یک جنس در کلمه بهم آیند و اول ساکن بود ادغام واجب است

واگر متحرک است و دوم ساکن بسکون وقف یا متحرک بعارضی نیز لازم است

حذف شد دوات مکرر بخوا تنتل وحی واحووی که جایز است دوم لکر صال

ـه بود پس اگر حرکت عارض والّا ادغام جایزست نحو مدّدوا القوم و در سکون لازم ممتنع است
ای ادغام

نحو مدّ ذان و در عارض جایزست تحریک کسره یا فتحه و ضمه اگر حرف اول ضمه دار بود والا

نقل است

تحریک در حال وقف نحو مدّ در ادغام متحرک با ساکن باطل اگر ما قبل او متحرک باشد

یا مدّه و در غیر آن باطل نحو بمدّ در دو حرف در دو کلمه ادغام ساکن غیر مدّه واجب است

متحرک

و ادغام متحرک جایز اگر ما قبل او متحرک است یا مدّه و در دو میم و الّا نه شرط ادغام

گر در علل مراحم نشود نحو ادعوا و لیس یعود و در اسم یا بحرف اول نحو سبب

وجه فی اول یا سکنه و بدل از همزه و الف و مدغم فیه نباشد و دویم بدل الحاق نبود

با تحرک اول است ممنوع بر یکدو نون و بعد ریکرر متنزل و تنها حد که بود متحرک افتد

یا مده و در دو همزه یکدر محل شد بدو نه الوضع کو واحد است نحو سأل همان مخارج

و صفات حروف بدانکه حلق مخرج هفت حرف است اقصاش مر همزه و ها و الف لا

و میانش عین و حا و ادناش غین و خا و مخرج قاف اقصای زبان است و محاذی

آن حنک اعلی و کاف مقارن آن و جیم و شین و یا وسط زبان و محاذی آن

از حنک

حرف جنب اعلی و ضاد اول یکی از حافه زبان با اضراس منصب تا لثه و لام اسفل :

آن تا آخر و محاذی آن از حنک اعلی و را مقارن آن و نون مقارن ایشان و خیشوم بوزر سوراخ

و طا و دال و تا طرف زبان و اصل دو ثنیه علیا و صاد و زا و سین طرف زبان و

طرف دو ثنیه سفلی و ظا و ذال و ثا طرف زبان و دو ثنیه علیا و فا باطن لب زیرین و طرف

دو ثنیه بالا و با و میم و واو مابین دو لب و در خیشوم لام و حلق الف و در میم مخرج

نون حرف خیشومی مجهوره حرفیست که دم از جریان آن بند شود و مهموسه ضد آن شش کمک ستشحثه فک

خفیفه شدیده حرفیکه صوتی در مخرج او بسته شود اگر ساکنش خلافی اجدک

قطبت و رخوه خلاف آن و متوسطه مابین هر دو لم یروعنا منطبقه آنکه در آن

صط ضظ لا لحنک اعلی منطبق گردد صططضض و منفتحه غیر آن مستعلیه بلند زبان بالا لحنک

بر دارد صططضض خغق و منخفضه غیر آن حروف الذلاقه که بر ربی و حمار از آن

حروف الذلاقه مر بنفل و مصمته مقابل آن حروف القلقله که در وقت شدت ضغط بود

قد طبج حروف الصفیر بالنسبة الصفیر ص ز س لین یا و واو ساکن و اللام منحرف

شد نیکو ادغام متقارب بین دو مخرج با صفت تقارب اول با ثانی است مگر حاضر

در حروف حلقی

در سین جیم و چند یک کلمه الم نه بعد از ادغام است کو وطه و لو هر نه حرف حلقی کرد لال

بعد از لام است مع ثم نسبه کند حاضر حلقی دو تقارب جهاد نویسد نکنند و اگر ادغام کرده

مسلسل همد است

مگر طاء در عین و ادغام ضعیف است ضعف متقارب و صفت قدر حرف سین و تا و مستقل

در مثال

ده درمثال کی نهد

والف و همزه ممتنع صحیح است ادغام ها و عین در حا و حا در دو تقلب

کو اجتماع ها و حا تا تشدید حا

آن حا و جیم در شین و با در میم و فا و میان عین و خا و میان قاف و کاف و مثل

تو لک قال

از هر دو جانب چون الله ظالم ای ظلمه

و استغفار ای مخلف ... ۱۲

طا و ظا و دال و تا و ثا در سین و صاد و زا و سین و میان هر سه و ثا را فعال

و نحو حروف مطبقه ... ادغام طا و ضا و جایز است نقلب طا ... تا قبل

و در ادغام طا و تا جنس ... ادغام تا جایز نقلب طا تا دال و بعکس ... دال و

فاکلمه — و دال و ذال ... ادغام دال و ... جایز نقلب ... بدل ... بعکس

جایز — و ادغام نقلب ... ادغام و ... ادغام و ...

تنار — مثل ... تا و ... دال و ... و صاد و ضاد طا و ظا ...

حالیه

بما بعد بدلش عد مینگم نحو خصّم و خِصّم تعد مثنها بخصم متماد الشرد و خاء للصاد بحصم

لعجم الی بو الشم للبم و بالمصد خِصّام خصّام و اخصّام و اثبات الهمزه طریق ضعیف

نت او تو جمع من تاء تفعل و تفاعل با جتلاب همزه وصل در مصدر و ماضی و امر نحو

اطّهّر و اثّاقل و ادغام لام ال در حروف مذکوره و در تا و نون در ادواجب است

و لام ساکن در روی للدغام و در بواطن جایز و نون ساکن در حروف لم یرو

واجب و در غنه جایز و صاف صحیح است جمع دو باشند ساکن و در وقف

نحو دولتا و دو ساکن در نحو میم عین قاف مطلقا و در کلمه که ساکن اول

مد یا یاء تصغیر است و دوم مدغم چون خاصه و خویصه و در آلحسن و اصحاب

و در لا ها الله و ای الله و حذف الف و با فتح آن نیز روایت است و حلقتا البطان

شاذ و در غیر صور مذکوره ساکن اول اگر مد است یا نون خفیفه بیفکنند و اگر نه

حرکت دهند ای اول اگر چه نحو لم ابله و دوم لا در نحو انطلق و لم یلده و رد

قلم برد و کسره درین باب اصل است عدول از آن نبود مگر بوجهی چنانچه وجب

نحو مُدّ و مُدُّ و بهم جمع نه و رباند علیهمُ و بهمُ و اختیار ضمه ده و لد عمیر و جمع کو اخو البه

و مصطفو الله و جواز کسر در جائیکه بود ساکن دوم ضمه اصلی است در کلمه آن

نحو قالت اخرج و قالت اغزی فالت ادعوا و ان احکموا و لکن الحکم

و وجوب فتحه در همزه من با لام تعریف و در نحو رد با و ضمه در نحو رده و اختیار فتحه

در ایم الله و جواز فتح و ضمه در نحو رد و لم یرد چه ساکن دوم متحرک شود باتصال ضمیر

فاحمل و لون نا کبیر العالمین که ازین ساکن اول اشتباه است باز آید نحو قو للاوقو لین

وقولش تنوین با دخل حتی و قلتم و من تحمر و ملکنه من فی تحمر و من تحمر فقد است با انکار جهد

تنوین لغات وقف حیث الی کلمه بلا بما بعده پیوستن و در بین حال آخر ساکن گردد

نبود و در وجوه تنوین و حرکت آخر را بیفکنند یا چون روم حرکت و اشمام

ضمه یا حرکت بمانند و تنوین را با جنس بدل کنند مطلقا یا در منصوب مجرد

از تا در مرفوع و مجرور و این افصح است و وقف خصا در حی بر الف آید

نون خفیفه بود ضمه و کسره بیفتند و محذوف باز آید و بعد فتحه الف گردد چنانکه

نون

نون اون تا زنان نبشند که جمیعه در تخفیفیه و مسلمات یا نحو و جاء الرحمن

روا است نقل حرکت ز همزه بساکن صحیح و اگر غیر همزه حرف فتحه ونحو بلا خبره

و من قفل و قلب همزه با حذف حرکتش نقل آن بما قبلش که ساکن است

و بلا نقل اگر مفتوح و با حذف حرکت ما قبل اگر مضموم است یا مکسور تشدید

آخری که متحرک است و بعد متحرک و صحیح است به همزه در آن و آل و در لغته

اما الف لغز آینه و قل مه و ابنه لازم است هاء سکت و رق و مثل م ١

١٠

و جایز نیست در اللام و غلامی و هو ولم یخش و هر کلمه که حرکت آخر وی نه

نیست و نه شبه اعراب یعنی حرکت نحو ضرب و بازید و للرجل و در هنا و

هؤلاء و یا رباه و یا لذ ضربه و منه ضربهم و به و فیه و بهم بیفکند و در وصل

جایز نیست فصیح نیست بعد و بترم و لم یغزو لم یرمی و قلیل است حذف ضمیر

ولم یرمی و هو اسل و فوامی بعضی یا امر و ماضی بلا باز ارند و یا غلامی و یا

ساکن للقاضی و یا قاضی بیفکند مثل لم یرمی و یا مری و اما الذی فیخ لا

نحو

کسره سابق نیست الف را مایل بیا با عشبه من نبودن الف قبل کسره نحو

عالم یا بعد کسره بیک حرف یا دو یا سکون اول نحو کتاب و وجدان چون الف

از واو بود کسره بغیر را اثر نکند یا بعد یا او وصل یا فصل یک حرف نحو سبحال

و شیبان و رایت زید یا مثل از یا یا واو نحو رسال و کادیکتن الف

یا مفتوح در وقف نحو دعا و جلی یا وقف اماله سابق نحو رایت عماد را با الله حق

ردن اصل نحو والضحی حرف مستعلی بعد الف با وصل یا فصل تا بدو حرف

مانع اماله نیست و قبل الف هم بسبب خا و قاف و طا و صاد و ضاد و خا و غین الا در جر

مکسور متصل بالف مثل بنی مکسور که منفصل از الف است بعد مانع مانع نیست

نحو صارف و روا است اماله فتح منصور و قبل های تانیث با راء مکسور نحو رحمة

وحفظة و من الضرر والحا در و در اسم مبنی و حرف حتی و انی و در او جر

بلی و یا و الو در اماله روا نبود و تثنیه یعنی الحاق الف و نون یا یا و نون بکلمه

تا دلالت کند بر دو شخص از یک معنی نحو رجل و رجلان و عین و عینان بس

الو

الف اگر زائد است و اندرو واو بود و دال و همچنین که الف اصلی یلم بعمل و اگر نه یا گردد

و همزه ممدوده اگر اصلی است ثابت ماند و اگر نه واو شود و چو یا اگر ز الف

ثابت نیست و الا چون ذالها و جمع که در الف است کند بر زیاده بر دو لفظ یک معنی دو نوع

است صحیح که بود و نون است با الف و تا و موضوع است برای قلت و

مکسر و وقت است قلیل که در قلت کند بر سه تا ده و در کثیر چهار است

اَفعُل جمع فَعل که اسم بود نه اجوف و در اسم چهار حرفی که مونث بود مقدر تا

وسیوم مش مده و در رجل و زین و صبع و فرطو ضلع و منع و نعمه و لکنه و جر

نیز آید و مثل رغوان و اغبن شاذ از فعال جمع فعل از جوف و فرد و حمل و

فخذ و عجز و عنق و عضد و جمع عنب و ابل از اسما و شریف و میت صفة

و در فرد و رطب و جابل و جبان و جران نیز آید افعلة جمع اسم جار حرفی

که مذکر است و سیوم مش مده و مانند جیب و در سخ و فتی و جران نیز آید

فعلة در ولد و شیخ و خلیل و غزال و غلام و کنیز که دلالت کند بر یازده

در یکی

و بیشتر وزنش بسیار است فُعْل جمع اَحْمَر و حَمْراء صفت و در فَعْل و فاعل

و بجمیعه دخول و خوالد و فلک و اسد و بدنه و جز آن نیز آید فُعَّل جمع

فعال و فعال نه ... و فعیل و فعول و در سقف و خشن و لقیف و قراد

و سقفه و جز آن نیز آید و در ناقص باید فُعَل جمع نوبه و برقه بمعنی رسما

و فُعلی فعل و در روده باو جلبه عدو و عجابه و لفا نیز آید فعل ... جمع

بدره و قرفه رسما و در ... و ناره و قلبه و جز آن نیز آید فعلنه جمع

فاعلة صفت فاعلی که ناقص بوله ووده سیبیده بررۀ جمعنده نیز آید فُعَلَة جمع

فاعل که صفت عاقل بوله وناقص ووده غُزّی آیه وغُزّی باله وعُدّی وبار نیز آید

فُعَلَة معتل وفُعَّل دغر جار اسما دود چلیح واد ود جیرانی نادر ست فُعَّل

جمع فاعل وفاعله صفت وودر اعزل ومستعمل ولفظا نیز آید فُعّال جمع

فاعل صفت وودر فاعلة فُعَّل مستعمل او کیمی هر جمل که مضعّف واجوف نبود

وقصعه ورقبه واسم جار حرمی که رابع او لف نابت صفت وجمع حذر

وفعال

وجِوارِ ومِجالِ وفاعِلِ وفَعِيلِ وفَيْعِلِ وفُعَيْلَةِ وفِعْلَى فَعْلانِ وفَعَلانِ فَعْلانَة

وفَعلانِ وفَعْلانَة وفَعْلَى اوزانِ صفتِ مشبّهه‌دُر فَرِحٌ وخَشِنٌ وشُجاعٌ ورَبْعٌ

وحَمَدْ وبِضعَة وشَرْمَنَة وفَصِيل وسِرْحان اسمآ وحَسَن وشَبْلَة واصل و

فاعِلَة صفتدر وجزلل بیزایدر فعول جمع اسمی نه ایوف ولدی وكبر فلس

وحَمل وفَرد وذَرد بدره بودر صفتلر فاعد وظریف ودرنمر وصَلع د

حُجرهِ وعُناق اسمآ وكَهْل صفتدر وجزلل بیزایدر فعوح وسُوق

١

شائخ و فعلان جمع فعیل و جمع فاعل و افعل و شجاع صفته و در بطن و حمل

و ذئب و حاجر و رغاف و جز آن نیز آید فعلان جمع شجاع و کثیب بر ضرر دو

نحو ناج و شهود صیغه بر فعیل و در ضیف و حرب و شو و فاعل و فعود

و حلال و سوار و ظلیم و جز آن نیز آید فعلی جمع فعیل بمعنی مفعول و مریض

و فاعل و فیعل و افعل و فعلان و جز آن نیز آید فعالی در جحل و ظربان و

فعلة جمع فاعل و فعیل و جبان و شجاع که صفت عاقل اند و سمح و

مرده و موتی خلیفه و خلائف و جز آن نیز آید و فُعَلاء جمع فعیل که صفت عاقل باشد و ناقص یا

مضاعف نبود صدیق و صدقاء و نبیّ و نبیّن و جز آن نیز آید فعالی جمع کرسی بر فَعَالِلة و فَعْلی وصف

بر فَعلی که مذکر نه فعلان بود و فُعلی نه زنی افعل و افعلان فعلی و در جمع و نیم و

رجیم و طاهر و عذاری و مَهریّ و جز آن نیز آید فَعلی در فعیل بمعنی مفعول و فعلال

فعلی و فعالی جمع فَعْلاة فَعْلی و فِعالی اسما و فَعْلی فعلان و مَهْریّ و سُرّیّه

و سِعْلاة حَبَنْطی و عَدَوْلی و قَلَنْسُوَة و قَهُوباة و در ابل و لیلة و خِنزیر

فَعالّی جمع اولنور که ساکن العین بوده و در آخرنده یاء نسبت مشدّده و عِلباء و قُوباء و

حِرباء و ذُرحُرح لا و خُنثی لا و الاف فی و طرياءال فعائل جمع فعیلة نحو عجوز و جمع حما

در رسالة و ذؤابة و سفینة و حمولة و شمال و خور الصحن و فرسنة و جهاری و

خزاینة بیما و دوراعیل و ذنوب و ضرّة و حرّة و جزلك نیز آید فواعل جمع فاعل

که اسم با صفت مؤنث با غیر عاقل و فاعلاء اسماً و فاعلة و در جزلك نیز آید

افاعل و جمع مثل اجدل و اصبع و ابلم و در شرط ناراست و افاعیل جمع

افعیل

نقلیم و در نحو امثال جدد نیز باطل او حدیث و عروض شاذ است و تفعل مثل تنضب

و تجربه و تفاعیل مثل تمثال و مفاعل مثل مسجد و محمده و در مطفل نیز آید و مفاعیل

مثل میعاد و در ملعون نیز آید و در موسر دیگر شاذ است و فعالی مثل بختی

و فعالین مثل سلاطین و فعالل جمع رباعی مجرد و ملحق بدان و در خماسی بحذف خامس آید

و فعالیل مثل قراطیس و ملحق بدان و فعاللة و افاعلة و مانند آن جمع اسم منسوب

با اعجمی و گاه است که جمع بر لفظ واحد نیاید چون نساء و جمع الجمع کنند چون اکالب

وحائل و نه بینونات نیست جمع بواو و نون برای لفظی که مجرد از تا که علم است مر مذکر عاقل را

نحو زیدون یا صفتی است نه از افعل فعلاء و نه فعلان فعلی و نه صفتی مشترک

و نه مذکر و الف مقصوره و همزه تانیث و نه دو شی و لا مستوی در صیغه

و فلون و فلون در فلته بنون در تثنیه و اهلون در اهل و مانند آن بخلاف مؤنث است

و جمع بالف و تا برای علم مؤنث و لفظیکه در وی تای تانیث است هم بود یا صفت

نه فعلاء افعل و نه فعلی فعلان و لفظی مذکر که صفت غیر عاقل بود یا مر و لا جمع مکسر

باشد

باشد مثل سهنت تا و تابنت ور د حرف مفتکنی و حکم الف و همزه از منی آید لیکن عین متحرک نه

بود مفتوح باید و مبدل در اجوف بر فتحه خوانند و عین کسره فتحه و کسره و میم سکون

بر خوانند و ناقص و لفیف و اجوف سکون و فتحه و عین متحرک فتحه و ضمه و میم سکون

بر خوانند و ناقص یائی و اجوف سکون و فتحه اما ضعیف و مضاعف از سه سکون

است و فقط و فعل کفعلة و در معنی جمع بود لیکن می آید بلحوق تا باخر مفرد و مثنی چون

کمارة و بحذف تا از آخر نحو تمر و تمرة و روم و مثل رکب و خدم و طرب و مسجد

١

در جلنه و رمهنه و جاهل و حبیبه و تواام و فضاء و سبوخاء و صحابه و جزان

و تصغیر ای تغییر لفظ از اللثه کمند بر حقارت یا قلت مدلول شیء و برا

تعلیم و ترحم نیز بود تصغیر معرب بر سه وزن می آید اول وزن صوری نه حرف

سه حرف بر فعیل چون رجیل و طلیحه و حبلی و رجیلان و زییدون و

و تصغیری و تعلیلک و حمیته عشر و حبید اله ملاذ مزید و رباعی و خماسی

اگر حرف رابع درینها مده نبود بر فعیلل چون مضیرب و جعیفر و مسیفیر

دراقو

دارد بود فعیلیل چون مُضَیْرِبٌ و قُرَیْطِیسٌ و جُحَیْدِرٌ تبتیل و نحو سکران و کمال

فعالیل و حماسی بروایت اخفش فُعَیْلِیل سُفَیْرِجل بکسر جیم پس بیاید که ازو

و زاید ثلاثی مجرده رابع یکی الا که مجرده نبود بیفکنند و مزید ثلاثی را اگر دلالت نکند چون مُطَیْلِقٌ

و منطلق مُلَیْبِسَةٌ و قُلَیْنِسَةٌ در قلنسوة و سُلَیْطِین در سلطان و در کلاست

مُطَیْلِیقٌ تعویض با لنز محذوف و اندر سکه الا باید خبر مجرده الا حذف کنند مگر مده

مذکوره که یار دد چون مُفَیْتِیحٌ در مُفْتَتِحٌ و حُرَیْجِیم در احرنجام و در رباعی مجرده

۱

مکسوره بیایی نمانند و مدّه با آخر چون نُعَیْشِر و در مُسْتَعِر نگردد و نحو سَکْران و

اَجْمال و حَمْراء و قُرْفُصاء دُسَکَیْران و اُجَیْمال و حُمَیْراء و قُرَیْفِصاء گویند زیرا

تانیث مقصوره خمسی بالطبع بیفتد چون جُحَیْجِب و حُوَیْلی در جَحْجَبی و حَوْلَلایا و در

حَبَنْطی و حُبَیْنِط آید و در عَلْقی عُلَیْقی و اُجَیْبِل همزه وصل نماند چون مُرَیْبِنَه

و گاه در ثلاثی هرچه زاید باشد بیفکنند چون صُرَیف در مُصَرِّف و مَصروف و زُبَین

للتصغیر ترخیم نامند و یا زاید محذوف در ثنائی چون مُنَیْد و حُبَیْد و بُنَیَّه

اُزَیْز

در مفرد و جمع تصغیر بیاید و مؤنث تاء مقدره هم محکی که ثلاثی بوده باشند نحو عُیَیْنَة

و عُنَیْقَةٌ و مبدل منه برد ال حالت ابدال چنانکه در تکسیر نحو مُوَیْزِیْن و موازین

ز جبا و و جَبِیْدٌ در جید گویند تا ملتبس نشود با جواد و جوید در جود للف

تانیث ورو نشود کیا اختیراب و تا الله با کرد در کا الواو نحو حُمَیْر و دُلَیّ و رسید

و قبل ر سبُو و چون جمع شوند دو یاء در آخر کلمه بعد یاء تصغیر آخر حذف شود منسیا

مانند عُطَیّ و مُعَیّة در عطاء و معاونه و اُحَیّ در احوی و هم چنین مسعود نحو

بغير وزن ونحو لو بحر و اُحيّ ونحو بمعنى اُجنو و اُجنوّ بمعنى اُجنوي و اجنوي

ودر جمع تکسیر تصغیر نشود و بکالیس مفرداند که مستعمل نشد یا متروک تصغیر

کنند پس کنی جمع صحیح چون عُلَیْمون و دُرَیْهِمات و جُبَیْبِرون در غِلمان و در

روعبا دید جمع قلة مفردش لا کو عُلَیْمَة و در ضلع و عجبر و حسب و اسم عامل

جایز بود چنانکه در فعل و حرف که اکثر مبنیات اما در بعضی اسماء اشارت

ونحو جملة للثّ می آید بر بار از آنها از قبل آخر و ملف در آخر چون ذیّا و ذیّا و دیّا

ذیّان

ذُتَيّان و اُوَيّا و اُوَيّا و اللّذيّا و اللّتيّا و اللّذيّان و اللّتيّا و اللّذيّون و اللّتيّات

و اللّذيّين و اللّتيّين و اُنَيسِيان و عُشَيشِيَة و اُغَيلِمة و اُصَيبِية شاذ و ياء نسب

ى الحاق ياء است مشدّد بآخر كلمه تا دلالت كند بر وابستگى چيزى بچيزى بمدلول آن نحو

بصرىّ و ياء مشدّد در صيغهٔ مبالغه نحو احمرىّ و در صيغهٔ مصدريّه نيز با تاء زايد بود بفعل

و حرف لاحق نشود مگر آنكه علم شوند پس بيفتند چون زيدون و زيدان تا نسبت چون رجل كوفى

و علامت تثنيه كوفيّين حذف شود و در حالت تثنيه و جمع صحيح و تثنيه آن مگر آنكه علم گردند و مو

بحرکت شوند فتحه بینیّ ویا مشدد بود اگر لنه وجوف مثل کرسیّ و ...

دنجانی و مرمیّ و در کرسیّ کرسوی و در مرمیّ مرموی لکنه در ... مرموی و

واو رابع بود چون نحو غنیّ و یاء مکسوره از یاء مشدد که قبل آخر صحیح است نحو سیّد

و مهیمی در مهیّم که تصغیر مهوّم است زیرا که در مهیّمیّ گویند و یاء اول در

فعیل و فعیلة و فُعیل که ناقص اند و در دوم واو شود و جیم فخیة ... مثل حنفیّ

و قصوی چنانکه در حنیفة گوئی و در علوی و یا فعولة و فعیلة که نه مضاعف اند و

[illegible]

دیوف مثل شَمسِیّ و حَنَفِیّ و مبرّد در عَدُوِیّ گوید و بیاء فعیلة جز مضاعف

مثل جُهَنِیّ و اُمَوِیّ کسرهٔ میانه سه حرفی فتحه گردد مثل نَمَرِیّ و دُئَلِیّ و در

ابل اِبَلی و اگر بماند یای آخر ثالث که بعد کسره یا بود واو شود و ما قبل مفتوح گردد نحو

عَمَوِیّ و شَجَوِیّ و طَوَوِیّ و در رابع بعضی یا را واو شود بعد فتحه کنند نحو قاضی

و قاضَوِیّ و جز ایشان بعضی حذف نحو مُشتَرِیّ و در مُحیی گویند حذف یا خامس مُحیِیّ و مُحَوِیّ

گویند الف ثالث واو شود نحو فَتَوِیّ چنانچه اگر اصلی است یا الحاقی و در رو

حذف ثالث کند نحو غَنَوِیّ و اَرْطَوِیّ و لُدْطاوِیّ و اگرنه بچند یا واو شود چون

حُبْلیّ و حُبْلَوِیّ و حُبْلاوِیّ و در خامسه حقیقی یا حکمی حذف کنند فقط نحو حُبارِیّ

و جُمَزِیّ و همزه ممدود اگر اصلی است شود اگرنه بماند مثل قُرّائیّ و اگر بدلی نابت

واو شود وجوبا نحو حَمْراوِیّ و اگرنه جوازا مثل کسائیّ و علباوی و یا در نحو غدائیّ

و حولایا همزه گردد و در رائی و رایه بماند یا همزه شود یا واو طیبی و طیهٔ و حرّ

و عِدوهٔ و ما منذون تغییر نیابد مگر بحذف تا و نحو کُنوس و در لحه مالث جلی

حجّاری

نحیه یابد یا واو شود و در رسم دو حرف ردّ شده محذوف واجب نیست یا ممنوع یا جایز

بود مانند در اخ و اخت اَخَوِیّ و سَنَة سَنَوِیّ و در شِیَه وِشَوِیّ و در عِدَه عِدَوِیّ و در

سنه سَنَهِیّ و در دم دمیّ و دَمَوِیّ و در حر حِرِیّ و حِرَحِیّ و در فم فَمِیّ و فَمَوِیّ و در این

و در بنت و ابن بِنْتِیّ و بَنَوِیّ و در اسم اِسْمِیّ و سُمُوِیّ و در ابنم اِبْنَمِیّ و در ابن اِبْنِیّ و بَنَوِیّ و در خصص

در وقت ردّ محذوف آنچه در اصل ساکن الثانی ساکن بود و در اخت و بنت

مانند اخ و ابن و مذهب یونس اُخْتِیّ و بِنْتِیّ و در کِلْتَ که در اصلش کِلْوِیّ بود

کلوی و نحو یونس کلثمی و کلثومی و کلثاوی و للحق بی شعر بجمیع کلمه ازکرنام

مستحیل بعضی با گروهی یا مرد و رد واحد موافق نحو جهنی مسند ابنی و انصاری

و مجاسیی واللّه دلکند بواحد شی نحو مسجدی و بمرکب اگر علم است لیس از جز

اضافی جز دوم را منسوب کنند چون لعلی و تابطی و از اضافی اگر کنیت است یا مد

جز دوم منسوب معلوم و در اضافه مقصود است جز اول را نیز بیری و

و الثانی نحو امرئی و مانند رازی و رجل مروزی و بدوی و هندوی

نحو

منقص شی و مخبش شی و مقید شی نشر و حث و ایضاح من رسم الله تعالی

تعا ندر و حاجب و فاعل الصاحب و مفعل شلها آن کنز فیه فصل ابدال و حذف

حروف ابدال که به سبب ادغام است چهار و ملند النصف یوم حد طاه

لیکن همزه می آید بدل از حروف لین در روایه و مسائل و بائر و شمه

موقد و لائ یا و عین در ماء و اب بحر و الف از واو و یا و همزه و با چون طا

و یا از واو و الف و همزه چو صیم و صبیه و حبلی و لیکن از دو حرف یا

حرف تضعیف والزنوف کسماجا الشبرا جون دینار و املیث و فصّتُ

واما حتّی و نیز بعضی لمّلیث و أملتث و ولعن مستقل اند و اند عین و

و سبیل چون بادر ستفادی و تعالی و ساوی تعالی صو حلو التبلو اللف و

نحو تنهو و میم آخر و لاو در قم و آخر لام تعریف در تبس من امشبر ام صبا

فی رمسحو آخر نون مانند عنبر و شنبا آخر ماو در بنام و طامه الله علی

النجبر و ازبا در بنات مجرد ما ذلت راتما و من کنتم و نون از واو و اللم د

صنوان

صهابی و لعن و تا از یا و سین و وار و دیا و صاد چون ثلج و طیث دو

ثالث و لصت و تا از تا و همزه نحو هرقت و هرخث و تاباک و ن مفات

معت با بناه و از الف در مه و رنه و لام از نون و ضاد در اصیلال و الطجع

و طا و دال از تا نحو حصط و فزد و اجدمعوا مو و ودلبج و جیم از یا مشدد

در حالت وقف نحو فقیمج و از مخفف چون حججی و از سین و زا و لات

ابدال صاد از سین که قبل عین و خا و قاف و طا باشد نحو اصبغ و صلخ

و بتّش صغر و صراط و ابدال زا از سین و صاد که قبل دال زند و ساکن

نحو نزول و قزدی و آمده است حذف یکی از دو حرف تضعیف مانند

حست و مست بفتح و کسر میم و تا یا طاء در استطاع و تستطیع و تاء

اوّل در تتبع و تتقی و از یتقی الله و استخذ لزوماً و بلعنبر و علماء

بلماء در بنی العنبر و علی الماء و من الماء و اکثر تغیرات سماعی حذف

در ید و دم و غد و اسم و اخ و اب و حم و هن و فم و ابن و اخت و بنت

ودخر الات فصل حروف زوایدای حروفیکه زیادتی برامی غیر الحاق و

تضعیف حرلت بباید ثبوت اتمان لت دلیل زیادتی حرف

مستقاق ات که دلیل اصالت نیز بودای فرع بعضان لفظی مرلفظی

الدوحالا منش موافقت هر دولت وور ماده ومعنی وعدم نظیر کیم

دلیل اصالت ای خروج کلمه لزاوزان عرب بر تقدیر اصالت

حرف بازادت وغلبه زیادتش در مجلس وترجیح یکی بر دیگر ما از استقاق

قوی ترین دلایل است و ابتدا بَلْغَنْ فَعْلَن از بَلَغ و نیز مَوْتْ لَفَعْلُوت

از تَمّ و سَنْتِیْنَة فَعْلَنَة از سَنْب با عدم نظیر بر ۳ و میم مَلاجِل اصلی

بود از جهت مرجل با خلند نیز ودنس در اول و در کلمهٔ متحمل دو اشتقاق است

اگر هر دو جای باشند هر دو وجه است از طی هم فَعْلی بود و هم افعل بوجود تغییر از ط

در لِط و اگر نه ترجیح یکی حجت مَلَکْ است اصله مَلْأَک نزدیک ابو عبید مَفْعَل بود

از لأک بمعنی اَرْسَل و نزد بعضی مفعل از الوکه بمعنی رسالت و نزد ابن کیسان

فعال

تعالی یدمکک و بر تصدیر فقد استغناء و دلیل زیادهٔ حرف خروج کلمه باز جنس

ز رونق آن بود بر اصالت کنون کنتأل و نون قنفخر مثل خضعاء بمعنی قنفخر

خضفاء و اگر بر زیادت هم خروج لازم آید بغیر زیادت کنون نرجس که از

شد نرجس و در آن حمل باید کرد بر نرجس و اگر هیچ تقدیر خروج نبود دلیل

زیادت غلبه استعمالت زیادتی حرف تضعیف یا سه حرف اصلی چون

قنّب
کرّم و قردد و عصیصب و مرمریس و تکریر فا هنا روا نبود در زلزل و قو

رباعی است نه از باب تکثیر و همزه و میم در اول کلمه باشد حرف اصلی فقط و مطرد نیست

میم در اسم فاعل و مفعول و ظرف و مصدر و الفت اگرچه با زیادت است بعدو باشد

حرف زیادت مکرر در اول رباعی بجز مضارع و الف و واو باشد حرف زیادت مکرر در اول

و نون اگر زیادت بجنبد و ساکن باخر کلمه بعد الف و مطرد است در مضارع و بعضی ابواب

و تا مطرد است در تفعیل و بعضی ابواب و مانند رغبوت و سین در باب

استفعل و ما اللام کم زید و ما کمنزل زما بد یفعول بعضی نحو زیدل و عبدل و ازرق

چون مخالف شود بود همه روا باشند اگر ممکن است نحو اَهجبری و

بلا حرفیکه مستلزم خروج شود میم مدین نه یا ء اسس و طاء فقطعی نه

نفس بوجود مَفْعَل و فُعُولْ عل ما نه مَفْعِل و فُعُولی و اگر هر دو موجب

خروج لنراز نفس حرفیکه ما دون نفس باشد بعد از دیگر چون ولد کواهد لل نه

همه نفس اگر چه فوعلل و فعالل هر دو نایاب نزد اگر هیچ کدام با هشت

خروج نشود و در کلمه دیگر که ادغام بود باشد هر استقاق بر سیفی

ترجیح دهند یکی را بر یک از ادغام و بعضی بر نسبه پس ما ترجیح با فعلن بود در

بیتی که مطلع الحاف را مفتعلن بوجود آرد و اگر شبه بر هر دو متفق است ترجیح بر یک

از حالم است چون مهند و بوجود مهند و مدا اگر وقف بنو و ترجیح بر نسبه بود

و نیز بعضی بوزن اغلب است پس مطوب مفتعل باشد بوجود و طب

مطیب و ربما آن فعلاتن بود بوجود مدغم و مو بعض فعال کاملین و در

در باب اس اغلب است اگر شبه بر هر دو متفق است ترجیح دهند بوزن اغلب

و بعضی با قبض چون لبس چون مال نه فوعال از رجز است بل فعلان از جزو

از فعلات است و موقوف مفتعل بود نه فوعل اگرچه وزن آن از قبض است اما معلوم است

و اگر از خلیه نه بود دیگر و برابر است چون از جولان تفعلان است یا فعلوان اگر

نشر اصلا نبود لیس با خلیه و اگر نه باشد هر دو برابر اند فصل تمیز بحرهای قلیله

زمان چون کیفیت نبی من کذا مثل کنداست لک شنود تعیین اگر ما کنیم مثلا لکذا و جا

مانند صحایف و در آن نسخه قیاس خواهند حمل الاجی چگونه باید چون العین و معاملی است

وصحّ الف سيّ حبلِه و رعا بالمثنّى والبرحالى كوبيد بفككنه و بمصراى ورمنى لحذ

حبليه رفتاله والغزوه بعوفيا و نحو بعضى بكس نحو حوفى نماكنى لدعر

مثل محوىّ نحو جمهور مُضرّبى شعو و نحو البرحالى ولبعضى مُضرّبى و ارد عا

مثل ارسم و نحو دهو و دهو و نحو بعضى لدیع و دیع دیمای عسل و فتخرار حمل

وقال و مختمل و مفتعول و مختمل و مفتعول ابدلا لادغام نون با اللنباس لفعل

و فعّل خليد و محتمل لادكر و صل ممتنع لكنه بزابى نقل باللبس فعلل

حرره ١٠٥١

وبنای انتظام زیوری وارنی زیور ولون وبوی اجزاسی وابوی لطائفی البسه

وابویا وبنای ربعی ودکی ربیع دقوتی ربیعی والقوتی شعوه وقبل رقویاد

مصفور ربز قوه قوتی وبنای قدعمل رقص قصی شحدف بایی نالت منسبا

وود جبله قصبینه وقضوینه مانند مجینی ومحوی وحجرنس قضبا وقبل قضی

وصلیلالعصبا وبنار وحرحبت لذفراز قرائت وسبطر قری و

رطمیت لغزبات ومصارك تعرضی حون بنا كند لذوی منل كوكب

پس جمع بواو و نون کرده بیای متکلم اضافه نماید اولی شود و از د

مثل اخشون لا تخشوا الناس ایلوبی الالاق که بخط حذف یا بیّن کرد اسم حروف

هجاء بود کتابتش باسمش و لکن اسم یکی دیگر است با اسم بعد و پس در مصحف

بر هر دو تقدیر رخصت است بدانکه اصل در خط هر کلمه کتابت است بحروف و

بصورتی که مراد است در وقت ابتدا بآن و وقف بر آن لهذا ره زید گو مجی مه

جیم نیز با الف نویسند و مانند زیدن زید و کبیر و منک و منکم و ضربکم متصل

نقارند وکتابت اضربن بواو والف واضربن بیا وبل تضربن بواو ونون

بل تضربن بیا ونون باید نویسند تا موکد بر صورت خبر مولد نشود لیکن

خط همزه اول کلمه بالف است مگر در لئلا ولئن ویومئذ وحینئذ وهؤلاء و

متوسط ساکن بوفق حرکت ماقبل ومتحرک بوفق حرکتش اگر بعد سکون است

وهمچنین مفتوحه بلا بعد الف بنویسند واگر بعد حرکت است پس

در موجل بواو ودر فئه بیا ودر بعض آن بر طبق بین بین وهمزه آخر اگر بعد متحرک است

ساکن بود یا متحرک بوفق حرکت ما قبلش نویسند و اگر بعد ساکن لکنه

بیفتد چون خبء جزء وجزأ و بعد اتصال ضمیر و تاء تانیث و نون تاکید

و مانند آن حکم متوسط یابد چون جزؤک و رداءک نه دریابند مقروءة

و بر تثنیه و همزه که بعد از آن مدّه بر صورت خطش بود بیفتد پس رُدان و مستهزءون

و مستهزءین و علامت خطاء نویسند بل یک واو و یا و الف بخلاف نحو

رداءها و جزائی که مده بر صورت همزه نیست و در قرآن اولیغفر لکم همزه

بنا

بیفکنند تا التباس بمفرد و جمع مونث نشود الفیکه بلا تبع با ریاله بود در رسم

با مثل بها مونث با بود و نه بعد یا نحو صید یا و بعد یا هم در مانند یحیی زور بتی علما

و الف تا الف اگر از یا است بیا نویسند وگرنه بالف و در کلمه بهر دو لغا رند

و در حروف جر بلی و الی و علی و حتی بیا نوشته اند دو حرف مکرر کرا ند

آنست که مدر اند با دوم تا یا ضمیر است و جنس اول بعد از ادغام یکی نویسند چون قرة

و مسبب و تعذبت اللحم لما الذی و التی و الذین و ممّا و عمّا و امّا و الله الهلاف فبالحسنی

را الف الله و رحمن ننویسند چنانکه همزه اسم در بسم الله الرحمن الرحیم و نیز

ابن لغت که در میان دو علم است ال که بعد لام جر یا تاکید درآید مانند

للبن بماند بیفکنند و در مثل این همزه جنس لفظ چون اللبن و للذین و

بیفکنند همزه وصل را بعد الف استفهام مگر همزه ال که اثباتش رواست

نحو الرجل و الف ها در هولاء نیز و هذان و هولاء و در هاتا و هاتی و هاذاک

و هاولئک و الف ذلک و اولئک و ثلث و ثلثین و لاکن لکن نیز

ابراهیم

ابرهیم و اسمعیل و اسحق را بالف و داود را بیک واو و بعضی سلیمان و عثمان

و معاویه را الا بالالف نویسند ازبرای مد الف بعد واو جمع که در فعل است

و غیر مفعول بدو نه پیوسته نابوده و عطف سهینه نکرده چون قدروا X

حالت

لم یقعد و اوما بینان از جهت مانه و در اول جدا شود از منه و واو بعد عمرو در

رفع و جر تا تمیز یابد از عمر و در اولا براعلی مولفت اولیک و در آن از جهت

مخالف الیک و در اولو اوسط متابعت از اولی و در آن نه جنه موافقت

الی حروف منسوبه رسند خبر بینی با کلمه یا که حروف منفصل بکار رسند چون اسما و بنما و کلما

چنانکه یا صف و ان شرط با الله و یوم جنبش با او بر تقدیر ها تمام شد نسخه و علامت [illegible]

من تصنیف مولانا سیدنا سید علی الکبیر و کاتب الحروف حمو علی بمکان الله متوکل ساکن

متوطن ساکن محله [illegible] بهار [illegible] [illegible] ماه محرم الحرام ١٢٣٣ [illegible]

سنه ١٢٤٧ هجری بوقت تاریخ مانند [illegible] سعد روز [illegible] ۵۵

سید الله علی [illegible] العباد [illegible]

خاک [illegible] سال [illegible]

[illegible] اللغات مصنف

[illegible] علم و [illegible] روز [illegible]

[illegible] سال [illegible]

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد سألني من لا يسعني

مخالفته أن أكتب مقدمة في الإعراب مقدمة في التصريف على نحو ما ومقدمة في

الخط فأجبته سائلا متضرعا أن ينفع بها كما نفع بأختيها والله الموفق

علم باصول تعرف بها ابنية الكلم التي ليست باعراب ابنية الاسم الاصول — احوال

ثلاثية ورباعية وخماسية وابنية الفعل ثلاثية ورباعية ويعبر عنها بالفاء والعين

واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة عن الزائد بلفظه الا المبدل من تاء الافتعال فانه — بالتاء

والمكرر للالحاق او لغيره فانه بما تقدمه وان كان من حروف الزيادة الا بثبت

ومن ثم كان حلتيت فعليلا لا فعليتا وسحنون وعثنون فعلولا لا فعلونا

لذلك واما سحنون ان صح الفتح ففعلون كحمدون وهو مختص

فعلول وهو صعفوق وخرنوب ضعيف وسمنان فعلان وبرقال نادر وابطنان فعلان

وفرناس ضعيف مع انه تقتضي ظهور النون ثم القلب في الموزون قلت الزنة

مثله كقولك في ادؤر افعل القلب باصله لنا دنانير من الثاني وبا مثلته ككفا

[illegible]

كالجاه والحادي والقسي وصحته كايس ومثله استعمال كارام وادور

[illegible]

بادواعتبر تركه الى همزتين عند الخليل لو جاء الى مع الصرف بغير علته على الاصح

[illegible]

نحو اشياء فانه لفعاء وقال الكسائي افعال وقال الفراء فعلاء واصلها

[illegible]

وتسهيلها اقتضاء وكذلك الحذف كقولك في قاضٍ قاعٍ الثالث يبين فيهما

وينقسم الى صحيح ومعتل فالمعتل ما فيه حرف العلة وصحيح بخلافه فالمعتل

بالفاء مثال وبالعين اجوف وذو الثلاثة وباللام منقوص وذو الاربعة و

بالفاء والعين او بالعين واللام لفيف مقرون وبالفاء واللام لفيف مفروق

وللاسم الثلاثي المجرد عشرة ابنية والقسمة تقتضي اثني عشر ابنية

سقط فِعُل وفُعِل استثقالا وجعل الدُئِل منقولا والحُبُك ان ثبت فعلى

منها

ثم اصل اللغتين في حرفي الكلمة وهي فَلْس وفَرَس كَتِف عَضُد حِبْر عِنَب إبِل وقُفْل صُرَد

وعُنُق وقد يُرَدُّ بعضٌ الى بعضٍ ففَعِل مما ثانيه حرف حلق كفَخِذ يجوز فيه فَخْذ وفِخِذ وفِخْذ ولذلك

الفعل كشَهِد ونحو كَتِف يجوز فيه كَتْف وكِتْف ونحو عَضُد يجوز فيه عَضْد ونحو

عُنُق يجوز فيه عُنْق وفي نحو إبِل وبِلِز يجوز فيهما إبْل وبِلْز ولا ثالث لهما ونحو قُفْل

يجوز فيه قُفُل على رأي كعُسُر ويُسُر وللرباعي خمسة جَعْفَر وزِبْرِج وبُرْثُن ودِرْهَم

وقِمَطْر وزاد الاخفش نحو جُخْدَب وأما نحو جَنَدِل وعُلَبِط فمتوالي الحركات لحملهما

حملها على باب ٩ جنادل وعلابط ابعة سفرجل وقرطعب وجحمرش وقد قل

بينة تشبيه وما يجي في الخماسي الا خمس قوة وخندبيل وقرطبوس وقبعثرى وجحمرش

على الكلمة ... الابتغذ يكون للحاجة كالماضي والمضارع والامر واسم الفاعل

واسم المفعول وصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان

والمكان والالة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء

والوقف وقد يكون للتوسع كالمقصورة والممدودة وذي الزيادة وقد يكون

للاستثقال كتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والادغام والحذف

للثلاثي المجرد ثلاثة ابنية فَعَلَ فَعِلَ فَعُلَ نحو قتله وضربه وقعد وجلس للامام

وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم ومزيد فيه خمسة وعشرون بناء الملحق نحو

بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج

نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتقلنس وملحق

باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى وغير ملحق نحو اخرج وجرّب وقاتل وانطلق

وانطلق واقتدر واستخرج واشهابّ واشهبّ واغدودن واعلوّط

واستكان قيل افتعل من السكون فالمدّ شاذّ وقيل استفعل من الكون

فالمزيد فيه لفعل لمعانٍ كثيرة وباب المغالبة يُبنى على فعلتُه أفعُلُه نحو كارمني

فكرمته أكرمه إلّا باب وعدت وبعت ورميت فإنّه أفعِله بالكسر وعن

الكسائي في نحو شاعرني فشعرته أشعَره بالفتح وقيل بكسر فيه العلل ٢ والدراري

والأحزان وأضدادها كسقم ومرض وحزن وفرح ويجيء الألوان والعيوب

والحلى كلها عليه وقد جاء أدم وسمر وعجف وحمق وخرق وعجم ورعن بالكسر والضم

وفعل لأفعال الطبائع ونحوها كحسن وقبح وكبر وصغر فمن ثم كان لازما وشذ

رحبتك الدار أي رحبت بك وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان

بنات الواو لا للنقل وكذلك باب بعته واختلف في باب خفته بيانه

بمآله وافعل للتعدية غالبا نحو اجلسته وللتعريض ابعته والصيرورة

ذا كذا نحو اغدّ البعير وللتحيين ومنه احصد الزرع ولوجوده على صفة نحو

احمدته وابخلته وللسلب نحو اشكيته وبمعنى فعل نحو قلته واقلته وفعّل

للتكثير غالبا نحو غلّقت وقطّعت وجوّلت وطوّفت وموّت المال

والتعدية نحو فرّحته ومنه فسّقته وللسلب نحو جلّدت البعير وقرّدته و

بمعنى فعل نحو زلته وزيلته نسبه اصله الى احد الامرين متعلقا

بالاخر للمشاركة صريحا فيجي العكس ضمنا نحو ضاربته وشاركته ومن ثم جاء

غير المتعدي متعديا نحو كارمته وشاعرته والمتعدي الى واحد مغاير للفاعل

متعديا الى اثنين نحو جاذبته الثوب بخلاف شاتمته وبمعنى فعل نحو ضاعفت

وبمعنى فعل نحو سافرت لمشاركة امرين فصاعدا في اصله صريحا

…نحو تشاركا ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل ويدل على ان للفاعل

…اظهر ان اصله حاصل له وهو منتف عنه نحو تجاهل وتغافل وبمعنى فعل نحو

…توانيت ويجي مطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد لمطاوعة فعل

…كسرته فتكسر وللتكلف نحو تشجع وتحلم وللاتخاذ نحو توسدت وللتجنب

…تأثم وتحرج وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرعته ومنه تفهم وبمعنى استفعل

نحو كسر نوطيم للندم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع لفعل

نحو رفقته فالسيفي [illegible] فامتع قليلا [illegible] ويختص بالعلاج [illegible]

ثم قبل نحو العدم خطأ للمطاوعة غالبا نحو غممته فاغتم وللاتخاذ نحو

وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا اختصموا وللتصرف نحو اكتسب

للسؤال غالبا إما صريحا نحو استكتبته وتقديرا نحو استخرجته وللتحول نحو

نحو اسحنجر الطين وذلك البعاث بارضا انسه ابتشنه يعني فعل كبي فرد دار مستعر

المجرد بناء واحدكي حرفنه و دريخ قد تلد كونه خرج واحرنجم

وافنعيعي وهي للذمنه بزيادة حرف المضاعفه على الملحق فالثاني

مجرد الملحق كسرت جيمه وضمت وفتحت الفاء الأعين واللام حرف حلقي نحو

الف و يبتدا باي واما فلى بعضي فعامرينه وركن بركن من التداخل

ولزمو

وإن تَوالا الضم في الاجوف بالواو والمنقوض بها والكسر فيهما باليا

من قال طوحت واطوح وتوهت واطوه وطاح يطيح وتاه يتيه في

يحذه او من التداخل ولم يضموا في المثال ووجد يجد ضعيف ولزموا الضم

في المضاعف المتعدي نحو يشده ويمده وقد جاء الكسر في يشده ويعله وينمه

ولزموا الكسر في حبه يحبه وهو قليل والقاف على فعل يفعل فيه او كسرت

بقي

وحذفت الكاف مثال الوطي يقول في بغيه يبغي يبقي ولما فصل الفعل ونحو رمي يرمي

بيم من أتى الندا دخل والكاف على فعل جمعت والكاف خبر ذلك كسر

ما قبل الآخر ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة نحو تعلم وتجاهل فلا تغيير ولم يكن

اللام كمر شاكحو احمر واحمار فتدغم ومن ثم كان أصل مضارع افعل يؤ

فعل للإنسان رفض لما لزم من توالي الهمزتين في المتكلم فخفف الجميع وقوله فانه

نحو الذي يكون بين فعل وفعل واسم الفاعل واسم المفعول وافعل المفضل

تقدمت نقدمت للصفة المشبهة من نحو فرح على فرح غالبا وفرحان

في بعضها الضم نحو نجس وحدر وعجل وجاءت على سليم وشكس وحر

وغيور ومن الالوان والعيوب والحلى على افعل ومن نحو كرم على كريم

غالبا وجاءت على خشن وحسن وصعب وصلب وجبان وشجاع

يستجاح وودفود وجنب وهي من فعل قليلة وجاث نحو جرابص ورثب

يبين وهي من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان نحو جوعان

وسبعان وعطشان وريان ابنه الثالث المجرد كثرة نحو فعل و

فسق وشغل وزحم ولدذة وكدرة ودعوى وذكرى ولبشرى ولبان

ويربال وعطولان ونزولان وطلب وخنق وصغر وهدى وغلبة وسرقة

وذهاب وصراف وسؤال وزيادة ودراية ودخول وقبول ووجيف

وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة وبغاية وكراهية الا ان الغالب في

فعل اللازم نحو ركع على ركوع وفي المتعدي نحو ضرب على ضرب وفي الصناعة

ونحوها نحو كتب على كتابة وفي الاضطراب نحو خفق على خفقان وفي الاصوات

نحو صرخ على صراخ وقال الفراء اذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله

على فعل للمجاز وفعول للنجد ونحو هدي وفري مختص بالمنقوض ونحو طلب

مستويس مختص بفعل اللاجلب الحرج والثلب والفعل اللازم نحو فرح

فرح والمتعدي نحو جهل الى جهل وفي الوان والعيوب نحو سمر وادم

على سمرة وادم منه وفعل نحو كرم على كرامته غالبا وعظم وكرم كسر لو للمزيد فيه

والرباعي وبابه نحو اكرم على الكرام ونحو كرم على تكريم وتكرم منه وجاء لذلك

وكذاب والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية واجازة واستعاذة

ونحو ضارب على مضاربة وضراب ومراءاة وجاء قيتال ونحو تكرمة

تكرم وجاء تملاق والباقي واضح ونحو الترداد والتجوال والحثيثى والرميا للتكثير

والمبالغة ويجي المصدر من الثلاثي المجرد ايضا على مفعل كمقتل ومضرب ومشرب

قياسا مطردا واما مكرم ومعون ولا غيرهما فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا

عما تقدم منه ومعونته ومن غيره على زنته للمفعول كمخرج ومستخرج ولذلك الباقي

بما ما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل وقائله

كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة زقل ونحو دحرج على دحرجة ودحراج

بالكسر ونحو زلزل على زلزال بالفتح والكسر من الثلاثي المجرد مما

بمنافة على فعلة نحو ضربة وقتلة ودخلة وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة وما قد

على المصدر المشغل نحو ارناضه فان لم يكن نا زدتها وانه اثنانه ولفعه

شاذة مما مضارعه مفتوحة العين او مضمومها ومن المنقوص على

مفعل نحو مشرب ومفعل ومرمى ومن ملنو يا والمثال على مفعل نحو مضرب

وموعد وجاء المنسك والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب

والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والمنخر واما منخر فرع كمنتن

من والتغير بها ونحو مطنه والمقبرة فيها وضما البس لقياس وما عداه فعلى الفعل

المفعول على مفعل ومفعال ومفعلة كمكحل ومفتاح ومكسحة

المسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة ليس لقياس

للمزيد فيه يدل على تقليل فالمكبر بضم أوله وفتح ثانيه ولو هما

ببارك الله وبكسر ما بعدها في الأولى بعده والالف فيها اللتان بينهما والالف الخفيفة

والنون الساكنتين بينهما والف افعال جمعا والتي زاد على اربعة فلذلك لم

في غيره الا افيعل وفويعل واذا صغر الخماسي على ضعفه فالاولى حذف الخامس

وقيل ما اشبه الزايد وسمع الاخفش سفيرجل ويرد نحو باب وناب

وميزان وموقظ الى اصله لذهاب المقتضي بخلاف قايم وتراث واد

وقالوا عييد لقولهم اعياد فان كانت مدة ثانية وقالوا نحو صويرب

ضويرب في ضارب وضويريب في ضراب والاسم على حرفين

يرد محذوفه فتقول في عدة وكل اسما وعيدة ووكيل وفي سنة ويد اسما

سنيهة ويدية وفي دم دمي وحر حريح وكذلك باب ابن واسم واخت

وبنت وهنت بخلاف باب ميت وهار وناس ولذا ولي نادر التصغير

والواو وللالف منقلبة واوا او زائدة قلبت ياء وكذلك الهمزة المنقلبة

بعدها كوخربنه وحصبه ودسبيل الضحهاني باب كسبد وجديل فليل فان

رنقن الجماع لمنبها ارات خذفت للاخيرة نسبا على الاوسع

في حطا رواد لونه وحاويته ومعاونيه حطي وادبنه وخوبنه وجبنه

فمنهم من رواه ارحي غير منصرف وجعله لصرفه وقال ابو عمرو ارحي وعلى فياد

الاسعود الاجيود وجراد الموت السماعي الثلاثي نعتها نار كعبتيه ولدينه

وقد يديه كعقرب الرباعي بخلاف دنخ عرنس وطريب وبديت

ووديت ناذ وتحذف الف التانيث المقصورة غير الرابعة ٢

حبحب وحبيلى في حبحبى وحباريا وتثبت الممدودة مطلقا ثبوت الثاني

في بعلبك والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء ان لم تكن ابدا

كمفيتيح ولم يرد ... وتزاد الياء في غيرها من الثلاثي بحذف الفها فائدة

نحو مطيلق ومغيلم ومضيرب ومقيدم في منطلق ومتعلم ومضارب

ومقدم فان ت وياتي التقليب وقليبة وحطو وحطو زوال

جبريا نفي الفصل كقنيعس في مقنيعس وتحذف زيادات الرباعي

كلها مطلقا غير المدة تقنعيس في مقنعس وحريجم في احرنجام ويجوز التعويض

عن حذف الزايده بهمزة بعد الكسرة فيما ثبت فيه كمغيلم في مغتلم وير

وبه جمع الكثرة لا اسمه الى جمع قلة فيصغر نحو غليمة في غلمان او الى

الواحد فيصغر ثم يجمع جمع السلامة نحو غليمون ودويرات وما جاء

على غير ما ذكرنا كأنيسيان وعشيشية واغيلمة واصيبية شاذ وقولهم

اصيغر منك ودوين هذا وفويق هذا للتقليل ما بينهما ونحو ما احيسنه شاذ

والمراد المتعجب منه ونحو جميل وكعيت للطائرين وكميت للفرس موضوع

على التصغير وتصغير الترخيم ان تحذف منه كل الزوائد ثم يصغر كسيبا

احيمد وحويلف باللف زنته والموصول فالحقت قبل اخرها ياء وزيدت

بعد اخرها الف فقيل ذيا وتيا واللذيا واللتيا واللذيان واللتيان واللذيين

واللتيات ورفضوا تصغير الضماير نحو اين ومتى ومن وما وحيث ومنذ

وغير وحسبك والاسم العامل عمل الفعل فمن ثم جاز ضويرب زيد

يه دامنع صوبيه نيدا الملحق آخره يائر شدده تبديل حلي

نسبته الى المجرد هنا وقياسه حذف تاء التانيث مطلقا وزياده التسبيه

واتبع العلماء قد اعرب بالحركات فلذلك جاء قمري وقسبيني

ويفتح الثاني من نحو نمر والدئل بخلاف تغلب على الافصح ويحذف الياء

والواو من فعيلة وفعولة بشرط صحة العين ونفي التضعيف كجهني وشنئي

ومن فعيل غير مضاعف كجهني بخلاف شديدي وطويلي وسليقي و

في الأزد وعميري في كلب شاذ وعبيدي وحذمي في بني جذيمة

وجذيمة شاذ وخريبي ونقصي وقرشي وفقمي في كنانة وملحي في خزاعة

شاذ وتحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث وتقلب الياء واواً

كغنوي وقصوي وأموي وجاء أميي بخلاف غنوي وأموي شاذ ود

... نمري في نمرة نمري وحنوي وأما نحو عدوي في عدو فاتفاق وقال المبرد

في نحو عدوة مثله وقال سيبويه عدوي وتحذف الياء الثالثة من نحو مستنب

بني ومهيمي من مهيم وطائي ... فإن كان نحو مهيم تصغير مهوم فقيل

مهيمي بالتعويض وتقلب الالف الاخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واوا

كعصوي ورحوي وملهوي ومرموي وتحذف غيرها كحبلي وبشري وجمزي

ومرمي ومنعزي وقد جاء في نحو جلي جلوي وجللوي بخلاف نس د

وانقلب الياء الأخيرة الثالثة المنون ما بعدها ما قبلها واوا ويفتح ما قبلها

عموي وشجوي ويحذف الرابعة على الأفصح كقاضي ويحذف ما سواها كمسـ

وباب محيي جار على محيوي ومحيي كأموي وأميي ونحو طيب وقيد ورقد

وفروة وشنوءة على القياس عند سيبويه وشنوي وفروي ث ذ

قيه وقال يونس طيوي وحيروي وانضافي باب حيرو وطيي وبرو

ت ذهاب طي وحي برد اللاولى الى اصلها وبفتح مفعول طووي و

حيوي بخلاف زوي وكوي وما آخره باء مشددة بعد ثلث للثانت

اصله نحو مرمي فبل مرموي ومرمي ثلث والكانت رابعة حذفت ككرسي

وبخاتي في بخاتي اسم رجل وما آخره همزة بعد الف الكانت للتانيث قلب

واو وصنعاني وبهراني وروحاني وجلولي وحروري شاذ والفاء

رملية تنسب على اللفظ كقرائي والثاني وجهان كـ وي وعلبائي

وباب سقاية سقائي بالهمزة وباب شقاوة شقاوي بالواو وباب

راي وراية رائي ورائي وراوي وما كان على حرفين ان كان متحرك الاوسط

اصلا والمحذوف اللام ولم يعوض همزة وصل او كان المحذوف فاء

ثانياً وهو معتل اللام وجب رده كأبوي وأخوي وسنهي في سنة وسنوي

في شفة وقال الأخفش ويبنى على الأصل وإن كان اللام صحيحاً

والمحذوف غيرها لم يرد وما سواها مما حرك فيه الأمران نحو عدي وعدوي

وابني وبنوي وحري وحرحي وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون فيقول

عدوي وحرحي وأخت وبنت كأخ وابن عند سيبويه وخالفه يونس

وقال يوسف اخي وبني وعلمه كلمني وكلوني وعلمنا وي ولكن كتب

الى صدره يسعلي وها نظي وخمس في جمع عشر علماء ولا يثبت الله عزوا

والمضاف ركان الثاني مقصود الاصلكان بالزبير والي عمرو قبل به

وعمري والمقال كعبد منها فصل امرء القيس قبل عبدي وامرئ والبيع

الى الواحد فيقال في كنت وصنو ومسلجد وفرائض كذلك وسجد

وصحفي ومسجدي وفرضي وأما مساجد علماً فمساجدي كالنصاري

فعللي وما جاء على غيرها ذكرنا وهو كثير بمجيء فعال في الحروف كتاب و

فواج وثوب وجمال وجاء فاعل أيضا بمعنى ذي كذا كتامر ولابن

ودارع ونابل ومنه عيشة راضية وطاعم وكاس بالجمع الثلاثي الغالب

في نحو فلس على أفلس وفلوس وباب ثوب على أثواب وجاء

زناد وفي غير باب سبل وزبلان والبطنان وغرزة وسقف واكدة

شاذ ونحو حمل على احمال وحمول وجاء على فدادح وارجل وعلى ضولان و

ذوبان وقرزة ونحو قرد على زقار وقرود وجاء على قرطة وخفاف وفلك

وباب عمود على عمدان ونحو حمل على جمال واجمال وباب نمح على نجالد

جاء على ذكور وازمن وحربان وحملان وعبرة وحجلى ونحو قمد على زقاد

...د فيهما وجاء على نمور ونمر ونحو حجر على احجار فيهما وجاء اسباع وليس

...ة بالكسر ونحو عنب على اعناب وجاء اضلع وضلوع ونحو ابل على

...ال فيهما ونحو صرد على صردان فيهما وجاء ارطاب ورباع ونحو عنق على اعناق

فيهما والتزموا من افعل في المعتل العين واقوس وانوب واعين وانيب شاذ

والتزموا من افعال في الياء دون الواو كفعول في الواو دون الياء وفروج

وسووق شاذ نحو قصعة على قصاع وبدرة وبدر ونوب في نوبة

لقحة على لقح غالبا وجاء على لقاح والغم ونحو برقة على برق غالبا وجاء على

حجوز وبرام ونحو رقبة على رقاب وجاء على ابنق ونمر ونمرن ونحو معدة

على معد ونحو تخمة على تخم وإذا صحيح باب ثمرة فعل ثمر بعث بالفتح وللكسر ن

ضرو ثنة وللفعل بالعين ساكن وبدل وسويل وباب كثرة على كثرات بالضم

بالفتح والكسر والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يكسر ويفتح ونحو حجرة

فالى حجرات بالضم والفتح وللمعتل العين واللام بالياء يكسر ويفتح

ويذيب بكسر في نمره في حجرات وكسرات والمضاعف ساكن في جميع

فبالاستغنان وقالوا لجنابات وربعات للمح التسمية اصلية

وحالم ونحو رضى وزبل وجرس وحبر كذلك وباب سنة جاء فيه سنوات

وقنوان وزبول وفلول وسنوان وحضوان وذبان في جمع

وجاء آرام كآكم   نحو ضعف على ضعاف غالبا وباب شيح على

وجاء ضيفان ووجدان وكهول ورطلة وشيخة وورد وسجل

سمجا ونحو خلف على اخلاف كثير واخلف نادر ونحو جر على

ونحو بطل على بطلان وحسان ونحو اخوان وذكران والضعف في نحو

نحو تمد على تلكبار وجاح وخس وجاء وجابي وحباطي وخدلربا

ونحو لفظ على الفاظ وباب النصحيح ونحو جنب على اجناب في جمع الجميع

جمع السلامة للعقلاء الذكور واما مونثه فبالالف والتاء لا غير

نحو عبلات وخدرات والمنقلب الالحو عبتة فانه جاء على جبال

واما نشر وقالوا رجلة في جمع رجل وما زيادته مدة ثالثة   نحو

زمان على أزمنة غالبا وجاء قذل وغزلان وخنوق ونحو حمار على ا

ونحو حمر غالبا وجاء صبران وشمايل ونحو غراب على أغربة وجاء

غربان وزقان وغلمة قليل وذب نادر وجاء في مؤنث الثلاثة

وأذرع وأعنق ولكن ش ذ ونحو رغيف على أرغفة ورغف و

رغفان غالبا وجاء وفصال ورفايل وظلمان قليلا

فعيل ومما جاء مضعفا على سرر ونحو غمر على اغمرة وغمر وجاء فعلان

فعللة وذباب نحو جبان على جبناء وصنيع وجبناء ونحو كنار

على كبير وبهار ونحو شجاع على شجعان وشجعان وشجعاء ونحو كريم

على كرماء وكرام ونذر ونذران وخصيان واشراف واصدقاء واشحة

وظروف ونحو صبور على صبر غالبا وعلى ودود اوداء وغدر وفعيل بمعنى مفعول

بانه فعلى نحو جرحى وكسرى وقتلى وجاء اسارى ومستفعلاء وبـ

ولا يجمع جمع التصحيح ليميز عن فعيل الاصل ونحو زمنى محمول على جرحى ولذا حملوا

نحو هلكى وموتى ومرضى عليه فهذا اجدر كما حملوا ايامى ويتامى على وجاعى

وحباطى ونحو صبحة على صابح وصباح وجاء خلفاء وخلف جمع خليف لعلى ونحو

عجوز على عجايز الاسم كوكانذ على كواهد وجاء حجرات وصيلان

وصفا للمونث نحو كاتبة على كواتب وقد يردوا فاعلا بالف للتانيث

مميزا للمونث بالتاء في جمعه على فواعل فقالوا قواصع ونوافق ودوام ويسواب

الصفة نحو جائل على جمل وجمال فالياء فيه تغيير وعلى قصاة في المعتل

اللام وعلى بزل وبزواء ويسحبال ونعت نحو ذكار وقعود واما نحو فوارس فشاذ

المونث نحو يامنة على يوايم ونوم وكذلك حوائض وحيض للمونث

بالالف رابعة نحو زبني على زبانى ونحو صحرا على صحارى بالصفة نحو

عطشى على عطاشى ونحو حرى على حراى ونحو بطحاء على بطاح ونحو

خضراء على خضر وفعلى افعل نحو الصغرى الصغر وبالالف خامسة

نحو حبارى على حباريات افعل الاسم كيف تصرف نحو اجدل واصبع

واحوص على اجادل واصابع واحاوص وقولهم حوص بالصحيح للوصف الضد

للصفة نحو الحمر على حران وحمر و الافعال الحرون تمييزه عن افعل التفضيل

والحمراوات في البتة فرحة وجاز الخضروات لغلبة رب ونحو المفصل على فعا سل

بر الغاسلين و فعلان للاسم نحو شيطان وسرحان وسلطان

على شياطين وسراحين وسلاطين وجاء سراح للصفة نحو غضبان

على غضاب وسكارى وفي غضبى بعكس على وسكارى وحبالى وعجاز

وفيعل نحو ميت على اموات وجياد واجياد ونحو سر الوني وحـ نو

ومفعول ومضروبون ومكرمون ومكرمون يستغنى فيها بالصحيح وجا

عولوبر وملاعين ومباين ومشايم ومناسبر ومغاطير ومناكير و

مطافل ومسادن والرباعي نحو جعفر وخزه على جعافر وقيسا ونحو دهاكس ل

قراطيس وما كان على زنته ملحق او غير ملحق بمدة او بغير مدة يجري مجراه

مجراه نحو كوكب وجدول وخنثى ونصب وخمس وزرداخ وقرطاط ومصباح

ونحو خولسيه وارنب عنيه في الاعجمي والمنسوب وتكسير الجحاجم مستكره

تصغيره بحذف ما بعده نحو تمر وحنظل والطلع مما يميز واحده بالتاء ليس

بجمع على الاصح وهو غالب في غير المصنوع ونحو سفين ولبن وقلنس ليس

بلفظ بيس وكماه وكم وحباره وحباء عكس تمر وتمرة ونحو ركب وحلق

وجامل وسرارة وفرنة وغري ونوار من لبس يجمع على الآحاد نحو زامد

والبلابل والاحاديث والاعاريض والقاطيع والاهال والليال وجمر ولكن عن

غير الواحد منها وقد يجمع الجمع نحو الكلاب والايام وجمايل وجمالات

بعض في   وقطابات وبيوتات وحمرات وجزرات

للوقف مطلقا وفي المدغم قبله ليس في كلمة نحو في خولصة والقنا لبس

بيس ونحو الثوب وفي نحو منهم قاف يبنى مما بني لعدم التركيب وقفا

السلطان
ودوسالهم في نحو الحسن حذرك وارحمن الله يمسك اللام وخلقنا

نحن
شا وفالعال بغير ذلك ولو ابهما امرئة حذفت نحو خف وقل وبع وبين

واغزوا وارمي واغزن وارمن وتخشى القوم ولم يغز الجيش فترمي الغرض

والحركة في نحو خف الله واخشوا الله واخشي الله واخشون واخشين

غير معتل بها بخلاف نحو خافا خافن فانه لم يكن مده حرك نحو لذهب

ولم ابله والم الله واخشوا الله واخشي الله ومن ثم قيل اخشون واخشين

لانه كالمنفصل ملاقي نحو اطلق ولم يلده وفي رددا ابردي تميم مما فر من تحر

للتخفيف محرك الثاني وفرنه نعض ونحوه ليست منه على الاصح والا

الكسر فان خولف فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع ومد وكاختيار الفتح

تفتح في نحو الله والحوز الضم إذا كان بعد الثاني ضمة منها أسد في كلمة نحو

وقالب   أخزى تخالف أن أعزرو وقالت أرموا وأن الحكم

واختاره في نحو أخشوا القوم عكس بواسطوا وجواز الضم والفتح

في نحو اذولم يرد تخالف نحو رد القوم على الكسر ووجوب الفتح في

نحو ردها والضم في نحو رده على الأفصح والكسر لغة وغلط ثعلب في

جواز الفتح والفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل والكسر ضعيف فلسنة

ابيك ومن على الاصل ومن الرجل بالضم ضعيف وجاء في المعطر الطهر و

انصروا انصر به   ونت به وجاز ان يخالف ناصر وفي الاسماء المضمرة لل

بمتحرك لما لا يوقف الاعلى ساكن فالكاف للاعل ساكنا وهو لبث فجمعه

مهسماء محذوفة وهي ابن وابنة وابنم واست واثنان واثنتان

واثنتان وامرؤ وامرأة وايمن الله وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة

فصاعدا كالاقتدار والاستخراج وفي أفعال تلك المصادر من ماضي وأمر

في صيغة أمر الثلاثي وفي لام التعريف وميمه ولحق في الابتداء منها همزة وصل

مكسورة إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تضم نحو اقتل اغز اغزي بخلاف ارموا

وإلا في لام التعريف وميمه وايمن فإنها تفتح وإثباتها وصلا لحن وشذ في

للضرورة والشعر موضعها اللغة الذين ينبغي على الفصيح في [illegible]

وإنما من زنة بما يمسك لا يمس وأما سكونها وهو وهي وغيره وفي [illegible]

فصح ولذلك للأمر نحو ولبو قوله وشبه [illegible] وأمي و [illegible]

ممن هو قليل قطع الكلمة عما بعدها وشبه [illegible]

فالاستحسان المجرد في المتحرك والروم في المتحرك [illegible]

وحسنة ثم هو في المفتوح قليل والإشمام في المضموم وهو أن تضم الشفتين

الإسكان والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث وميم الجمع

العارضة وإبدال الألف في المنصوب المنون وفي إذن وفي نحو اضربن

المرفوع والمجرور في الواو والياء على الأفصح ويوقف على الألف

عصا ورحى باتفاق وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف وكذلك

قلب الالف نحو حبلى همزة لو واو او ياء وهيدان تاء الإناث

هاء في نحو رحمة على الاكثر وثمة تاء رهبات فلمل

وحرفان لن فتحت ماده في النصب فبا لهاء والإفعال

ربو فيمن حرك فاللة نقل حركة همزة القطع لما وصل بحيالع

وصل النفي الى كنان وزيادة الالف في انا ولن

... بي بالالف ومه وانه قليل والحاق ها السكت للدم

... ه وعه ... مه ومثل منه في محي م حيث ومثل م ايث وجابر في نو

... م ... دلم مه وعلامه وسلامه وخامه ولي مه مما حر ... حرامه

... بها كالماضي وباب بابريد ولاجل وفي نحو هناه وهو الاه وحذف

... نحو الماضي وعلامي حركت او سكنت وانيا بها التكثر عكس فاض و

ثباتها فيها في نحو يا مري للنفاق واثبات الواو للجمع والياء وحذفهما في الفـ

والقوافي فصيح وحذفهما فيهما نحو لم تغزوا ولم ترمي وصنوا قليل وحذو

في ضربه وضربهم فمن اللحن والياء في نحوه وهذه وابدال الهمزة حرفا

حركتها عند قوم نحو هذا الكلو والخبو والبطو والردو ورأيت الكلا

والخبا والبطا والردا ومررت بالكلي والخبي والبطي والردي ومنهم

ايضاً الى هذا الروي ومن الابطأ فشنيع والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة

المتحرك ما قبله نحو جعفر فهو قليل ونحو القصبات ضرورة ولقال الحكمة

فيما قبله ساكن صحيح الا الفتحة التي في الهمزة وهو ايضاً قليل نحو هذا بكر

ونحو مررت ببكر وحي ورأيت الحباء وللقائل رأيت البكر ولا ابلا

بسر ولا من فعل ولقائل هذا الكرو ومن البطي ومنهم من يقف فشنيع

ما اخره الف مقصورة كالعصا والرحى ما كان بعده فيه

كالكساء والرداء والقياس من المقصور ان يكون ما قبل اخره مفتوحا

من الصحيح فتحه ومن الممدود ان يكون ما قبل الفا فالمعتل اللام

اسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصور كمعطى ومشترى

نظايرها مكرم ومشترك واسماء الزمان والمكان والمصدر مما

فبابه مفعل او مفعل كالمخزى والملهى الا ان نظايره مقتل والمخرج والمصادر

من فعل فهو افعل او فعلان او فعل كالعمى والتصدى والطوى الا ان

نظايرها الحول والعطش والغرق والغرث فزوال الصمم نقيره

ثم فعلة فعلة وفعلة كعرى وجرى الا ان نظايرها قرب وقرب وكو

كالحطة وربا والاشترا والاشتباه محمود والمن نظايرها الاكرام و نظلت

والانفتاح والاحرنجام واسماء الاصوات بالمضموم او لهما كالمعهما

لان نظائرهما الانفتاح والانفراج ومفرد الفعل نحو كـ او فيما الان

حملا فتحا على الواو ان ذوات الثلاثي نحو العصا والرحى والخفا

مما ليس له نظير يحمل عليه حرفهما الليوم [illegible] لو

او السماء هو [illegible] اي الا لا يكون الزيادة بغير الالحاق و

وبالتضعيف للالحاق انهما انما زيدتا لغرض جعل مثال

على مثال ليسيرمنه ليعامل معاملته فنحو قرد وملحق ونحو مقتل غير ملحق لما ثبت

من قياسهما بغيره ونحو افعل وفعل وفاعل كذلك لذلك ولمجي مصادرها

مخالفة ولا يقع الالف للالحاق في الاسم حشوا لما يلزم من تحريكها او

بعرف الزايد بالاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة فيه ونحو ترجح خلو

للمعارض ورد الاشتقاق المحقق مقدم ولذلك حكم بثلاثيته فيما

وشمال ونيدل ورعشن وفرسن وبلعن وخطائط ودلامص وفي

وهرماس ودردقم وقنعاس وفرناس وترموت وكان الأندر أفعلوم

فعلى البجي تمعدد ولم يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل لوضوح شذوذ

ومراجل فعلى البجي نوب وحل وصهباء فعلاء لمجي صهباء وقباء

بمثل الليجي فيهما وجر الصبي فعاما الليجي جرواض ومغوي فعلي بقولهم معروسه

فعلة لقولهم سبب بمعناه وليه فعلة من قولهم غنس ابلا والوصة

فعللة من للاعراض واول افعل لمجي الفعلي واللعل والصحيح انه من

وول لامن وال وانحل الفعلال من قحل اي يبس وافعوال اعلانا

لمجي اضحى واصحاب افعلنا من الضحى وحفيصى فعليلا من حفي وحنزبى

فعلى من العصفر فان رجع استغنا فين واصحين كالرطبي ولو لو حس

فيل لسطو رلط واديم مار دهد مرطبي ومالوق وموتون جار الامرا

وكلك وحمار فنال حيث صرف ومنع والافعال نزجيج كلاك

مفعل من الاكوار وابن كسال فعال من الملك وابو عبيده مف

من الكث اولاد صل وموسى مفعل من اوسب اي خلعه ف

وقيل الكوفيون فعلى من كاس الى نحو ولك فعلان من الاكس

وقيل افعان من النسي ليجي انسان وترتوت فعلوت من التراب

عند سيبويه فعال اللذول وقال في سرون فعلول وقيل من السر وقال

في نبال فعلله وقيل من النبل للصغار لانه للقصير وسريه فيل من ر

وقيل من للسراه وموته فيل من مات يموت وقيل من الاول لانها فعل

وقال الفرا[ء] من الاين واما منجنيق فان اخذ بخنونا فمنفعيل والفاد...

بمجانيق فعيعليل والافان اخذ لسلسبيل على الكثر ففعلليل والا...

ففعليل بمجانيق كمثل التلة مفاعيل او فلاليل او فلانيل ومنجنو...

مثل المجانيق للذي منفعيل ولولا منجنيق لكان فعلولا كعصفور فط...

خندريس كمحبس فان قعدد الاستفان فخرجها عن الاصول كنا...

سفل و ترهيب ولون كمال وكهل بخلاف كهور ونون صفاء فنورد

الزوج زيد زخرعي لها كنا زسفل وترهيب مع نعل وترهيب والون فنهو

وصفاء وهمزه السح مع السحوح فاك خرجنا معا فزيد البيه كنون نزحص فطار

ولون حذفت لذلك ثبت حذفت الالف لبينه ابنزياده كيم مزركوس

دون نونها لذلك نزيد الميم لدللخامسه وبرنات ، ولما كنا كيل فنل

حذ عبيل فان لم تخرج فبالعلة كالتضعيف في موضع لام او موضعين

ثلثة رسول الله الحاق وبغيره كعرددو مرمريس وصبيصيص وسمسم وخند

رصله من نس كحمرنس لعدم فعل فعال ولذلك لم يظهروا وان زبيدي

كمم للثاني وقال الخليل الاول وجوز سيبويه الامرين والا تصغف ال

وحدها ونحو زلزل وصيصة وقوقيت وصوصيت رباعي وليس تك

رفعا وعامل العين للفاعل وللبدي زيادة لاحدى الحرفين اللذين لرفع الحكم و

ولذلك السلسبيل خماسي على الاكثر وقال الكوفيون زلزل من زل وصرصر

من صر ودمدم من دم للاتفاق بالمعنى وكالهمزة اولا مع ثلثة اصول فقط

فافكل افعل والمخالف مخطئ واصطبل فعلل كقرطعب والميم كذلك ومطردة

في الجاري على الفعل والياء زيدت مع ثلثة فصاعدا الا في اول الرباعي

للاثرباعي الجاري على الفعل ولذلك كان سوركوفر فيطو وسلحفه

فعله والواو والالف نيدنا مع نلته فصاعدا الا في الاول ولذلك

كان وزنبيل لمحنفل وللنون كثرت بعد الالف اخرا وبالذي سكنه كو

شرنبث وطرنيد واطردت في المضارع والمطاوع والتاء في

التفعيل ونحوه وفي كور تعوت في السلب اطردت في يستفعل ونشت

وتثبت في استطاع قال سيبويه هو اطاع فمن قال يسطيع

بالضم وقال الفراء الاكثر فتح الهمزة وحذف التاء استثقالا للعرب

بالفتح وحذف سين الكلمة فلطلا استثقالا ضبين الثلثة

واما اللام فقلبه كثير وتبدل حتى قال بعضهم في قبله قبعا مع قبه

وفي نقل مع نون وفي طبل مع طس للتكثير وفي نحل جعفر مع المعجم

واما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو اخشه فانها حرف معنى كالتنوين

وباء الجر واللام وانما يلزمه نحو امهات ونحو امهتي خندف والياس ابي

فعل بدليل الامومة واجيب بجواز اصالتها بدليل تامهت فيكون

امهة فعلة كابهة ثم حذفت الهاء او هما اصلان كدمث ودمثر

نثرة ونثرا ولؤلؤ ولآل ويلزمه ايضا نحو اهراق اهراقة وابو الحسن تفعل

جرح للطويل من الجرح للمقال السمين ونلع للاكول من البلع وخوف

فقال الخليل اخركوكنه للفصيح يقول لانهما نزلا في منسبها وخوف فان النود

الغالب مع تقدد رصول حكم بالزيادة فيها او فيهما كالحسط فان تعين احدهما

رجح بخروجها الحكم مرتبه ومدين وحمزه ربيع فتادى بحال وما اخشرو بت في الفهم

وباب رحيز والقيد مثله فيهما بخلاف باب سبتقم وارقم وشرط خلل

واما الهاء فكان المبرد لا يعده ولا يلزمه نحو اخشه فانها حرف معنى [illegible]

وباء الجر ولامه وانما يلزمه نحو اهات ونحو اهيهات [illegible] ولا [illegible]

فعل بدليل اللزوم واجب [illegible]

ومنه فعل يا [illegible]

نزه ونزنا ولو لو [illegible]

حوبل من الجرح للمكان السهل وسلع للاكول من البلع وخوف

كوانه متحير مشغول بالنزول في مشيها وخوف فان النوا

ل بالزياده فيها وفيهما كحسطر فان نوبين

لعين في الاسم غير الثلاثي والجاري على الفعل مما لم يذكر حكمه في

الفعل حركة وسكونا مع مخالفة بزيادة او به مخصوصين فلذلك لو

من البيع مثل مضرب وتحلى قلت مبيع وتبيع معللا ومثل تضرب

قلت تبع مصحح اللام تقلبان الفا اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ان

يكن بعدهما موجب للفتح كغزي ورمي ويغزي ويرمي وكمي والعصا ورحى

بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورميا وتخشين وتأبين وغزو ودمي

وبخلاف غزوا ورميا لحصول اللبس ورحيان النباس وفي اخشيا نحوه لله

من باب لن تخشيا واخشين لشبهه بذلك بخلاف اخشوا اخشوي

وتخشي واخشين وتنقلب الواو ياء اذا وقعت مكسورا ما قبلها

وبالعكسة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها كغزي ورضي والغازي واغزيت وغزيت

وكسنوريت دبوران وبرسان بخلاف يدعو ولو يغزو وادفيه وبو ا

عمي وبنات ذو لتعلت للباطي في باب رضي ونفي ودعي القا وللعلي ال

طرفا بعد ضمة فعل متمكن فقلب الضم كسرة كما انقلب في الترامي والتي

فصر من باب قاض نحو ادل و فلس بخلاف قلنسوة ومحمد و بخلا

العين كالقويار والحيلاد والاتر للمدة الفاصلة في جمع اللفي للاعر

في المعرب نحو نسي وحني بخلاف للمغرور وقد يكسر الفا الاتباع فيقال

عصي وحني ونحو شاذ وقد جا نحو معدي ومعزي والقياس الواو ونقلبان

همزة اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة نحو كسا وردا بخلاف راي وثاي

وبقيتا والتا عارضة نحو شقاوة وشقاية وسقاية وعظاية

وجا شاذ وتقلب الواو يا في فعلى اسما كتقوى وبقوى بخلاف

الصفة نحو سديا وريا وتقلب الواو يا في فعلى اسما كالدنيا والعليا نح

الفتوى وجروى بخلاف الصفة كالعروى ولم يفرق في فعلى من الو

نحو دعوى وشهوى واللفى فعلى من اليا نحو الفتيا والقضيا وتقلب الثـ

اذا وقعت بعد همزة بعد الف في باب مساجد وليس مفرده كذلك الـ

والهمزة يا نحو مطايا وركايا وخطايا على القولين وصلايا جمع المهمو

الصوت وبجره وشوايا جمع شائبة بخلاف شوائر جمع شائرة من شار و

وبخلاف شوار وجواز جمع شائبة وجائية على القولين فيهما وقد جاء زوايا

وعلاوي وهراوي مراعاة للمفردة والسكان في باب يغزو ويرمي ويخشى

والغازي والرامي مرفوعا ومجرورا وتحريك في الرفع والجر في الباب نحو

كالسكون في النصب والإثبات في اللفظ في الجزم فيهما وتحذفان في مثل

بعزون وبرمون وارعن وارمن واعزن وطرمن وكمو بددم وكيسو ور

وارخ وارخت ببس بقيابس جعل حرف معان حرف عره وبو

تامثلا زنستغفاف كثرات واجوه وبغلا زستغمال كالشغالي وبكونه فرح

الحرف زايدكصوبرت وبكونه فرعاوبهو اصل كمويه وبيدوم نبا المجهو

بكرلف واصطبر وادراك وحروف النصب يوم حدطاه زل دخول

بعضهم سيخده بيوم طال وعم في نقض الصلاة والرأ النوب صرابطور فرو

في زيادة اللسان واو اور دكسمع ورد اذكروا طلم فالهمزة تبدل من حروف

اللين واللعين والهاري في اللين رشالل للذم وكوك ورداوذفابل

وبايع وارواحل وجابر في نحو اجوه ولوري والمانحو دابه وث بره

العالم والبار وسكره وموقدف دواباب بحر سندوما ث للذم

والالف من رحضها والهمزة فمن رحضها اللام في قال وباع وال كلى ر

ونحو اجل ضعيف وطاي ت واللام ومن الهمزة في نحو رئيس

الهاء في ال علي راي والباء من رحضها ومن الهمزة ومن احد حو

والنون والعين والباء والسين والتاء فمن رحضها اللام

ونغار وقيام وحياض ونشر وفي نحو جلي وصم وصعب

همزة في نحو ذويب ومن الباقي مسموع كثير في نحو أمليب وقصب

وفي أناسي وأما السفادي والثعالي والثاوي والثالي فضعيف في الوقو

من أختها اللازم في نحو ضوارب وضويرب وجوني وعصوي ودوين

وطوبي في الطوطر والقوي ولا شك ضعيف في هذا الأمر صوحلة وبهوين

أتكى وضعا دة ومن الهمزة في جونة وجون والميم من

والنون والباء فمن الواو اللام في نحو وحده وضعيف في اللام التعريف

طابه ومن النون اللام في نحو طسر ومشنار وضعيف في زل ر

على الجرو في نبات بحر ومارلب راشا ومن كنتم والنون او اللا

في شعائي و بهراني وضعيف في لعن ولعل والتاء ممن الواو و

فمن الواو والباء اللام في نحو ا لغد والنسر على اللافصح وش

ورأيس... والباء

في نحو ثلاثة في طست وحده وفي الغرغالب ولست ضعيف والهاء من

الهمزة والالف والياء والفاء فمن الهمزة مسموع في حروف وهي خمس

وبائك وتهتك وبين فعالت في طي وهذا الذي ومن الالف نسخ

في انه وجيهل وفي مستغنها وفي نا انا ه على راي ومن الياء في باب

جمه وققفا واللام من النون والضاد في اصلال وهو قليل وفي الطلع

وبهوردي والطاء من التاء اللازم في نحو اصطبروت ذي بحوح

والدال من التاء اللازم في ادّجر وادّكروت ذ في نحو فزدو في ازد

والسد ودولج والجيم من التاء المشددة في نحو مقنح ووقفاو بوت

ومن يجبر للشدة في نحو الابم لن كنت فلعت حجح رشد وفي

حتى اذا ما استجت واسجار شد والصاد من السين التي

نحو عليهن أو جابر وقاف لوطا؛ جواز الكل فصيح وصلح ومثل

صغر وصراط والسراط من السين والصاد الواقعين قبل الدال سابقين

نحو مرود ويكذا فردي انه وقد صرح بالصاد الزاي دونها وصوتهم

بها متحركة بالضم نحو صدق وصدر والباي أكثر منهما ونحو مس رقر كلمة

واحد ورشد في بالمضارعة قليل   الا ثاني بحرفين ساكن

متحرك من مخرج واحد من غير فصل ويكون في المثلين والمتقاربين

المثلان وجب عند سكون الاول الاني الهمزتين الالفي نحو

والذئاب والالفي الالف لتعذره والالفي نحو قو دل لالك

وفي نحو نودي وربا على المختار اذا حصت وفي نحو قالوا وما

في يوم وعند تحرك بهما في كلمة والالحاق والالبس نحو رود وبرد الالفي

حتى فانه بانه والانفى نحو افبل وتنزل وتباعد وسبانى وتفل حركته

التكان قبله كن بحرلين نحو يرد وسكون الوقف كالحركة

ونحو يمكنى ويمكنى ومتمكلم وماسلكم من باب كلمتين وممنع

في الهمزة على الاكثر وفي الالف وبعد سكون لالانانى بغير الوقف

نحو طللت ورسول الحسن وتمم نذهم نحو ند ولم يرد وبعد الالف وبين

اخرى نحو فردوه وسرر ومشدد لكن صحيح فيهما في كلمتين نحو ذرهم مالنا

وحمل قول القراء على الاخفاء وجاز فيما سوى ذلك المتقاربان و

بهما لما تشاربا في المخرج او في صفة تقوم مقامه ومخارج الحروف

ست عشر تقريبا والا فلكل مخرج فالهمزة والهاء والالف لاقصى الحلق

وللعين والحاء وسطه وللغين والخاء ادناه وللقاف اقصى

اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والكاف منهما ما بينهما وللجيم

والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك والضا

واحدى حافته وما يليها من الاضراس واللام ما دون الحرف اللسان

الى منتهاه وما فوق ذلك وللراء منهما ما يليها وللنون منهما ما يليها

وللتاء والدال والطاء طرف اللسان واصول الثنايا وللصاد

والزاء والسين طرف اللسان والثاء والظاء والذال واللثة طر

بعـ
اللسان وطرف الثنايا والفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنـ

وللباء والميم والواو ما بين الشفتين ومخرج المتفرع واضح ول

ثمانية همزة بين بين وهي تلمذ والنون الخفيفة نحو عنك ول

للامالة واللام التفخيم والصاد كالزاي والشين كالجيم واما الصا

كالسين والطاء كالتاء والفاء كالباء والضاد الضعيفة والكاف

كالجيم مسجحة ولا الجيم كالكاف والجيم كالشين ولا يخفى ومنها المجهورة و

المهموسة ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما ومنها المطبقة والمنفتحة

ومنها المستعلية والمنخفضة ومنها حروف الذلاقة والمصمتة ومنها

حروف القلقلة والصفير واللينة والمنحرف والمكرر والهاوي والمهموس

ا

ل

الك وط

والبار والبم و

تمانيه همزه بين بين و

الاماله ولام التفخيم والصد

ب والمهوب للسار لخفائها ومنى قصد ادغام للمتقاربين

فلابد من تقلب والعكس قلب الاول العارض في نحو ادكر وادّارا

والاجادة وفي جمله من ثار الافتعال لنحوه ولكثرة تغيير وتحكم في معهم

وسب واصله ستس ث ذ لازم و ... م ... ونم

... الى اليس بتركب اخر نحو وطد وتد وست ة ... نها ومن ثم

فالمجهوره ما ينحصر جري النفس مع تحركه وهي ما عدا حروف ستشحثك

خصفه والمهموسه بخلافها ومثلا النفس تلك وخالف بعضهم

الضاد والظاء والذال والزاي والعين والياء من المهموسه و

والتاء من المجهوره وراي ان الشديده تاكد الجهر والشديده

تجري صوته عند اسكانه في مخرجه وكلمها اجدك قطبت وا

والرخوة بخلافها وما بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري كجميعها لم يروعنا و مثلث

الجيم والطش والحل والمطبقة ما ينطبق مخرجه الحنك وهي الصاد

والضاد والمنفتحة بخلافها والمستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك

وهي المطبقة والخاء والغين والقاف والمنخفضة بخلافها وحروف

الذلاقة ما لا ينفك رباعي وخماسي عن شيء منها لسهولتها ويجمعها مر بنفل

لم يقولون لو طرا وونذ الما يلزم من نقل لو ليس يخالف العجم

وجاء ودي وتد في تميم والابد عم ضوي مستنفر فيما يغار منها الزيادة

صفتها ونحو سبيد وله انما ادغما اللين الا العلل صبر بما فبلس ولد

النون في اللام والراء لكراهة نفسها وفي الميم ولذا لم يبقيا باعنها

وفي الباء والواو لا مكان بقاءها وقد جاء ببعض من نهم وادغم

واغير اداتخنهم والابدغم حروف الصفير في غيرها والا المطبقة في غيرها

من غير اطباق على الافصح والاحرف حلقي في ادخل منه الا الحا في

العين والها ومن ثم قالوا فيهما ادجبو داو اذبحا ذة فالها في الحا

والعين في الها والعين تعليها حائمن وجاءمن زحزش النار

والعين في الحا والحا في العين والقاف في الكاف والكاف في القاف

والجيم في الشين واللام المعرفة تدغم وجوبا في مثلها وفي ثلثة عشر

وغير المعرفة اللام في بل رال وجايز في الباقي والنون ان سكنت

تدغم وجوبا في حروف يرملون والافصح اظهارها في الواو والياء

ودونهما في اللام والراء وتقلب ميما قبل الباء وتخفى في غير

حروف الحلق فيكون لها خمس احوال والمتحركة تدغم جوازا والطاء والدال

الانفال والثاء والطاء والتاء يدغم بعضها في بعض وفي الساد والزاء

السين والكاف في نحو قرطب الكاف مو ردغام فهو انسان بناء أخرى

جمع بين ساكنين بخلاف عنه النون والساد والزاء والسين يدغم

بعضها في بعض والباء في الميم والفاء وقد يدغم بالفعل في مثلها

انفال قبل وقبل وجليها مقلوب وقد جاء فرد من الشاعة يدغم

رالنار فيها على الوجهين نحو انار ونار وندغم فيه السين نحو اغل

ان ذكو سمع الافتاع ازمع ونغلب لجه حروف الاطباق نا

فندغم فيها وجوبا في الطلب وجوازا على الوجهين في اصطلم وجاز

للثلث في اصلم احيانا فيضطلم ونحو اعلى اذن وفي نحو اصطب

واصطبر الافتتاح اطبر واطرب فيقلب مع الدال وللذال والزا

حرا برد الا فتدغم وجوبا في ازدان وغو بافي اذكر وجابا اذكر واذكر وضعيفا

ازدلك الا متناع ازدان ونحو حبط وحصبط وفرد وعد في حطت و

لصت وفرت ست د وقد تدغم تا تنزل وتبا برو وصلها تبين فلما

لكن صحيح وتا تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه الثا فتجلب اهمزه

وصل ابتدا نحو اطبروا دارئو وادبروا وانا فلوا ونحو اسطاع مزحمادا

مع بقاء صوت الساكن نادر   الا على الى والترجمى فقد تقدم

بخيره في نحو تفعل وتفاعل وفي نحو ست وبعضهم في طلت سطاح

يستطيع وقالوا العنبر وعلماء وبلماء في بني العنبر وعلى الماء ومن الماء

ولما نحو ينبغ ومضى في فسد وعليه جاز اتق الله قبا واللكتاب للذي

الاجتلوه بخلاف تخذ يتخذ فانه اصل واستخذ من استخذ وقيل ابدل من تاء

ان تاء التحدث نحو سروني ويسروني وافق قد تقدم

المعنى فيهم كيف تبني من كذا مثل كذا اذا ركب منها ما زنتها وحملت

بعضه والقياس كيف مرحلق وقياس قول ابي علي ان يريد و

تحذف ما حذف في الاصل فيما وقياس اخرين ان تحذف المحذوف

منها او خبرا فمثال محوي من ضرب مضربي وقال بعضهم

مضروب ومثل ارسم وجد من دحا دحو ودحوا او دحو للازم واللازم هنا

للآخرين ومثل صحي مثل من دحا دحا يا بالاتفاق اذ للصرف في الاصل

ومثل غسل من ثمل عمل ومن باع قال سع وقول بالاظهار النون

للالتباس تفعل ومثل فنحر من حمل عمل ومن باع وقال سع وقول

بالاظهار للالتباس بعلكد فهن والانثى مثل حجفل من كثرت لو

فجلت في فصهم منفذلما سرهم من النقل او ليبس ومثل الهم من

ابعث لهو هو من اوجب او مد بها الوجوب الواو بخلاف لو و

مثل الجرو من وجب ابي ومن اوجب اي فمن قال اخي ومن

قال اخي فال اي ومثل اوزمه من واجب اباه ومن اوجب

بانه مدحها ومثل الطلحم من واجب انا ومن اوجب ابو باد سلي

ابو علي عن مثل بانت ، البه من اوبق فقال بالنق الالنق واللو

علي اللفظ والالنق علي وجهي علي انه فوعل واحاب في بهم مانو

لو ابنوا علي ذلك وسال ابو علي ابن خالويه عن مثل مسطار من

رراط فطنه مفعال وكر فقال ابو علي مسار فاجاب علي اصله

ثم علي الفعول الاكثر سنار وسال ابن جني ابن خالويه عن مثل

مثل كوكب من واب مخففا مجموعا جمع السلامه مضافا الى متكلم مجر

ايضا فقال ابن جني اوي ومثل عنكبوت من لعب بعبوث ومثل

اطمان ابنعع مصححا ومثل احرودي من قلب افوول وقال ابو الحسن

افويلل لبوادات ومثل احرودان افوول وابنوع منطهر ومثل

مضروب من ارتفوته متفوي ومثل عصفور فوي ومن اللهو لهويا

ومثل عهد من قصب فض ومثل قد عمله فضه کمعبه فی التصعیر و

مثل قد عیله فضوه ومثل حمصه فضوه ثم لغات که جوه و ما مثل

ملکوت فصوب ومثل حجمرش فضی ومن حیث جبو ومثل

حلبلات فضیضاء ومثل دحرجت من قرار قریب ومثل سطر

نجراییه ومثل اطمانیت از فرانات ومضارعه یفرنی مثل تجرعه

أجمع تصوير اللفظ بحروف هجائه لا لأسمائها الحروف

إذا قصد المسمى نحو قولك اكتب جيم عين فاء راء فإنك تكتب

هذه الصورة جعفر لأنها مسماة خطا ولفظا ولذلك قال الخليل لما

سألهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال إنما نطقتم بالاسم

ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب جه لأنه المسمى بها فإن سمي بها

مسمى حركته كغيرها وفي المصحف على اصلها على الوجهين نحو

وحكم الفصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء

بها والوقف عليها فمن ثم كتبت نحو ره زيدا وقه زيدا بالهاء

مثل رانت ومجي مه حيث بالها ايضا بخلاف الجار نحو حتام

والام وعلام لشدة الاتصال بالحروف ومن ثم كتبت معها بالالف

قلب وكنت فم وهم يعبرون قال قصدت اي انها كمعنا

ردت الباء وخبرها ان تنسب ومن ثم كنت لنا زيد بالالف

ومنه لكنا هو الله ربي ومن ثم كنت ثاء ربعا ثبتت في نحو رحمه ونعمه

تاء فمن وقف بالهاء وفمن هو وقف ثاء بالتاء بخلاف اخت وبنت

وبات فاتات وبات قامت هند ومن ثم كنت المنون المنقوص

بالالف وغيره بالحذف على الاكثر واضربن كذلك وكان قياس اضربه

بواو والف وقياس اضربن بياء وهل نصرن بواو ونون وهل نصرن

بياء ونون ولكنهم كسروه على لفظه بغيره او لعدم لبس قصدنا وقد

اضربن مجراه ومن ثم كتب باب قاض بغير ياء وباب القاضي بالياء

الافصح فيهما ومن ثم كتبت نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا باللام

يوقف عليه وكنت نحو منك ومنكم وضربكم متصل اللانه لا يجوز

النظر بعد ذلك فيما الاصول شيه لتخصه وفيما خالف بوصل اوبيا

ونقص زويد ان فالاول المهموز وهو اول ووسط واخر فالاول

الف وسطها مثل واول واحد وابل والوسط اما ساكن متحرك

ية ما قبلها مثل ياكل ويامن وبيس واما متحرك فقبله

بحرف حركته مثل يسئل ويلوم ويسئم ومنهم من يحذفها للفك

بالنقل والحذف والادغام ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والاكثر على به ف

للمفتوحة بعد الالف نحو سال ومنهم من يحذفها في الجميع ولا متحرك وقبله

متحرك فيكتب على نحو ما يسهل فلذلك كتب نحو مؤجل بالواو ونحو فئة

بالياء وكتب ونحو سال ويوم وبس ومن مضربك وروف بحرف

نفسه كنه وجاء في مسل ويقربك الفولان والفرزان

مثله كنا حذف كوضب وضباوضب والكاف متحركا تحرك

مثله كيف كان مثل فزر ويقزر وزدوا ولم يصروا ولم يصرو ولم يرد

الطرف الذي لا يوقف عليه للانفصال بخيره كالوسط كوبرو

نبزك وجزنك وكورداك وردك وردايك كويهروه علديك

للاولى نحو مستهزؤونه ويرمه بخلاف للاول المتصل بضميره نحو باخذه ولاله

وكاحد وبخلاف لئلا لكثرته او لكراهة صورته وبخلاف لكثرة وكذا الذي

يجد ان حرف مد كصورتها تحذف نحو خطايا في النصب ومستهزؤون ومسنه

وقد يكتب الياء بخلاف قرأوا ويقرأان للبس وبخلاف نحو مستهزئين في

المثنى لعدم المد وبخلاف نحو ردائي ونحوه في الاكثر لمغايرته الصورة

وينه او للفتح الاصلي وبخلاف نحو حنانيك في الاكثر للمغايرة ولتشديد

للف نحو لم تفرق للمغايرة واللبس ولما الوصل فقد وصلوا الحرف

سبهما بما الحرفية نحو انما الهكم اله وانما تكن اكن وكلما اتيتني اكرمتك

لف ان ما تحدثني حسن وابن ما تحدثني وكل ما تحدثني حسن وكذلك

ما وحين ما في الوجهين وقد تكتبان منفصلين مطلقا لوجوب الادغام .

ولم يجعلوا مثنى لما يلزم من تغيير الباء ووصلوا ان الناصب للفعل مع لم

بخلاف ان المخففة نحو علمت ان لا تقوم ووصلوا ان بنت...

وما نحو الا تفعلوه والا تخافى وحذفت النون فى الجميع ووصلوا...

وحذف فى مذهب الناس فمن تم كتبت الهمزة ياء وكتبوا نحو الرجل...

منفصل لان الهمزة كالعدم او اختصار لكثرة دورانه...

ذو البعد واو الجمع المتطرف في الفعل الماضي نحو كلوا واشربوا فرقا

بينها وبين واو العطف بخلاف نحو يدعوا ويغزوا ومن ثم كتبت

بوا ايهم في التاكيد بالف وفي المفعول بغير الف ومنهم من يكتبها

ضربوا ايها ومنهم من يحذفها في الجمع فزادوا في مائة الف فرقا

بينه وبين منه وللحذو المشبه به بخلاف الجمع وزادوا في عمرو واوا فرقا

وبين الجزم مع الكثرة ومن ثم لم يزيدوه في النصب وزاد وافي رواية

وارو فرقا وبين الكل واجري الولا عليه وزاد وافي رواية

رفرقا بينهما وبين الي واجرى الولا عليه فاما النقص فانهم كنوا

منه دمن كلمة حرفا واحدا نحو شد ومد وادكر واجري نحو فث مجرى

بخلاف نحو وعدت واخيه وبخلاف للام التعريف مطلقا نحو

والقلم والرجل لكونهما كاملين به ولكثرته للبس بخلاف الذكي والنبي

الذين لكونها لا ينفصل ونحو للذين في الكتب باللين للفرق

حمل اللبن جليا وكذلك اللاؤن والخوان ونحوهم و[illegible] الماء ولا

ف
سن بعكس ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الالف لكثرته كما

بسم الله وباسم ربك ونحوه وكذلك الالف من بسم الله الرحمن وتنشلوا

من نحو الرجل والله زجرا وابتدا الالف قبلها للبس بالنفي تكلا

بالرجل ونحوه ولقصدوا الالف في اللام مع الواو في الاسم نحو الملوك للذي كرر

رجحانه لحذف اللام ولقصدوا من نحو ابنك بار في الاستفهام

واصطفى للباب الف الوصل وجاء في نحو الرجل الامر الاك ولقصد

من اين ازداد وقع صفة بعد علمين الالف مثل هذا زيد بن عمرو كلا

الالف التي تليه وتحذف الف ها مع الاشارة نحو هذا وهذه

هذان وهؤلاء بخلاف ها وهاتي فاذا جاءت الكاف ثبتت الالف

نحو ذاك وذانك لانفصال الكاف وتحذف الالف من ذلك

واولئك ومن الثلث والثلثين ولكن ولكن وتحذف الواو من داود

الالف من ابرهيم واسمعيل واسحاق وبعضهم الالف من عثمان وسليمن

ومعونه واما البدل فانه تكتبوا كل الف رابعة فصاعدا على حكم لانقلابها ياء

اللفظ فيما قبلها ياء الا في يحيى علما واما الالف الثالثة فان كانت عن ياء كتبت

ياء والا فالالف ومنهم من يكتب الباب كله بالالف وعلى تقدير كتبه بالياء

فان كان منونا فالمختار انه كذلك وهو قياس المبرد وقياس المازني بالالف

وقياس سيبويه المنصوب بالالف وما سواه بالياء ويعرف الواو من الياء

ن الياء بالنسبة نحو فتيان وعصوان والجمع نحو العصا والفتوات

بالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى

ك نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو وبكون الفاء

واو نحو وحي وبكون العين واوا نحو شوى وباللام شذ نحو الغزو والعفو ا

ل جبل فان رميت فالياء نحو مني والا فالالف وانما كتبوا الذي بالياء

نفوسهم لذلك وكذا تكتب على الوجهين للاحتمال ولما الحروف علم

يكتب منها بالباء خير بلى والى وعلى وحتى تمام النسخ فيه في العلم الظرف

بتاريخ سبع وعشرين شهر ربيع الثاني سنة ١٢٣٤ هـ مطابق ماه كاتك سنه الله بلده عظيم آباد

بمحله بهكنا بهاري منحلات شهر بدمعان الله هو كاسكه متوفى در دست

تا فرجام فقير جعفر جمعه صالح وما الكذ تحرير فيهات ٥ ٥ ٥ ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة هكذا وجد عبارة
المتن في اكثر من النسخ والصواب ان لفظة ثلث منها زيدت وقعت سهوا
من قلم الناسخ بناء على تلك قول المص فيما بعد ولما المقالات فثلث
فاولها في المفردات اقول قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني
الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وقد
يطلق على ما يقابل المركب وهذا هو المعنى في مباحث الالفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجملة
فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وبهذا المعنى يتناول المركبات التقييدية الخ

بعض والمراد بالمفردات ههنا ما هو بمعنى الأعم فيندرج فيه الكلمات المحض

والمؤلفات التي ليس بعضها مركبات تقييدية والدليل على ذلك أنه قد جعل المركب

في مقابلة القضايا حيث قال المقالة الثانية في القضايا وأحكامها أي أحكام المركبات

فوق ... المركبات التامة على ما ذكره فلا ... قال ...

أيضا قوله إلا ما يجب للشارع العلم في المنطق قول قيل عليه إن ما يجب أن يعلم في المنطق

يكون جزءا منه إلا ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا وحينئذ يلزم أن يكون المقدمة

جزء المنطق وهو باطل لاتفاقهم على أن المقدمة الشروع في العلم خارج عنه

أيضا لو كانت المقدمة جزءا منه كان الشروع فيها شروعا في المنطق إذ لا

معنى للشروع فيه إلا الشروع في جزء من أجزائه والمفروض أن الشروع في

المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقوفا على الشروع

في المقدمة قطعا فنقول الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع

في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم أن يكون الشروع في المقد

موقوفا على الشروع في المقدمة وذلك محال والجواب أن في الكلام مضافا

محذوفا أي ما يجب أن يعلم في كتب المنطق فلا يلزم أن يكون المقدمة جزءا

من كتب المنطق لا جزءا منه فاندفع المحذور أن ... والدليل على تقدير مضاف

لكن المقصود بيان انحصار هذه الرسالة في الاشياء الخمسة للبيان انحصار
العلم الحاصل بالكلام ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن
يليق به ان يترتب على هذه الاشياء الخمسة فهذه الرسالة يليق بها ان يترتب
عليها اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلانه يجب ان يعلم في كتب هذا الفن الخ
قوله او من حيث مادته فهو خاتمة اقول اورد عليه ان خاتمة لما ذكرت
ادوات مشتملة على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرت في الحصر يدل
على اشتمالها على المادة فقط واجيب ان المقصود من خاتمة هو المادة
وحدها واما اجزاء العلوم فانما ذكرت فيها تبعا اذ لا مدخل لها في الاستدلال
الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن الحصر قوله فالمراد بالمقدمة منها
اقول انما قال منها لان المقدمة في مباحث القياس قد يطلق على قضية
جعلت جزء قياس او حجة وقد يطلق ويراد بها ما يتوقف عليه صحة الدليل
فيتناول مقدمات الادلة وشرائطها كايجاب الصغرى وفعليتها وكلية
الكبرى في الشكل الاول مثلا قوله فلا بد من التقريب وهو سوق الدليل
على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة اخرى تطبيق للدليل على المدعى قوله
رسم العلم في صدر الكلام اقول اراد به رسم المنطق حيث قال ورسموه

وتسموه والمراد بمفتتح الكلام اوايل الكتاب فقال الشروع في المقصود ومنع
اعني حكاية قال اذ المقصود بيان سبب ايراد رسم للمنطق في ابتداء المقدمة
واجاب عن هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما وهو التعريف بالمسئلة لا
وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن التصور بوجه مخصوص اختار رسمه
التصور برسمه لا يستلزمه لما هو الواجب اعني التصور بوجه ما لان تصوره
كون غيره مستلزما لذلك لا يوجب الانحصار في اختياره لكن يحتاج الى بيان ان
كل واحد منهما موصل الى مطلوبه فانه اختار احدهما بعينه وللفاضل الامر معنو
ايضا وكان في عبارة الشرح اشارة الى ذلك حيث قال فالاولى ان لم
يقل فالصواب قوله فالاولى ان يقال لابد ان الوجه السادس يدل على
وجوب التصور بوجه من الوجوه وامتناع الشروع فيه مطلقا بدونه و
هذه الوجه يدل على انه لابد في الشروع على بصيرة من تصور للعلم برسمه
ولا يدل على ان لولاه لامتنع الشروع مطلقا قوله او توقف على جميع
مسايله اجمالا الخ قوله المراد به ان من تصور النحو مثلا بانه علم باصول
يعرف بها احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء فقد حصل
عنده مقدمة كلية هي ان كل مسئلة من مسايل النحو لها مدخل في تلك

الموقوف فاذا اورد عليه مسئلة معينة منها تمكن بذلك من ان يعلم انها من النحو

بان يقول هذه مسئلة لها مدخل في موقوف اعراب الكلم وبنائها وكل مسئلة كذلك

فهي من النحو فهذه المسئلة منه وكذلك اذا تصور علم الميزان بانه آلة قانو

نية تعصم مراعاتها الذهن عن خطاء في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي ان

كل مسئلة منه لها مدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من ان يعلم مسائله ويميزها

عن غيرها تميزا تاما وبالجملة اذا تصور العلم برسمه فقد عرف خاصة وعلم بذلك

ان كل مسئلة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورد عليه

مسئلة منه ان يعلم انها منه قدرة تامة وكان قد علم ذلك ولم يرد انه

بمجرد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتمييز مسائله عن غيرها حتى يرد

عليه انها منه [illegible] لكان طلبه عبثا [illegible] يعني بل شرع في تعلم على اختيار

فلابد ان يعلم ان لذلك العلم فائدة ما والا لامتنع الشروع فيه

كما بين ذلك في موضعه ولابد ان يكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى

المشقة التي تكون للمشتغلين في تحصيل ذلك العلم والا لكان

شروعه فيه وطلبه له مما يعد عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه [illegible] ولابد

ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة المترتبة على ذلك العلم فلو لم يكن لها ما

انه ضعف اذ ربما يحصل لمن تصور المنطق بما ذكرناه صدر العلم بالفعل بكل مسئلة منه بل بكل مسئلة ترد عليه علم انها منه

ليابا لتر بجاز ان اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه
في تحصيله عبثا في نظره لما اذا علم الغاية المعتد بها المترتبة عليه فانه يكمل رغبته
فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع لو سلطه
مناسبته مباينة لتلك الغاية نوع فان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
ذوا وذلك لان المقصود من العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها
فاذا كانت طائفة الاحوال والاحكام متعلقة بشيء واحد او باشياء متناسبة
وطائفة اخرى منها متعلقة بشيء آخر او باشياء متناسبة اخرى كانت
كل واحد منهما علما برأسه متمايزة عن صاحبها ولو كانتا متعلقتين بشيء واحد
من جهة واحدة او باشياء متناسبة من جهة واحدة لكانتا علما واحدا فلم يكن
عد كل واحد منهما علما على حدة ثم اعلم ان الواجب على الشارع في العلم
ان يتصوره بوجه ما والا امتنع الشروع فيه واما تصوره برسمه فانما يجب
ليكون شروعه على بصيرة في طلبه وان يعتقد ان لذلك العلم فائدة مترتبة
يترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازما او لا مطابقا للواقع او لا
واما الاعتقاد بما هو فائدته وغرضه في الواقع فانما يجب ذلك ليمكن
شروعه وسعيه مما يعد عبثا على ما مر وليزداد سعيه في تحصيله

تلك الفايدة المعتد بها واما معرفته بان موضوع العلم اي شيء هو فليست بواجبة للشروع بل هي زيادة للبصيرة في الشروع فهو لم يتميز العلم المطلوب عنده ولم يكن له البصيرة في طلبه اراد به انه لم يتميز زيادة تميز ولم يكن زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة قد حصلا بتصور برسمه فقد تحقق بما تقرر ان المقدمة المذكورة بينها انه يتم بامرين اشياء احدها تصور العلم بوجه ما او برسمه وثانيها التصديق بفايدته وثالثها التصديق بموضوعه والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف استفادة العلم وافادته على معرفة احوال الالفاظ الا انه المص اوردها في صدر المقالة الاولى وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه ووجه تسميته والاشارة الى مسايله اجمالا فيه لتحقق امور منها ما هو متعلق بالعلم المطلوب وموجب لزيادة تميزه عند الطالب ولزيادة بصيرته في طلبه وواحد منها متعلقة بطريق الاستفادة والافادة اعني مباحث الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكر كلها اولا وقد يكتفى ببعضها او للعجز في شيء من تلك الامور كما قال الامر في التصور بوجه ما والتصديق بفايدته كما بيناه ولذلك قال بعضهم الاولى ان يفسر المقدمة بما يتبين في تحصيل

تحصيل العلم إلا بما يتوقف عليه قوله ولا بد من بيان الحاجة إليه ثم الاشتياق إلى معرفة رسمه
أقول وذلك لأن بيان الحاجة إليه هو أن يبين أن الشيء في أي شيء هو محتاج
إليه فذلك الشيء يكون غايته وغرضه وتحصيل ذلك موقوف على العلم بغايته وغرضه على
المقصود برسمه هاهنا بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة إليه لجواز أن
يكون رسم الشيء أمراً دون غايته فصار بيان الحاجة أصلاً مقصوداً بالبيان مع
رسمها فلذلك أوردهما المصنف في بحث واحد وأفرد بيان الغاية فشرع في
تقسيم العلم إلى قسميه أعني التصور والتصديق لتوقفه عليه فإن قلت ما الحاجة
فيه إلى هذا التقسيم بل يكفي أن يقال العلم ينقسم إلى الضروري والنظري إلى
آخر المقدمات قلت المقصود بيان الاحتياج إلى علم المنطق بقسميه أعني الموصل
إلى التصور والموصل إلى التصديق فلو لم ينقسم العلم أولاً إلى التصور والتصديق
وتبين أن كل واحد منهما ضرورياً ونظرياً لم يمكن لكنا بد من الضروري لجواز أن يكون
التصورات بأسرها ضرورية فلا حاجة أولاً إلى الموصل إلى التصور ولأن
يكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة إذن إلى الموصل إلى التصديقات
فلا يثبت الاحتياج إلى جزئي المنطق معاً وقد عرفت أن المقصود ذلك
قوله فالعلم إما تصور فقط ... هذا التصور قد يكون تصوراً واحداً لتصور

وقد يكون مقيدا بلا نسبة كتصور الانسان والكاتب او مع نسبة [illegible]

تقييدية كالحيوان الناطق وغلام زيد واما من غير خبرية كقولك اضرب وربما

جزئية يشك فيها فان كل ذلك من التصورات لخلوه عن الحكم ولما احتمل ان يتوهم

فليس فيها حكم ايضا لان ادراكها ليس متصلا بالفعل بل بالقوة

منه كالجميع . لما ان التصور هو حكم هذا التصور لا بد ان يكون مقيدا او لا بد

من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن للعقل ان يحكم كما

سيأتي . واما التصديق فقوله فالقسم الاول يشتمل على شيئين احدهما التصور

وثانيهما كونه بلا حكم والقسم الثاني يشتمل على شيئين التصور وكونه مع حكم

فاحتيج الى بيان التصور الذي هو مشترك بين القسمين والى بيان الحكم فان قوم

الحكم يعرف بالمقايسة اليه وح يتميز القسمان كل منهما عن الآخر فذلك العصر

اما ان يعود اه قال فان قيل فلم لا يجوز ان يعود الى العلم قلنا فلا معنى لتنويعه

تعريفه بين قسميه بل معنى ان يقدم تعريفه عليهما قال قلت مطلق التصور لا

العلم كما سيصرح به فالفائدة في الافتتاح بتقسيم العلم ثم بتعريف مراد

هو تعريف في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التنبيه على ان التقسيم هو المقصود

في بيان الحاجة دون تعريفه لانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في التقسيم والتنبيه

زد تنبيه على ان تفسير العلم بذلك مشهور فقد يطلق التصور ويراد به
مرادفه كما صرح بذلك في قوله تنبيها على ان لفظ التصور كما يطلق له قال
قلت التقسيم للعلم الى التصور فقط والتصور مع حكم يدل على ان معنى التصور
امر مشترك بين هذين القسمين يقيد تارة بالقران الحكم وتارة بعدمه
فقد علم بذلك ان التصور كما يطلق على المقابل للتصديق كذلك يطلق على
ما يقابل التصديق كذلك يطلق على مرادف العلم ويعم التصديق فلا حسن في ذلك
الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط لما اطلاق التصور على ما يقابل المقسم
وذلك معلوم من المتعارف المشهور والمدخل فيه للتعريف وهو ظاهر اذا
اذ لم يعلم منه الاطلاق على المعنى المشترك لعدم دلالة على خصوصية القسم الاول
قلت الحال على ما ذكرت لكن في التعريف زيادة تنبيه على ما يدل عليه التقسيم ايضا
فيفصل عنه وبهذا القدر فائدة ستظهر عن قريب   سيما اذا مر الى اه
بهم حكم حملي والانفصالي والاتصالي ايجابا او سلبا   ثم مفهوم الثابت
تاخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان لا يقتضيه لعله
ثم ليس امر العاجل هو ادراك فان الادنى مثل بلا تعطل الذات اذ لا ثم مفهوم الجنس
وبالجملة فكل نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان فلا بد ان يتاخر عنهم ادراكهما

ثم يسمى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة [illegible] بريد بنا
للمعنى بادراك وقوع النسبة او لا وقوعها ان يدرك معنى وقوع او لا وقوع
مضافا الى النسبة فان ادراك هذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب
تقييدي من قبيل الاضافة بل نعني بادراك الوقوع ان يدرك ان النسبة
واقعة ويسمى هذا الادراك حكما ايجابيا وبادراك عدم الوقوع ان
يدرك ان النسبة ليست بواقعة ويسمى هذا الادراك حكما سلبيا
ولا شك ان ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها يجب ان يكون بعد ادراك
النسبة الحكمية لان الحكم ادراكها بعد ادراك طرفيها ثم ربما يحصل
ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم ولا خفاء في تغاير ادراك الكاتب
وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة الحكمية بينهما وانما
الاشكال بين ادراك النسبة الحكمية وبين ادراك الذي سميناه حكما
فلذلك اشار الى تغايرهما فقال وربما يحصل ادراك النسبة الحكمية
بدون الحكم فان الشاك في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها او لا وقوعها
فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية قطعا ولم يحصل له الادراك المسمى
بالحكم فهما متغايران ضرورة وكذلك من توهم النسبة توهم عدم وقوعها ظن
يقينا

وقوعها فانه قد حصل ادراك النسبة الحكمية وتجويز جانب السلب
تجويزا مرجوحا ولم يحصل الحكم السلبي فادراك النسبة الحكمية مغاير
للحكم السلبي واذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل ادراك
النسبة الحكمية وتجويز جانب الايجاب تجويزا مرجوحا ولم يحصل الحكم
الايجابي فادراك النسبة مغاير للحكم الايجابي ايضا وعند محققي
المنطقيين وقد توهم ان الحكم فعل من افعال النفس الصادرة
عنها بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاسناد
والايقاع والانتزاع والايجاب والسلب وغيرها وليس كذلك
بل هو ادراك لانا اذا رجعنا الى وجداننا علمنا انا بعد ادراك النسبة الحكمية
الحملية او الاتصالية او الانفصالية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك
النسبة واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر او ادراك ان تلك
النسبة ليست بواقعة اي غير مطابقة لما في نفس الامر [illegible]
الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا وذلك لان الفعل
هو التأثير وايجاد الاثر والانفعال هو التأثر وقبول الاثر فلا يصدق
احدهما على ما يصدق عليه الاخر بالضرورة ولما كان الادراك انفعالا فاما

ويصح أن يراد بالإدراك انتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء

ولما أريد به الصورة الحاصلة من الشيء ولما أريد به نفس الصورة

الحاصلة من النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون من مقولة الانفعال

والصورة وأما على رأي الحكماء هذا هو الحق أن التقسيم للعلم إلى

هذين القسمين إنما هو لامتياز كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص

يستحصل به ثم إن الإدراك المسمى بالعلم ينفرد بطريق خاص يوصل إليه

وهو القول الشارح المنقسم إلى أقسامها وما عداه الإدراك طريق واحد

يوصل إليه وهو القول إن تصور محكوم عليه وتصور محكوم به

وتصور النسبة الحكمية يمكن أن يشارك سائر التصورات في الاستحصال

بالقول الشارح غاية ما في الباب ضمها إلى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا

من العلم المسمى بالتصديق لأن هذا المجموع ليس بطريق خاص يحصل به

مقصود الفن الذي هو بيان الطريق الموصلة إلى العلم المجهول فعلى هذا

الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتياز في الطريق فيكون الحكم لقسمه

المسمى بالتصديق لكنه مشروط في وجوده وتحققه إلى ضم أمور متعددة من الأجزاء

القسم الآخر إذا عرفت هذا فنقول إذا أردت تقسيم العلم على هذا

المذهب قلتُ العلم اي الادراك مطلقا اما ان يكون ادراكا بان
النسبة واقعة او ليست بواقعة واما ان يكون ادراكا لغير ذلك
فالاول يسمى تصديقا والثاني تصورا ولذا اردت تقسيمه على مذهب الامام
قلت العلم اما ان يكون ادراكا للامور الاربعة اي المحكوم عليه والمحكوم به
والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة واقعة او غير واقعة واما
ان يكون ادراكا لغير ذلك الادراك المذكور فالاول هو التصديق
والثاني هو التصور واما التقسيم الذي قاله المصنف فلا يصح على مذهب الحكماء ايضا
لان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذي معه الحكم ولا على مذهب الامام ايضا
وبيان ذلك لان حاصل ما ذكره المصنف ان احد قسمي العلم هو ادراك يقترن به الحكم
والقسم الثاني هو ادراك لا يجامع الحكم ويرد عليه ان تصور المحكوم عليه وحده
ادراك يجامع الحكم فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور
المحكوم عليه وحده تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به وحده تصديقا آخر ويكون
تصور النسبة المقارن للحكم تصديقا ثالثا ويكون مجموع هذه التصورات
المقارنة للحكم تصديقا رابعا والحال ان يكون كل اثنين من هذه التصورات التصديق
آخر فيلزم تعدد التصديقات في مثل قولك الملك كاتب على مذهب المصنف

بل صحته ويكون الحكم في كل واحد منهما خارجا عن التصديق مع ما علاوه فلا يكون منطقيا
على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لكن التصديق على هذا التفسير يكون
مستغنيا دائما عن التعويل له ويكون باكاموه ويفتقر به أجنبي الحكم مستغنيا دائما عن
محنه ومنهم من قال معنى هذا التفسير أن الادراك إن لم يكن مقرونا
بالحكم فهو التصور اللازم وإن كان مقرونا فهو التصديق وح لا يلزم
أن يكون تصور المحكوم عليه وحده أو تصور المحكوم به وحده ولا المجموع منهما
معا ولا احدهما مع النسبة الحكمية تصديقا لكن يلزم أن يكون مجموع التصورات
الثلث تصديقا لانه ادراك مقرون بالحكم بل يلزم أن يكون ادراك النسبة
وحده تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم ايضا أن يكون الحكم خارجا
عن التصديق عارضا له قلت قد صرح الشيخ بان المجموع المركب من الادراك
والحكم يسمى بالتصديق وذلك مذهب الامام بعينه قلت وذلك لا يجديه نفعا لان
التصور الثاني حاصل هذا التفسير هو الادراك الجامع مع الحكم لا المجموع المركب
منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني فالكل على ما عرفت من عدم
انطباقه على شيء من المذهبين وفساده في نفسه وإن كان عبارة عن المجموع المركب
منهما كما صرح به لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من احد قسميه والاخر مقابله

يفيد نفعا

مغاير لا يعني الحكم وذلك باطل والتصديق يصدق على تصور المحكوم عليه والحكم
مغايرة بمجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم ان يكون تصديقا وكذا التصور المحكوم به
مع الحكم تصديقا آخر وكذا التصور النسبة الحكمية مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا المجموع
المركب من هذه التصورات الثلث والحكم تصديقا رابعا ويحصل من تركيب
اثنين منها مع الحكم ثلثة اخرى فيرتقي عدد التصديقات الى سبعة بل هم لا
واحد بهذه السبعة هو مذهب الامام كالعلة السبعة الى نفسه وهو لما
ان يكون في القسم قسيما له في القسم الذي هو ما كان مندرجا تحته واخص منه
وفي القسيم الذي هو ما كان مقابلا له ومندرجا مع تحت شيء آخر مثلا اذا قسمت
الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسما من
الحيوان وقسيما للآخر ومندرجا تحت الحيوان ومعنى كون في القسم قسمة
ان يكون ذلك قسما منه في الواقع وقد جعلته قسيما له ومعنى كون القسم
القسيم قسما منه عكس ذلك فلو ذلك لان التصديق للقائل عبارة
عن التصور مع الحكم بناء على ان التصديق عبارة عن الادراك
الذي مع الحكم لا المرور بالحكم كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف و
نباهة كالمنهج وغيره في تقسيم العلم كما نبهناه سابقا واما الذي يشعر به

ما هو مذهب الامام اعني المجموع المركب من التصورات الثلثة والحكم فلا
يظهر لان التصديق بهذا المعنى قسم من التصور لانه لا يلزم ان يكون المجموع
المركب من شيء وشيء آخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون قسما منه
ومندرجا تحته ألا ترى ان مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا
بل تحتاج الى ان يتمسك بما ذكره في التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع
المركب قسيم للتصور كما انه بمعنى الحكم قسيم له ايضا وقد جعلته في التقسيم قسما من العلم
الذي هو نفس التصور فيكون قسيم الشيء قسما منه وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم
العلم الى مطلق التصور والتصديق ومن قسم العلم الى التصور والتصديق لم
يرد بالتصور معناه العام الشامل للتصديق وغيره بل اراد بالتصديق ادراك ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة كما هو مذهب الحكماء واراد بالتصور
ادراك ما عدا ذلك في التقسيم هو منهما ولا شك ان هذين القسمين متغايران
ليس احدهما نفس الآخر ولا الآخر اصلا حتى يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له
واما التصور بمعنى الادراك مطلقا اعني ما هو مرادف للعلم فهو معنى آخر
ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى اعني الادراك
مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك المغاير للادراك المسمى بالحكم

وقسم الشيء قسيما منه

بالحكم فالمبادر منه شيء من المحذورين او يراد بالتصديق المجموع المركب من الادراكات
والحكم واريد بالتصور ما عدا ذلك كما هو مذهب الامام ولا محذور ايضا لأن
التصديق قسيم للتصور بالمعنى الاخص وقسم من التصور بالمعنى الاعم فلا
اشكال على ما هو مراد القوم اصلا فتم ظاهر عبارتهم توهم التباين بين
تقسيميهم للتصديق والتصور المقابل له كما قررناه . فالاول وارد لأن كلام
[illegible] بعد الكلام مبني على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المصنف بل هو متوجه
بالجواب الذي قرره الشارح رح واما على تقسيم المشهور فهو وارد
عليه غير مندفع عنه وقد عرفت اندفاعه عنه كما قررناه الا ان لا ندفاعه عن
تقسيم المصنف [illegible] على اندفاعه عن المشهور كما لا يخفى . والثاني ان اريد
بالتصور [illegible] قبل بنيه على كلام المصنف ايضا ان يقال ان اريد بالتصور فقط
الى التصور الذي هو مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضا
ان يكون في قوله فقط لغو لا حاجة اليه اصلا وان اريد به المقيد بعدم الحكم لزم
امتناع اعتبار التصور فقط في التصديق ليس ما ذكره قال قلت في قوله
اشارة الى جواب الاعتراض الثاني لكن لا يرد على تقسيم المصنف محاصل
كلامه على العكس ما تقدم في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني [illegible]

متوجه على عبارة الشمس الاانه مندفع بهذ الجواب واما على عبارته المشهورة
فهو وارد غير مندفع فلنا هذ الجواب كما يدفع الاعتراض ردفا على عبارة
الشمس يدفع على كلام القوم ايضا بل انما هو كلامهم السالك كون لفظ
مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين التصور الذهني انما نقطي
ذكر التصور في مقابلة التصديق واراد به معنى يقابل فظهوا
يطلقون التصور مرادفا للعلم بمعنى مطلق الادراك مطلقا ولا
بعيان واما كلام الشمس فالمقتضي للكون يكون التصور معني
فقط والتصور مع الحكم واما ان التصور يطلق على ما قابل التصديق
ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا والشارح عليه اصطلاح حا التصور
التصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قيد فقط
لفظ التصور بل هو مستعمل بمعنى الادراك وقد تم اليه فقد
المقيد قسيما للتصديق فالتصور عنده بمعنى واحد فالتصحيح
الاشتراك في لفظ التصور انما يظهر في كلامهم
يندفع الاعتراضان عن تقسيم المشهور واما انه
فانما هو بالجواب الاول لان المقابل للتصديق عنده كما مر

للتصور

متناول فقط وليس التصديق قسما منه بل من التصور مطلقا واندفع الاشكال
الاول وكذا المعتبر في التصديق شرطا او شطرا هو التصور مطلقا لا التصور
فقط وعدم الحكم انما اعتبر في التصور فقط لا في التصور مطلقا فلا يلزم
لا [illegible] الثاني ايضا [illegible] وانه مجرد [illegible] وذلك لانه يلزم تركب [illegible]
[illegible] على مذهب الحكماء [illegible]
التصديق على مذهب الامام واعتبار النسبة [illegible] على مذهب [illegible]
والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني اي قوله والمعتبر في
التصديق شرطا او شطرا هو التصور المطلق للشرط [illegible] واما ان يقال
فيه [illegible] لان المعتبر في التصديق هو تصور المحكوم عليه والمحكوم به
المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وكل واحد من هذه التصورات [illegible]
تام [illegible] مستفاد من القول [illegible] ان كان [illegible] ان يكون [illegible]
تصور [illegible] داخلا في التصديق ومندرجا تحت مطلق التصور [illegible] المعتبر
في التصديق شرطا او شطرا التصور الذي اعتبر فيه عدم الحكم فالاشكال
باق بحاله والجواب ان يقال عدم الحكم معتبر في التصور لا من حيث
صفة له وقيد فيه والمعتبر في التصديق هو ذات التصور لا من حيث
صفته وقيده فان الموصوف اذا كان جزءا من شيء لا يلزم ان يكون

صفة جزء منه الا ترى ان قطع بعض اجزاء السرير وليس كون
تلك القطع جزء جزء منه وكذا الحال في الشرط فان الموصوف بذلك
شرطا لشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا له فاذا قلت الالف ان
كانت جزء هذا التصديق او شرطه هو تصور الالف ان وهذا التصور في نفسه
موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لمجموع الالف ان كانت
الثلث لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق وموصوفها هو
ذات ذلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركب التصديق من حكم وعدم حكم
بل من حكم والموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من
اجزاء البيت موصوف بنقيض الاخر وكذا موصوفها شرط لبعض الحكم
دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل الموصوف بنقيضه
فلا استحالة في ذلك ايضا فان شرط الصلوة كالطهارة مثلا موصوف
بانه ليس بصلوة هذا هو التحقيق الذي افاده الشارح قدس سره
في شرحه للمطالع وانما بنى الكلام هنا على ما هو الظاهر حالا في
من ان المعتبر في كل قسم هو مورد القسمة تقريبا الى فهم المبتدي فمن
تشنع عليه في امثال هذه المواضع فذلك من فرط جهله بعلمه حالا ومطلعا

وهو من الجملة استغناء ... بتعريف مقابله وهو اما بديهي وهو الذي
لم يتوقف له حصول البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري ويقابله النظري
وقد يطلق البديهي على المقدمات الاولية نحو تصور الحرارة والبرودة
... مثل كل واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصديق بينهما
على ان التصور منقسم الى البديهي والنظري وان التصديق ايضا
منقسم اليهما وسياتي تحقيق ذلك بالدليل ولا اشكال في تعريف البديهي
والنظري من التصور فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر اصلا والنظري
منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريف قسميه اشكال وذلك لان الحكم
قد يكون غير محتاج الى النظر ويكون تصور المحكوم عليه او المحكوم به محتاجا اليه
ومثل هذا التصديق يسمى بديهيا فالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر ...
مع ان التصديق عليه انه يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظري ويخرج
عن تعريف البديهي فيبطل التعريفان طردا وعكسا والجواب ان التصديق
عبارة عن الحكم فاذا كان مفتقرا في ذاته الى النظر كان نظريا داخلا
في تعريفه لانه متوقف في ذاته على نظر وكسب واذا كان مستغنيا في
ذاته عن النظر كان بديهيا داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على النظر

وهذا هو المراد مما ذكره في قوله واما توقفه على النظر في اطراف ذلك بالتوسط

واذا احصل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام فقد قوي ذلك

الاشكال. فنقول ليس كل واحد .. يريد انه ليس كل واحد من

التصورات بديهيا والكل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعضها ضروري

وبعضها نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهيا والكل

واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعضها نظري وبعضها بديهي لكن جمع بين

التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك

في الدليل المراد مما ذكرناه فكانه قال ليس جميع التصورات بديهيا والا

لما احتجنا في تحصيل شيء من التصورات الى نظر وهو باطل قطعا وكذلك ليس

جميع التصديقات بديهيا والا لما احتجنا في تحصيل شيء من التصديقات

الى نظر وهو ايضا باطل قطعا قوله وفيه نظر. اقول هذا النظر وارد على

ظاهر هذه العبارة والقائل المصنف قد فسرها في شرح الكشف بعدم

الاحتياج الى النظر قال بعض الفضلاء في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء

من الاشياء مجهولا لا بناء جملة محوجا الى النظر فكان ما لا يحتاج الى نظر

معلوم لنا فتامل فيه. والا نظريا اقول عطف على قوله بديهيا وفي جمع نسخة

منها ارتباط بين التصورات والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد منها على
اي ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل
التصورات بطريق الدور او التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات
نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصديق بطريق الدور او التسلسل
وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل وللاختصار في العبارة على ما ليس بامر
فان قلت جاز ان يكون جميع التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب
الى تصديق بديهي فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ايضا ان يكون جميع التصديقات
نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بديهي فلا دور ولا تسلسل ايضا
هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات
وبالعكس فان تم تم الكلام والا فلا على ان البيان في التصورات يتم
بدون ذلك ايضا لان التصديق البديهي الذي ينتهي اليه اكتساب التصور
موقوف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به وكل ذلك نظري على تقدير
فيلزم الدور او التسلسل فان قلت على تقدير كون جميع التصورات والتصديقات
نظريا يكون ذلك لو كان كلها نظريا يلزم الدور او التسلسل تصديقا نظريا
ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه ايضا نظريا ويكون العلم بذلك

واللازم بطلو اللازوم منشد نصدیقا نظریا والتصورات المذکورة فیه ایضا بحتاج فی تحصیل هذه التصدیقات والتصورات الی الدور والتسلسل مما الی فیکون الاستدلال بهذه المقدمات علی الامور المطلوبة المعلومة لنا بلا شبهة فی ذلک ثم الاستدلال بها قطعا لم یلزم من کونها معلومة لنا ان یکون جمیع التصورات والتصدیقات نظریا فی الواقع وهذا هو المطلوب ... اذ لو کان الدور مرتبة واحدة کما اذا توقف ... علی ... یلزم ان یکون متقدما علی نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتین وکذلک یکون متقدما علی نفسه حاصلا قبل حصوله بمرتبتین وذلک لان ... سابق علی ... لو کان فی مرتبة ... کان متقدما علی نفسه بمرتبة واحدة فاذا سبق علی سابقه فقد تقدم علی نفسه بمرتبتین وقس علیه حال ... ان ... حاصل السؤال ان استحضار امور غیر متناهیة فی زمان متناهیة محال واما استحضارها فی الذهن غیر متناهیة فلیس بمحال فاذا فرض ان تحصل الادراکات بطریق التسلسل فلان ادعی انه یلزم منه استحضارها اللانهایة دفعة ودفعة واحدة او فی زمان متناه ممنوعا اللازمة وان ادعی انه یلزم استحضارها اللانهایة فی الذهن غیر متناهیة سلمنا الملازمة ومنعنا

ومنعنا بطلان اللازم لجواز أن يكون النفس قديمة موجودة في الأزل غير

متناهية بما يتصل بها في تلك الأزمنة إدراكات غير متناهية تحصل بها

الكل به الإدراك حسب الموقوف على تلك الإدراكات التي لا تتناهى

وإن قال الأمور الغير المتناهية معدات لحصول المطلوب أقول قيل عليه إن الأمور

الغير المتناهية منها هي العلوم والإدراكات التي تقع فيها حركات الفكر

والتي هي الانتقالات الذهنية الواقعة فيها عند ترتيبها وقال إنه لو أريد

تحصيل المطلوب بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة عليه ومن ترتيبها والانتقال

من بعضها إلى بعض فالعلوم السابقة ليست معدات للمطلوب لأنها

تامة فإن العلم بأجزاء الموقوف يجامع العلم بالموقوف والعلم بالمقدمات يجامع

العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معدات للمطلوب لما أمكن

تجامعها إياه لأن المعد ما يوجب الاستعداد للشيء والاستعداد للشيء هو

بالقوة القريبة والبعيدة فيمتنع أن يجامع وجوده بالفعل ثم الانتقالات

التي تقع في تلك العلوم عند ترتيبها معدات للمطلوب لكنا نقول

ربما يحصل المطلوب عند انقطاعها فالعلوم السابقة لا تخلو حينئذ المطلوب

لا يستحيل وجوده فلا بد أن يكون حاصلة للنفس بها عند حصول المطلوب

للعكس او للانتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول المطلوب

مع اماطة الذهن بامور غير ما يعتد وقفة واحدة وهو كال فهم الدليل فسقط

الاعتراض واجيب بانه لا شك ان الحركات الفكرية محدودات لحصول

المطلوب بعد الاجتماع وليا ما يجمع في تلك المدة يرجع المعلوم والالة

ولكن لم يمنع اجتماعها مع المطلوب لكنها ليست مما يجب اجتماعها باسرها لو فاتا بحد

من الصناعة في الصناعة الحركة الكثيرة للمقدمات والنتائج التي يتوصل بها الى

المطلوب انه بل عند حصول المطلوب كثير من تلك المقدمات لا يبقى مع جزم

بالمطلوب بل يكون انه غفل بعدما حصل المطلوب عن المقدمات القريبة التي بها

حصل المطلوب انها لا مع ملاحظة المطلوب وحضوره بالفعل وذلك ظاهر في المسائل

المتعلقة بالهندسة الكثيرة المقدمات جدا فان من اولها علم انه قد حصل له التصديق

بالمطلوب تلك المسائل قد ذهل عن المقدمات البعيدة وهو للمتأمل حاضر غائب

في ذلك التصديق ويعلم ايضا انه بملاحظة تلك المسائل لو حصلوها وحكم بها

جزما يقينيا مع الغفلة عن المقدمات القريبة ايضا ثم يعلم احيانا الذهن

هناك مقدمات يقينية توجب للنفس عقد التصديق فظهر ان المعدوم

والا ... اذا كانت لا يبقى لايكفي اجتماعها مع المطلوب يقينا ...

واحدة بل يكفي حصولها متعاقبة وح كان ذلك الاعتراض مبحثا عن سائر

محتاجا الى الجواب الذي ذكرته وانما نحكم على تلك الامور الغير

المتناهية بكونها الحوادث لانها محال المعدات اي حكمها في عدم لزوم

الاجتماع في الوجود والكائنة المتمايزة عن المعدات في جواز الاجتماع

في جملة فان قلت العلوم الكسبية ولا تجب اجتماعها مع المط

مفصلة اي بالفعل لكنها تجب الاجتماع مجملة اي بالقوة كما ذكرت في

المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة واحدة لامور

غير متناهية مجملة غير محال وانما المحال ادراكها بالفعل دفعة واحدة فيجوز

ان تحصل للنفس امور غير متناهية مفصلة في ازمنة غير متناهية ولو

تلك الامور حاصلة لها الآن اي عند حصول المط المتوقف عليها

مجملة على انا نقول لما جاز ان لا يكون تلك الامور حاصلة بالفعل عند

حصول المط المتوقف عليها وجاز ايضا ان لا يكون حاصلا بالقوة

القريبة الى الفعل فلا بد ... من الدليل ... هذا الدليل مبني

على حدوث النفس ... فقد يتوهم عدم ابتنائه عليه بان الناظر

تحصيل المط بطريق التسلسل اذا توجه اليه فلا بد ان يحصل عنده

بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل له جميع المطلوب ما يتوقف عليه من
العلوم والادراكات وذلك زمان متناه يمتنع ان يحصل فيه امور
غير متناهية وفائدة ظاهر لان حصول المط بطريق التسلسل يستلزم
ان يكون تلك الامور حاصلة في نف ولو كانت متعاقبة في ازمنة
غير متناهية واما اذا توجه الى تحصيل المط بالنظر فلا كسب جملة المطلة
ما هو مبادي قريبة له ليتمكن من النظر والملاحظة المبادي البعيدة فلا نعلم
يجب ان يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادي والالفاظ لو توقفت
فيها لتصور حصول المبادي القريبة له بدوا والاولى فان يقال ليس جميع
التصورات والتصديقات نظريا لان بعض التصورات كتصور الوجود
والبرودة وامثالهما وبعض التصديقات كالتصديق بان النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان وان الكل اعظم من جزءه ظاهر بما حاصلة بلا
نظر وكسب ونو ليتأ ان يكون جميع التصورات والتصديقات بديهي
يعني ان التصورات اما ان يكون كلها بديهيا او كلها نظريا
او يكون بعضها بديهيا وبعضها نظريا وقد بطل القسمان الاولان
فتعين القسم الثالث وكذلك حال التصديقات بلا تكلف

عن هذه الاقسام الثلثة فاندفع ما يقال من ان الكل [illegible] حصة
حاصلة من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات قطعا

ولما كانت التصورات والتصديقات امورا موجودة [illegible] بل
يقال جاز ان لا يكون شيء من التصورات والتصديقات بديهيا و
نظريا فان النظري يعني لا يكون شيء منها بديهيا لانه لا بد [illegible]
فانه [illegible] والله [illegible] لان [illegible] اورد الدليل على
اكتساب التصديقات فانه امر محقق لا يسعى لاحد ان ينكره
بخلاف التصورات فان اكتسابها لم يحصل [illegible] نسبته [illegible] وقد
ذهب الامام الى ان التصورات كلها بديهة لا كسبية فيها [illegible]
وفي التحليل [illegible] ورد مثالا للتصور ومثالا للتصديق توضيحا [illegible] بحيث يطلق
عليها اسم الواحد [illegible] اي الاسم الذي هو الواحد [illegible]
يكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقديم والتأخير [illegible]
في مفهوم الترتيب اصطلاحا مناسبة للمعنى اللغوي ولما التأليف فهو
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم يعتبر فيه
النسبة بالتقديم والتأخير والترتيب يرادف التأليف [illegible]

اعتبر الجهل في المنطق اقول مبادي المنطق للمبتدي ان يكون معلوما فرادى حاصلة
بتصور الترتيب فيها فلذلك قال ترتيب امور معلومة واما المطلوب
فينبغي ان لا يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذي يطلب من النظر تحصيله
وان وجب ان يكون معلوما بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاكتساب ...
المجهول التصوري فالاكتساب من الامور التصورية ايضا اقول يعني ان طريق اكتساب
التصور من التصورات وطريق اكتساب التصديق من التصديقات معلومان واما
طريق اكتساب التصور من التصديقات او بالعكس فلم يقم على وجوده وان لم يقم
برهان على امتناعه ... مشتمل على العلل الاربع اقول كل مركب صادر عن فاعل
مختار لا بد له من علة مادية وعلة صورية وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية
وعلة غائية وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بالقياس الى علة واحدة او علتين
او ثلث علل واذا عرفت بالاربع كان ذلك اكمل من ان يعرف بالاقسام وليس
المراد من التعريف بالعلل ان يكون اجزاؤها معرفة لانها مباينة للمعلول
بل المراد انه يؤخذ المعلول بالقياس الى العلل محمولات عليه فيعرف بها وما
ذكره من ان يكون فاعل النظر هو الترتيب الناظر وان غايته هو التأدي
الى المجهول وهو قول ضعيف واما ان الامور المعلومة مادية وان الهيئة الحاصلة

160

الفارسية مجمع تلك الامور فهو قول على سبيل التشبيه لكن النظر
من الغرض الشخصية والادوات والصورة انما يكونان للاجسام
فالنسبة الى العلة الصورية بالمطابقة اقول اعترض عليه
بان صورة الفكر كما عرفت هي الهيئة الاجتماعية والاشكال الحاصلة
نفس الترتيب بل معلولة له فيكون دلالة الترتيب عليها التزامية
لدلالته على الترتيب ويمكن ان يقال ان دلالة الترتيب على الهيئة الحاصلة
اي معلولته اظهر من دلالته على الترتيب الذي هو علة لها ودلالة العلة على
معلولها اقوى واظهر من دلالة المعلول على علته لان العلة المعينة تدل
على معلول معين والمعلول المعين لا يدل الا على علة ما فاراد الشارح
التنبيه على ذلك حيث جعلها بالمطابقة على معنى ان دلالة الترتيب على
الهيئة كالمطابقة في الظهور قوله لان بعض العقلاء يناقض بعضا
بل يدل على ان الفكر قد يكون خطاء وانه لا بد من قانون العقل للانسان يميز
عن الصواب والا لما وقع خطاء من العقلاء لان الناس للصواب
عن خطاء وانما قال بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين
للتنبيه بان العاقل المتفكر اذا فتش عن احواله وجد نفسه قد غلط

منشأ نقضه كيف الاوقات مختلفة اي يتفكر في وقت ويعتقد حكما ثم يتفكر
في وقت آخر ويعتقد حكما آخر مناقضا للحكم الاول فالوقتان انما يتفكر فيه
واما المحققان فيستدلان على اتحاد الزمان المعتبر في التناقض ودفعه على
بيان الاحتياج الى الافكار الكاسبة للتصديقات لعدم ظهور ذلك في
التصورات فوقفت الحاجة الى قانون لو اريد ان المعلم ويعلم
معرفة تفاصيل احوال الافكار جزئية لكنها متعذرة فلابد من قانون
يرجع اليه في معرفة احوال اي نظر اريد من الافكار الصحيحة والفاسدة
لم يرد ان الكل النظريات انما يكون من الضروريات ابتداء
بل اراد ان انتهاءها يستند الى الضروريات اما ابتداء واما بواسطة
كونه ان يكتسب نظري من نظري آخر ويكتسب ذلك النظري من نظري
ثالث وهكذا لكن لابد من الانتهاء الى الضروريات دفعا للدور والتسلسل
قوله واي فكر صحيح اقول قد عرفت ان الفكر مادته هي الامور المعلومة
وصورته هي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب فاذا صحتا كان الفكر صحيحا
واذا فسدتا معا او فسدت احديهما كان فاسدا فاذا اشتبه الفكر الصحيح
لم يكن ذلك من اي شيء كان بل لابد من معلومات لها مناسبة مخصوصة

مخصوصة مع ذلك التصور المطلوب كذلك في التصديقات فلكل مطلب

من المطالب التصورية او التصديقية مباد معينة يكتسب منها ويتسار

من تلك المبادي لا يمكن ان يكون باي طريق كان بل لابد هناك من طريق

مخصوص ايضا بشرائط مخصوصة فيحتاج في كل مطلب الى شيئين احدهما

مباديه على حدة والثاني معرفة الطريق المخصوص الموضوع في تلك المبادي

مع شرائطه فاذا حصل مباديه وسلك فيها ذلك الطريق ادى الى

المطلوب وان وقع خطأ اما في المبادي او في الطريق لم يصب

وحينئذ المنطق فيطلب هذين الامرين كما ينبغي ليوجد النفس

ظهور القوة النطقية اقول المنطق يطلق على النطق الظاهري و

هو التكلم وعلى النطق الباطني وهو ادراك المعقولات وبه تتقوى

يقوى العقل ويسلك بالثاني مسلك السداد فبهذا الفن يقوى و

يظهر كلا معنيي النطق للنفس التي تسمى بالناطقة فاشتق له

المنطق اسم من النطق قوله لان اثر العلة البعيدة كالمناسب الى

المعلول اه قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفصلا عن العلة

البعيدة فلا يكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل والمنفعل

ذلك الفاعل بل يكون وسطه بين فاعلها ومفعولها كما صرح به
اولا لكنه لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الثلثة الى القيد الاخير بعد ما
تقول بين الفاعل ومفعوله اي منفصل ذلك الفاعل والجواب انا
اذا قلنا الا مثلا او جذب وب او جذح فلا شك ان لا مدخل
ما في وجوح وتبس ذلك لا لكونه فاعلا اذ لا يمكن وجود اللبان
بغير فاعل لكنه فاعل بعيد لم يصل اثره اليه فيكون الفصل منفصلا
بعيد فيصدق عليه حينئذ انه واسطة بين الفاعل ومفعوله في الجملة
فيحتاج الى اخراجه بالقيد الاخير والى ما ذكرنا منفصلا اشار بعجلة
بقوله اذ قلنا علته الشيء علته بالواسطة فتامل قوله والقانون
امر كلي قوله اذ قلت مثلا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كلي اي مفهوم
لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه وهو منطبق على جزئياته
كليا وهذه القضية ايضا امر كلي اي قضية كلية وحكم فيها على جميع جزئيات
موضوعها اجمالا وله فروع اي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك
الجزئيات تفصيلا كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمرو في ضرب عمرو مرفوع
الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة

المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل [illegible] والقانون والاصل
والقاعدة والضابطة يسمى بهذه القضية الكلية باعتبار ان تلك
الفروع المندرجة فيها ويستخرج منها الى الفعل يسمى فروعا وذلك بان
يحمل موضوعها اعني الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية ويجعل صغرى و
تلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج
ان زيدا مرفوع فقد خرج هذا الحكم اي الفرع من القوة القريبة الى
الفعل وقس على ذلك سائر جزئياته فقوله امر كلي اي قضية كلية منطبق
اي مشتمل بالقوة على جزئياته اي على احكام جميع جزئيات موضوعه
ليتعرف احكامها منه اي بالفعل على الوجه الذي مر [illegible] قوله [illegible]
بين القوة العاقلة الخ قيل عليه المناسبة للمطالب الكسبية الا
فاعلية لها ويحسب ان الحكم للتكان فعلا الا الاشتغال في حد [illegible]
[illegible] فكونه [illegible] اما بناء على الظاهر المتبادر الى الافهام من
من كون العاقلة فاعلة للادراك كما ذكره [illegible] اما بناء على ان النفس العاقلة
وبين المعلومات التي ترتيبها للكسب المجهولات فان الاثر الحاصل فيه معدوم
[illegible] للعاقلة لها على الوجه الصواب انما هو [illegible]

قوله الذي حقيقته كل علم مسائل ذلك العلم قول اعلم ان اسماء العلوم المخصوصة كالمنطق والنحو والفقه وغيرها يطلق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا فلان يعلم النحو اي يعلم تلك المعلومات المعينة واخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر فعلى الاول حقيقة كل علم مسائله كما ذكره او لا وعلى الثاني حقيقته التصديقات بمسائله كما صرح به ثانيا
اكثر من علمه بان اجزاء العلم كما ستذكره في خاتمة ثلثة الموضوع والمبادي والمسائل واجيب بان المقصود بالذات من هذه الثلثة هو المسائل واما الموضوع فانما احتيج اليه ليرتبط به بعض المسائل ببعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وكذا المبادي انما احتيج اليها لتوقف تلك المسائل عليها فالاولى ان يعتبر تلك المسائل على حدة ويسمى باسم ثم جعل الموضوع والمبادي من اجزاء العلوم فلعل ذلك مع بناء على شدة احتياج العلم اليهما فنزلا منزلة الاجزاء مع انه يجوز ان يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبادي معا ويسمى باسم فيكونان حينئذ من اجزاء العلوم لكن الاول اولى كما لا يخفى قوله قد حصلت

حصلت تلك المسائل اولاً ثم وضع اسم العلم بازائها فلو قيل
عليه ان مسائل العلوم تتزايد يوما فيوما فانّ العلوم والصناعات انما
تتكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت اولاً ثم وضع
الاسم بازائها واجيب بانّ وضع الاسم للمعنى لا يتوقف على تحققه في
الخارج بل في الذهن فلم يرد به تحقق المسائل اولاً بل انها تصورت و
دوّنت تمامها ثم سميت باسم العلم بل المراد ان تلك المسائل
قد لوحظت اجمالا وسميت بذلك الاسم وللقائل ان يقول بعضها
بالفعل وبعضها حاصلة بالقوة فلا اشكال [illegible] دون ان يقول وحينئذ
لو قال ذلك لم يكن صحيحا لو قال وهو ان ذلك القانون او قال [illegible]
لكان صحيحا لكنه خارج عن التنبيه المذكور قوله العلم التصديقات بالمسائل
[illegible] هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه انه صرح به ثانيا لكن تصور
العلم بحده يتوقف [illegible] لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل
و[illegible] التصور بحده احتيج الى ان يتصور تلك التصديقات التي هي
اجزاؤه فاذا تصورت تلك التصديقات باسرها مجملة فقد حصل تصور
العلم بحده اذ لا معنى لتصور الشيء بحده الا التصور لجميع اجزائه والتصور

امر الآخر فيه ان يتعلق بكل شيء حتى المذكور لان يتصور التصور ولان يتصور

التصديق بل كونه ان يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع التصديقات

او امتنعا لم يكن تصور العلم بحده مقدمة للشروع فيه . هذا اشارة الى

جواب معارضة فيه اذا استدل على مطلوب بدليل فالخصم ان منع مقدمة

معينة من مقدماته او كل واحد منها على التعيين فذلك يسمى منعا ومناقضة

نقضا تفصيليا لا يحتاج في ذلك الى شاهد فان ذكر شيئا يتقوى به المنع

يسمى سند المنع وان منع مقدمة غير معينة بان يقول ليس كل مقدماته

صحيحا ومعناه ان فيها خللا فذلك يسمى نقضا اجماليا ولابد هناك من شاهد

على الاختلال وان لم يمنع شيئا من المقدمات لا معينة بل اورد دليلا مقابلا

لدليل المستدل دالا على نقيض مدعاه فذلك يسمى معارضة قوله المنطق مجموع

قوانين الكسب . وذلك لان الكسب اما للتصور او التصديق والاول

انما هو بالقول الشارح والثاني بالحجة فقوانين الكسب ليست القوانين

متعلقة باحدهما اي القوانين المتعلقة بالكسب التصور والتصديق

فليس هناك قانون متعلق بالكسب خارج عن المنطق . بل بعض اجزائه بذاته

كالشكل الاول . فان انتاجه للنتائج بين لا يحتاج الى بيان اصلا بل

بل كل من تصور الموضوعين الكليين على هيئة الضرب الاول من الشكل
الاول وتصور الموجبة الكلية التي تنتجها جزم الذهن بداهة باستلزامهما
ايجابا كليا وكذا حال باقي الضروب وكذلك القياس الاستثنائي المتصل فان من
علم الملازمة وعلم وجود الملزوم علم وجود اللازم قطعا وعلم بداهة ان
المقدمتين المذكورتين اعني المقدمة الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة
على وجود الملزوم يستلزمان تلك النتيجة وكذا حال استثناء نقيض التالي
وكذا الاستثنائي المنفصل بديهي الانتاج وكثير من مباحث العكوس و
التناقض بديهي ايضا فان قلت اذا كان هذه المباحث بديهية فلا يحتاج الى
تدوينها في الكتب قلت في تدوينها فايدتان احديهما ازالة ما عسى ان
يكون في بعضها من خفاء محوج الى تنبيه وثانيهما ان يتوصل بها الى الاشياء
الاخرى الكسبية انما يستفاد من البعض البديهي قال قيل استفادة
البعض الكسبي من البعض البديهي انما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك
النظر الى قانون اخر فيعود المحذور قلنا ذلك النظر ايضا بديهي فالكسبي من
المنطق يستفاد من البديهي منه بطريق بديهي فلا حاجة الى قانون اخر وصله
فالمذكور في معرض المعارض لا يصلح للمعارضة قيل عليه انه

يلزم ذلك ان لو افرغنا عن المعارض على وجه يوجد لنا ان نقرر هكذا لو كان المنطق
محتاجا اليه لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزم
منه الاستغناء عن تعلمه وليس كذلك واما الثاني فللزوم الدور او
التسلسل في تحصيله وعلى هذا دلت المعارضة على نفي الاحتياج
الى المنطق نفسه وحينئذ يجاب بذلك الجواب وتقرير ان ابطال كونه بديهيا
وكسبيا يدل على انتفائه في نفسه والنقلي بكونه محتاجا اليه غير محتاج
عليه انما يصح ان لو قال ليس المنطق مما لا يحتاج اليه واللازم اما بديهيا
او كسبيا وكلاهما باطل فوجب ان يكون محتاجا اليه وظهر ان بهذه النسبة
تمسك بها في نفي التعلم سواء احتيج اليه او لم يحتج للدور ولنا الجواب ان
نقول في تقرير المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج الجميع في اكتساب النظريات
المحتاجة الى المنطق اما الاول فلانه لو لم يكن كسبيا لكان بديهيا وهو
باطل للاستغناء عن تعلمه واما الثاني فلانه لو احتيج اليه مع كونه كسبيا
لزم الدور او التسلسل في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق نفسه
الجملة الى هذه التقرير لكان للشارح ان يقدم التقسيم ذكر النظري والاشارة
يشير الى لزوم الدور او التسلسل في اكتساب النظريات المحتاجة الى

الى المنطق لانه يقتصر على التزود فيما الى تحصيل المعرفة ويمكن ان يقال انما يقتضي
المتعلم الاحتياج الى المنطق لغيره لو بين ان حال ما ذكر انما هو بالنسبة
لجميع اجزائه حيث يستغني عن تدوينها في الكتب او هو بالنسبة لجميع اجزائه
حيث يمتنع تحصيله فضلا عن تدوينه وبين ان في القسمين نظرا لان
المنطق ليس مما يستغني عن تدوينه ولا مما يمتنع تدوينه وتحصيله مع كونه
محتاجا اليه فوجب ان يدون في الكتب ولم يتعقب المصنف الى
هذا التوجيه لان المشهور في كتب هذا الفن ايراد المعارضة في هذا الموضع
لنفي الاحتياج اليه قوله لانها المقابلة على سبيل الممانعة يعني ان
المعارضة مقابلة الدليل بدليل اخر مانع لما دل عليه في ثبوت مقتضاه
ماذكرتم ليس كذلك لانه لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه اي لا
يحصل عنده تميز تاما ولا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم الا بعد العلم
بان موضوعه ماذا وحينئذ التصديق بان الشيء الفلاني مثلا موضوع لهذا
العلم كما اشرنا اليه سابقا ولما كان موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع
اه اقول هذا كلام القوم ويتبادر منه الى الفهم ان المقصود تصور الموضوع
فلذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام اذ حقيقته

قوله

شيئان احدهما ان يكون العلم بالخاص علة للعلم بالعام وثانيهما ان يكون العام

واسطة للخاص وكلاهما ممنوعان في صورة النزاع واجيب عن ذلك بان الخاص

فيما نحن فيه موضوع المنطق والعام هنا موضوع العلم مطلقا ولا يتصور

معرفة المقيد بدون معرفة المطلق والانتقال الى ما قيد به وثانيها اي الوجه بان

المطلوب فيما ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتوقف على معرفة

مفهوم الموضوع [illegible] قبل المطلوب معرفة ما صدق عليه مفهوم موضوع

المنطق المعلومات التصورية والتصديقية وليس ذلك متوقف على ما ذكره

بل الحق انه لما كان المقصود التصديق بان الشيء الفلاني من موضوع المنطق وذلك

لا يمكن بدون معرفة مفهوم الموضوع انه وقع محمولا في هذا التصديق فقدره

اولا والحاصل ان المطلوب في هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه موضوع المنطق

لم يحتج الى معرفة مفهوم الموضوع اصلا [illegible] لكن لما كان

المطلوب التصديق بالموضوعية احتيج الى بيان مفهومه ليصح حمله في تصديق

موضوعها وقيل موضوع المنطق هو [illegible] وقيل هذا موضوع المنطق [illegible]

نظرا الى [illegible] انه موضوع لاحد المقصدين [illegible] راجع الى ما ذكرنا [illegible]

اي نظرا الى ان العلم الذي [illegible] وذلك النسب وحاصله [illegible]

يلحق الشيء لذاته قوله كالتعجب اللاحق لذات الانسان أقول قال وقلت العوارض
للشيء ما يكون محمولا عليه خارجا عنه والتعجب ليس محمولا على الانسان قلت الاسم
بينهما محمول في العبارة كثيرا فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجب والنطق والضحك
والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة منها والعلم بأن العوارض
التي تلحق الأشياء لذواتها لا يكون بينها وبين تلك الأشياء واسطة في
ثبوتها لها بحسب نفس الأمر وأما العلم بثبوتها لها فربما يحتاج الى برهان قوله وكالحركة
بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان قوله وتعريف المتأخرين انهم يجعلون
اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم
وليست بصحيحة بل الحق ان الاعراض الذاتية ما تلحق الشيء لذاته أو لما يساويه
سواء كان جزءا له أو خارجا عنه قوله لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض
يعني ان الثلثة الأول من الأعراض لما استندت الى الذات في لحوقها
الى الذات نسبت اليها أما الثلثة الأخيرة فهي وإن كانت عارضة لذات المعروض
الا انها ليست مستندة اليها وفيها غرابة بالقياس الى ذات المعروض فلم
ينسب إليها بل سميت أعراضا غريبة قوله والعلوم لا يبحث فيها إلا عن الأعراض الذاتية
لموضوعاتها قوله وذلك لأن المقصود في العلم بيان أحوال موضوعه والأعراض

الثابتة للشيء احوال لدى فى حقيقته واما الاعراض الذاتية فهى فى الحقيقة
احوال الاشياء اخرى بالقياس اليها احوال وانما يجب ان يبحث عنها
فى العلوم الباحثة عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى المتحرك
عرض غريب وبالقياس الى الجسم عرض ذاتى فيبحث عن الحركة فى العلم الذى موضوعه الجسم
وقس عليهما ما عداهما اذا تقرر هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية
وليس المراد انها موضوعه مطلقا المنطق بل من حيث يصح الايصال
موضوعيتها وذلك لان المنطقى لا يبحث عن جميع احوال المعلومات التصورية
والتصديقية بل عن احوالها باعتبار صحة ايصالها الى المجهول او تلك الاحوال
اى الايصال وما يتوقف عليه الايصال واما احوال المعلومات لا من
هذه الجهة كصحة الايصال لكونها موجودة فى الذهن او غير موجودة وكونها
مطابقة لماهيات الاشياء فى انفسها او غير مطابقة لها الى غير ذلك
من احوالها فلا يبحث المنطقى عنها اذ ليس غرضه متعلقا بها لان البحث
عنها فى الالهى فموضوع المنطق مقيدة بصحة الايصال لا بحث عن الايصال والعلم
بصحة البحث عن نفس الايصال لانه خارج ليس من الاعراض الذاتية بل
قيد للموضوع بل الايصال وما يتوقف عليه الايصال اعراض ذاتية له يبحث

بحث

بحث عنها في هذا العلم نعم لا يبحث عنها من حيث انها توصل الى المجهول
تصوري او مجهول تصديقي فان احوال المعلومات التصورية التي يبحث
عنها في المنطق بلا نزاع منها ما هو الايصال الى المجهول تصوري اما بالكنه
كما في الحد التام واما بوجه ما كما في الرسم او في الحد الناقص والرسم التام
والناقص وذلك في باب التعريفات ومنها ما يتوقف عليه الايصال
الى المجهول تصوري توقفا قريبا ككون المعلومات كلية وعرضية وذاتية
وجنسية وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصور يتركب من
هذه الامور فالايصال يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة [illegible]
بينها على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال في باب الكليات
الخمس ومنها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا اي
بواسطة ككون المعلومات التصورية موضوعات ومحمولات والبحث
عنها في ضمن باب القضايا واما احوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها
في المنطق بلا نزاع منها ما هو الايصال الى المجهول التصديقي يقينيا
كان او غير يقيني جازما او غير جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء
والتمثيل [illegible] انواع الحجة ومنها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول

التصديقي توقفا قريبا وذلك مبحث القضايا وثانيهما ما يتوقف عليه
الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات التصديقية
مقدمات وتوالي فان للتقدم والتالي قضيتان بالقوة للقريبة فيما مر [illegible]
في المعلومات التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول
فانهما من قبيل التصورات [illegible] هذه الاحوال [illegible] الى الايصال
والاحوال التي يتوقف عليها الايصال [illegible] والمجهول اما تصوري واما
تصديقي [illegible] لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المعلوم في التصور
والتصديق قطعا وانحصر المجهول ايضا في التصوري والتصديقي لان ما
كان مجهولا اما ان يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصورا او
لا بان يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصديقا [illegible] في
التعليقات [illegible] وذلك لان الحد التام مركب قطعا والحد الناقص قد يكون
مركبا وقد لا يكون [illegible] تجويز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم
التام مركب قطعا والرسم الناقص قد يكون مركبا وقد لا يكون [illegible]
من جوز الرسم بالخاصة وحدها فان قلت القول الشارح موصل الى
التصور بطريق النظر وقد تقدم ان النظر ترتيب امور معلومة بحيث

[illegible] قال [illegible] التصورات [illegible] التصديقات

[illegible]

فكيف يجوز ان يكون للقول الشارح جزء مركب قلت من جوز الحد الناقص
بالفصل وحده والرسم الناقص بالخاصة وحدها قال في تعريف النظر
انه تحصيل امر او ترتيب امور [illegible]
ويجوز التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها قوله لان الموصل
الى التصور التصورات والموصل الى التصديق التصديقات
وذلك لان الموصل القريب الى التصور هو الحد والرسم وهما من قبيل
التصورات سواء كان مفردين او مركبين تقييديين والموصل البعيد الى
التصور هو الكليات الخمس وهي ايضا من قبيل التصورات و
الموصل القريب الى التصديق هو الحجة المنقسمة الى القياس والاستقراء
والتمثيل وهي مركبة من قضايا وهي من قبيل التصديقات قوله وهو
لا يكون علة له اي لا يكون علة مؤثرة كافية في حصول
المحتاج اليه ان استقل بتحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدما بالعلية
كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان متقدما
عليه تقدما بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين والتقدم للتصور
على التصديق تقدم بالطبع كما يجيء ولا يثبت ان هذا النوع

التصورات نفسها بالطبع على النوع المفرد في التصديقات
كان الاولى ان يكون المباحث بالقول تقدمت في الوضع على المباحث
المتعلقة بالثاني قوله احدهما ان استدعاء التصديق اقول كما ان
التصديق لا يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه حقيقته بل يستدعي تصوره
بوجه ما سواء كان بكنه حقيقته او بامر صادق عليه كذلك لا يستدعي
تصور المحكوم به بكنهه بل يستدعي تصوره مطلقا اعم من ان يكون
بكنهه او بوجه اخر وكذلك لا يستدعي تصور النسبة الحكمية الا بوجه ما
سواء كان بكنهها اولا وذلك لانا نحكم حكما يقينيا بطرفيه او بنفسه
كما مثل ونسب الاشياء الى اخرى ولا نعرف حقائق المحكوم عليها
والمحكوم بها ولا النسبة التي بينهما كما لا يخفى . والاولى ان يقول تقديم القول
لم يكون بالقول النسبة الحكمية ومالكا يتقايح النسبة او ليس اجيب بانه
ان يريد بالحكم في الموضعين النسبة الحكمية فيلزم ان لا يكون تصور الحكم مستدعيا
الحكم من جمل معنى وذلك لان قوله والحكم عطف معطوفا على قوله
المحكوم عليه كان المعنى ولابد في التصديق من تصور الحكم اي النسبة الحكمية
للقطع بوقوع النسبة الحكمية في الواقع بدون التصور بها وهذا المعنى باطل والقان

وان كان معطوفا على تصور المحكوم عليه كان المعنى لا بد في التصديق
من الحكم اي النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية وهذا ظاهر البطلان
واما ان يريد بالحكم في الموضعين ايقاع النسبة وانتزاعها فيكون
المعنى لا بد في التصديق من تصور الايقاع والانتزاع لامتناع الايقاع
والانتزاع بدون تصورهما وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق موقوفا
على تصور الايقاع والانتزاع وهو باطل كما حققه قال قلت هنا
وجه رابع وهو ان يراد بالقول الايقاع وبالثاني النسبة الحكمية
قلنا يلزم ان يكون المعنى لا بد في التصديق من تصور الايقاع
لامتناع النسبة الحكمية من جهل الايقاع وهو باطل قطعا مع ان
وقع للمحقق هو ان الحكم يطلق على النسبة الحكمية وعلى ايقاعها تامل
على هذا الوجه ايضا قال الشارح في الملخص المفهوم من هذا الكلام
ايراد اعتراض على ما تقدم من قوله فمقول قولنا كل تصديق لا بد فيه
ودفع ذلك الاعتراض اما تقرير الاعتراض فهو ان يقال ان
لم يقل كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم حتى يصح ما ذكره وجعل
من ان الحكم لو اريد به الايقاع النسبة لكان تصور الايقاع داخلا

في التصديق لتزد اجزاؤه على اربعة بل قال يكفي في تصديق المبتدء
من تصور المحكوم عليه وبه والحكم وهذه العبارة تحتمل وجهين احدهما ان
يجعل قوله والحكم معطوفا على المحكوم عليه ويكون المعنى المبتدء من تصور
الحكم وحينئذ يتم ما ذكرناه والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفا على تصور
المحكوم عليه فيكون المعنى المبتدء من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى
الايقاع لم يلزم محذور اصلا بل كان الحكم نفسه جزءا من التصديق لا تصوره
نعم ما ذكرناه وهو ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق يتم في عبارة
الملخص حيث صرح فيها بان المعتبر في التصديق تصور الحكم فلو كان
الحكم بمعنى الايقاع لتزد اجزاء التصديق على اربعة فيبطل قول الامام
جعل الحكم بمعنى الايقاع ادراكا كما هو مذهب المدقق وسماه تصورا
فادعى ان كل تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه
وتصور المحكوم به والتصور الذي هو الحكم وح فلا يتم ما ذكره
الشارح في عبارة الملخص ايضا لانا نقول مذهب الامام ان
الايقاع فعل لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في تلك العبارة
النسبة الحكمية لا الايقاع والا لزاد اجزاء التصديق عنده على

اي ما يريد بالحكم في تلك العبارة

على ما ذكره وأما تفسير الدعوى بأن يقال لا يصح أن يكون مورد الحكم
مطلوبا على تصور المحكوم عليه والموجب أن يقال بامتناع الحكم
ممن جهل أحد من الأمرين أي المحكوم عليه وبه ولو جهل الأمور على
حدة تلك الأمرين كما في تعريف حد الشيء يظهر أيضا من وجه آخر وهو
عدم انطباق الدليل على الدعوى لأن الدليل بالنسبة للأول
والمدعى مركب من أمور ثلثة وأيضا يلزم أن يكون منها ما ذكره في
لكون المدخل فيها هو المعلوم منها من تقدم التصور على التصديق
قوله لا يشتغل المنطقي من حيث هو منطقي إنما بحث عنه
لأن المنطقي لما كان محتاجا أيضا فله شغل بالألفاظ لكن لا من حيث
هو منطقي بل من حيث هو لغوي ولكن لما توقف إفادة المعاني
واستفادتها على الألفاظ فالمنطقي إذا أراد أن يفيد غيره
مجهولا تصوريا أو تصديقيا بالقول الشارح والحجة فلا بد له من اللفظ
ليمكنه ذلك وأما إذا أراد أن يحصل هو بنفسه مجهولا ليس بأحد الطرق
فليس للألفاظ هناك أمر ضروري لأنه يمكنه تعقل المعاني مجردة عن الألفاظ
لكنه عسير جدا وذلك لأن النفس قد تعودت بملاحظة المعاني من

[illegible]

اللفظ بحيث اذا اريد ان تعقل المعاني وتلاحظ يحتاج الى

تخييل الالفاظ وتنتقل منها الى المعاني ولو اريدت تعقل المعاني بدونه

صعب عليه ذلك صعوبة تامة لا شبهة فيه لرجوع الى الوجدان بل نقول

من اراد استفادة المنطق من غيره او افادته اياه يحتاج الى الالفاظ

وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك جعلت مباحث الالفاظ مقدمة

للشروع في العلم كما اشرنا اليه ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ

على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات لتكون نسبته الى مباحث مناسبة

للمباحث المنطقية فانها امور قانونية متناولة لجميع المفهومات وربما

يورد على سبيل الندرة لاحوال مخصوصة باللغة العربية [illegible]

ارباب الاعتناء بها [illegible] من العلم بالعلم [illegible] يريد بالعلم الادراك

لا بمعنى ان يكون تصورا او تصديقا يقينيا وغيره [illegible] كدلالة

الخط والعقد [illegible] وكذلك [illegible] واللفظية [illegible] والاشارة [illegible] وغيره دلالة

غير لفظية لكنها وضعية وقد يكون [illegible] غير لفظية فعلية كدلالة

الاثر على المؤثر [illegible] والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى [illegible] بعد الوضع

وضع اللفظ واما الوضع للمطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شيء

[illegible]

... فهم المعنى ... الثاني كدلالة اح [illegible]

بضم الهمزة والحاء المعجمة واح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة

على وجع الصدر ويقال اح الرجل احًّا اذا سعل ... فان طبع

اللافظ يقتضي التلفظ به عند عروض تلك المعاني له وان ... الانتقال

[illegible] اللفظ والانتقال ذلك المعنى ... الوجع فتكون الدلالة منسوبة

الى الطبع لان صدور اللفظ منسوب الى الطبع ايضا ومن هذا

القبيل ... لظهور دلالة اللفظ على ... اللافظ

فان المسموع ... وجود اللافظ ... بالمشاهدة ...

عليه عقلا ... واما المسموع من وراء الجدار فالعلم بوجوده

الذي دلالة اللفظ عليه عقلا ... الدلالة ... وعدمه

او متحقق لا شبهة فيه واما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية و

الطبيعية والعقلية فبالاستقراء ... الحصر العقلي الدائر بين النفي

والاثبات فان دلالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا الى

الطبع لا يلزم ان تكون مستندة الى العقل قطعا لكنا اذا ... فلم

نجد الا هذه الاقسام الثلاثة ... اطلق ... اطلق فان الد

المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى
بواسطة قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بان دلالة اللفظ
ذلك المعنى بخلاف اصحاب العربية والاصول قوله للعلم بوضعه
عن الدلالة العقلية والطبيعية وانما قال للعلم بوضعه اي لوضع
اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه لاي معناه لئلا يختص بالد...
وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في ... فيها الثلاثة
بالحصر العقلي لان دلالة اللفظ بالوضع اما ان يكون على تمام
الموضوع له او على جزئه او على خارج عنه وعلى الاول
تسمى مطابقة ... نريد ان لفظ الانسان حين اطلق على الانسان ...
على الانسان بالتمام دلالة تضمنية وذلك لانه في ...
بالتمام ايضا دلالة مطابقة وذلك لانه يجمع في الانسان
... احدهما كونه جزء المعنى الموضوع له الى ... الانسان الى ...
موضوعها له لانه يدل لفظ الانسان عليه دلالتين
فاذا اعتبرنا الدلالة التضمنية صدق عليها انها دلالة اللفظ
في الموضوع له فاذا قيدنا حد المطابقة بقيد التوسط

قال والدلالة التضمنية من حد المطابقة ... فنقضها ... اي التضمنية

الدلالة التضمنية ... انما ثابتة لو ... وضع اللفظ للجزء ان

... ولا مدخل فيها للوضع للامعان ... بل الوضع للمعنى ...

ودلالة اخرى عليه مطابقة ... وعلى الصور ... التزاما ... لما

... [illegible] على ... آخر بما كونه ... الموضوع له ...

والتضمنية كونه موضوعا له ... فلفظ ... يدل ... ولا ...

مطابقة والاخرى التزامية ويصدق على هذه الدلالة ...

ما ولا انه اللفظ على تمام الموضوع له فنقضه ... فلذا ...

... قيد التوسط لم ينتقض ... ان الدلالة عليه مطابقة

... ان ... والدلالة مطابقة فالدلالة ... دلالة تضمنية كما عرفت

... المطابقة يدخل في حد التضمن ان لم يقيد بذلك ...

... فلذا ... ويختص ... الصور كالكل والدلالة عليه مطابقة ...

... الدلالة التزامية كما عرفت فتامل ... والجواب ...

ان اللفظ لا يدل على ... امر خارج عنه ... اي عن المعنى الموضوع له

والا لزم ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية

وهو ظاهر البطلان فالأولى ان يقال الدلالة على الخارج من شرط وانما الدلالة
على المعنى الموضوع له اعني المطابقة فيكفي فيها العلم بالوضع فان السامع
اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان ينتقل ذهنه من سماع
اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا اذا علم
ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة فلا بد ايضا ان ينتقل ذهنه
الى ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة
وان لم يعلم ان مراد المتكلم ماذا من تلك المعاني فان كون المعنى مرادا
للمتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني الدلالة اللفظية
بعينها الدلالة ~~اللفظ~~ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء
كان مراد المتكلم اولا واما الدلالة التضمنية فلا يحتاج ايضا الى شرط
لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من اجزائه دلالة
تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا
لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد
على امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ان يوضع لفظ واحد
لكل واحد من معان غير متناهية باوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا

عليها

والدال بالمطابقة على ما التضايفي [illegible] والتحليل انه يلزم من فهم الملزوم
فهم اقول الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لان المعنى التضمني
وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه مطلقا
قوله والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه اقول المضاف
اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه
خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة والمضاف اليه خارجة
ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فيكون
الاضافة الى البصر داخلة في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه قوله
لجواز ان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط اقول هذا الدليل انما يدل
ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم
ذهني كان هناك الالتزام لا التضمن [illegible] فقد يقال
عدم استلزام المطابقة للالتزام ممنوع ويستدل عليه بانه لا يجوز
ان يكون لكل معنى لازم ذهني والا لزم من تصور معنى وتصور
لازمه ومن تصور لازمه تصور لازم لازمه وهكذا الى غير النهاية
من تصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال

فلابد ان يكون هناك معنى لا يكون للفظ ذهني فاذا وضع اللفظ
بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام فيرد ذلك لجواز
ان يكون بين المعنيين تلازم ذهني فلا ينعكس فيكون كل واحد لازما
ذهنيا للآخر ولا استحالة في ذلك كما في المتضايفين مثل الابوة والبنوة
وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما
على الآخر حتى يكون دورا ومنهم من استدل على عدم الاستلزام بانا
نجزم قطعا بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه فيصح
هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم ما ادعاه من
عدم الاستلزام والتعليل بلزوم الدور كما زعم الامام اقول مبناه على ان سلب
الغير اللازم ذهني لكل معنى من المعاني حتى يلزم من حصوله في الذهن حصوله
فيه وهو ليس بصحيح فانا نجوز ان تعقل المعاني مع الغفلة عن سلب الغير
عنها ولو صح لاستلزم كل امر تعقل نقيضه وهو باطل قطعا ثم سلب الغير
الذي يقترن بالمعنى اللازم وهو ان يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم
كافيا في الجزم باللزوم بينهما والمعتبر في الالتزام اللازم البين بالمعنى
الاخص وهو ان يكون تصور الملزوم مستلزما لتصور اللازم فلم

لم نعلم انتفاء وجود المنقسم وشيء لكل ما بينه مركبة قوله فيتوهم ان

مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التركيب لازم وشيء لكل منها مركب

فيكون التضمن مستلزما للالتزام وهو باطل لانا قد نتصور معنى مركبا

مع الذهول عن كونه مركبا وعن مفهوم الكلية والجزئية فليس شيء منها

لازما بينا بحيث يلزم من تصور الملزوم تصوره وقد يدعى انها بينة

بالمعنى الاعم لجواز تعقل بعض المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفهومات

الخارجة عنه على قياس ما قيل في المطابقة فلا يكون التضمن مستلزما للالتزام

قوله لان التابع في التصور ان قيد بانه تابع [illegible] وذلك

لانك اذا قلت التضمن تابع من حيث هو تابع فان اردت به

ان التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة كان باطلا قطعا

لان التضمن فرد من افراد التابع لا نفس مفهومه وان اردت به

معنى آخر فلا بد من تصويره حتى نتكلم عليه [illegible] ويمكن ان يكون هذه

مال الشبهة في الكبرى [illegible] الحكم فيها [illegible]

بمعنى ان قولنا من حيث هو تابع في قولنا وكل تابع من حيث هو تابع

لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالمحكوم به اعني اللاوجود بدون المتبوع كلية

الذي هو التابع حينئذ يلزم عدم تكرر الاوسط فيصير الكلام حينئذ
لكن الاصغر تابع وكل تابع للموجد بدون متبوعه من حيث هو تابع
ينتج ان الاصغر للموجد بدون متبوعه للذي هو المطابقة من حيث
هو تابع ولا يخفى عليك ان قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز ان
يكون من تتمة المحكوم عليه فانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع
للموجد بدون متبوعه وجعلت قولك من حيث هو تابع متعلقا بالتابع
فان اردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المعنى
ان مفهوم التابع للموجد بدون المتبوع فلا يكون نفسه علته
بل طبيعته فلا يصلح كبرى للشكل الاول بل لا يكون منتجا مع محمل
وان اردت به تعليل اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بعده
الحيثية او تقييده بما كان تعليلا او تقييد النسبة بصفة هو فاسد البنا
فتعين ان الحيثية متعلقة بالمحكوم به ويكون المعنى ان كل تابع للموجد
بدون المتبوع محكوم له بانه موصوف بالتبعية لذلك المتبوع فلا يرد ان التابع
اللغوي فانه للموجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية لكن نحو ما ذكره
الشارح من ان اللازم من الدليل حينئذ ان الاصغر والالتزام

لاشكوه ان المعنى ... تحقق ... نامه كلوكرا لو
بو انتساب احد ... الاوضاعى فاستعمال الجرا
للعموريه فوضع جمع اجزاء المركب اعلى المادة والعموريه
... مع الذات ...

والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موقوفين لصدقهما التبعية للمطابقة
والمعظم انما لا يوجدان بدون المطابقة مطلقا ومنهم من قال بعدم التبعية
لمدلهما اي التضمن والالتزام فانهما يوجدان بدون هذه التبعية بوجه ا
مطلقا فيرد للتضمن المقيدة بلزومه للتضمن المطابقة المعلومة
والتعلق في بيان استلزامها للمطابقة ان يقال مما يستلزم ان الوضع
المستلزم للمطابقة فيستلزمانها قطعا . والمجموع المعين معنى ...
المجازية رفعه يعني ان هذه المجموع مع مطابقته بعد اللفظ ...
وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان
بوضع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او باوضاع متعددة
بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كما في المجازية مثلا فان الجزء الاول منه
موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى اخر فيلزم اخذ مجموع المعين معا كان المجموع
اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا بوضع مجموع اللفظ لمعنى بل بوضع اجزائه
لاجزائه والمطابقة هو المشكل ... ومثل العمودية كنهه ليس جزء
المعنى المعظم اي الذات المستحقة ... وذلك ... العمودية
للذات المستحقة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها ...

[illegible]

على معنى لكن ليس ذلك المعنى ايضا جزء ذات المسمى وهو ظاهر وانما
قال لجعله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا اضافيا كرامي الحجارة وكذلك
كذلك الحيوان الناطق اذا لم يكن علما كان مركبا تقييديا من الموصوف
والصفة قوله وهي جزء المعنى اللفظ المقصود قوله اي لا بمعنى انه
جزء المعنى للمقصود فيكون مفهوم الحيوان ايضا جزءا لذلك المعنى المقصود
للكل جزء الجزء جزء قوله وانما اعتبر في القسم قوله اي اعتبر في القسم
الدلالة المطابقية وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقا بحيث يندرج
فيه التضمن والالتزام ايضا واما اعتبار التضمن والالتزام بدون
المطابقة فمما لم يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما ان
يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابقي وجزء معناه
التضمني وجزء معناه الالتزامي جميعا حتى اذا فقد دلالة اللفظ الدال
على جزء من هذه الثلثة كان مركبا واذا انتفى الدلالة بالقياس الى اجزاء
جميع هذه المعاني او بالقياس الى بعضها كان مفردا واما ان يكتفي في التركيب
الدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني وحينئذ يتحقق التركيب بالنظر
الى المطابقية وحدها وبالنظر الى غيرها ايضا وكذلك يتحقق الافراد بالنظر

[illegible]

من الولد للاث

بالنظر الى كل واحدة من الدلالتين لانه عدم التركيب ثابت اذا انعدم التركيب
نظرا الى التضمن مثلا كان هناك افراد نظرا اليه والاول مستبعد جدا
فلذلك لم يتعرض له وبين ان الدلالة تستلزم كون اللفظ مفردا او مركبا
معا نظرا الى والتنبيه واعترض عليه بانه لا محذور في ذلك بل هذا الى ما
فما جوزه من تركيب اللفظ وافراده نظرا الى معنيين مطابقيين
وقد يعتذر عن ذلك بان التركيب والافراد في حد انه ثابتا
في حالتين تركيب وضعين مختلفين فليس هناك زيادة الالتباس
بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد ثابتان
باعتبار الدلالتين للكلمة في حالة واحدة تركيب ووضع واحد فيلتبس الاقسام
زيادة الالتباس فالاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة اه
ذكر الافراد بينهما على ما في بعض النسخ مستطرد والصحيح تركه ولقائل
ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق
باعتبار المعنى المطابقي واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار
المعنى المطابقي تحقق باعتبار المعنى التضمني والالتزامي لكن التركيب
هو المفهوم الوجودي والافراد تركيب المعنى المطابقي يحقق اعتباره

بحث المعنى الالتزامي فلذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت
الى ما تقتضيه المفرد من الاكتفاء بتعيين المطابقة فقط واما في الالتزام
فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي [illegible] لم يقول
احد من جهة بان الدلالة الالتزامية وان استلزمت المطابقة
الا ان التركيب اللفظي بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة
لجواز ان يكون للمعنى الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزء مع انه
لا يكون للمعنى المطابقي كذلك والمحذور في ذلك انه لم يلزم من الدلالة
الالتزام بالمطابقة بل لزم تركب المدلول الالتزامي المدلول
[illegible] المطابقة والدليل يدل على استلزامه ذلك ورد بتنزيل الاعتراض
بان جزء اللفظ لو دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فلابد
ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابقي والا لزم ثبوت
الالتزام بدون المطابقة والجزء الآخر من اللفظ لا يكون مهملا
والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهمل الى مستعمل ولعله لم يكن مهملا بل
كان موضوعا لمعنى كذلك المعنى لا يكون جزء المدلول المطابقي لجزء
الاول والآخر لكانا لفظين مترادفين يدل كل واحد منهما

منهما على كل ما يدل عليه الاخر فالتركيب منهما ايضا بل يكون

معنى مغاير المعنى الجزء الاول فقد حصل لجزء اللفظ مدلولان مطابقيان

قطعا فلزم التركيب باعتبار المطابقة ايضا قلت اذا دل جزء

اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك الدلالة

بالالتزام لان المعنى الالتزامي وان كان خارجا عن المعنى المطابقي

لكن لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي خارجة عن المعنى

المطابقي وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج

والدلالة على جزء المعنى الالتزامي اما ان يكون التزاما او تضمنا او

مطابقة وعلى التقادير يثبت لذلك الجزء من اللفظ مدلول مطابقي

فلابد ايضا ان يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول مطابقي آخر

كما بينا فيلزم التركيب باعتبار المطابقة قطعا فان قلت ان لم يصلح لان

يخبر وحده فهو الاداة لا يستقل بها مثل الضماير المتصلة كالالف

في ضربنا والواو في ضربوا والكاف في ضربك ~~[illegible]~~ والياء

في غلامي فان شيئا من هذه الضماير لا يصلح لان يخبر وحده و

ربما يجاب بان المراد من عدم صلاحية الاداة لان يخبر بها وحده

مطابقي

انها لا يصلح لذلك لا بنفسها ولا بما يرادفها لان الضمائر يصلح
للتجريد بما يرادفها فان الالف في ضربا بمعنى هما والواو في ضربوا
بمعنى هم والكاف في ضربك بمعنى انت والياء في غلامي بمعنى انا وهذه
المرادفات مما يصلح للتجريد بها وحدها وليست لفظة في مرادفة للظرف
حتى يرد انه لا يكون اداة ايضا وذلك لان الظرفية معناها مطلق
الظرفية ولفظة في معناها ظرفية مخصوصة معتبرة بين حصول زيد
وبين الدار وهذه الظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه لا
يصلح للتجريد بها ولا عنها بخلاف معنى الظرفية فانه صالح لهما وقس
على ذلك معنى لفظة من ومعنى لفظة الابتداء ولو قيل الاداة ما لا
يصلح للتجريد بها او [illegible] عنها لم يرد الضمائر لانه وقعت مخبرا عنها
كالالف والواو والتاء في ضربت ثم يحتاج في ضربك وغلامي
الى التاويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد الذي لا يصلح معناه
للتجريد وحده فهو الاداة لم يحتج الى التاويل . ولا يدخل بعض
في الاخبار ... قيل عليه ليس المفهوم من زيد في الدار الا
حصوله مطلقا بل بالحصول في الدار فلا بد ان يكون في جزء المخبر

مرادفة

لفظ

المطلقة

للمجرة في المعنى كان الاجزء من المجرة فللفرق بينهما وبهذا ظلم حق لكن
لك نسع نظرا الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق المجرة في
هذا التركيب حاصلا في آخر العدد قبل كأنه في حكم [illegible] المجرة [illegible]
فلما وجده في [illegible] لا جزء حاصلا لم يجعله جزءا من المجرة [illegible]
حيث انهم قسموا الادوات الى خبر زمانية [illegible] ان يقوم
في اول باب القضايا ذكروا ان الرابطة بين الموضوع والمحمول
اداة وقسموا الى خبر زمانية وهي ما لا يدل على زمان اصلا كهو في
قولك زيد هو قائم والى زمانية وهي ما يدل عليه كما في كان زيد
قائما فيدل ذلك على انهم عدوا الافعال الناقصة ادوات [illegible]
المسماة فيهم من حيث اللفظ [illegible] لكن مقصوده [illegible]
فلما وجدوا الافعال الناقصة [illegible] من الافعال
المسماة بالتامة [illegible] كثير من العلامات و
الاحوال اللفظية جعلوها افعالا [illegible] فلما وجدوا ان معانيها
توافق معاني الادوات في عدم [illegible] بانفسها وجدوا
ادرجوها في الادوات [illegible]

في زيد [illegible]

في بيد كان

على الزمان ولذلك يوصف بها الكلمات الوجودية لانها تدل على ثبوت
ومنهم قبل الاولى وان يربع التقسيم ويقال اللفظ المفرد اما ان يكون
معناه غير تام اي لا يصلح للاخبار به وحده واما ان يكون معناه تاما
اي يصلح للاخبار به وحده والاول اعني غير التام اما ان يدل
على زمان فهو الاداة واما ان يدل عليه فهو الافعال الناقصة والثاني
ايضا ان لم يدل على زمان بنفسه فهو الاسم وان دل فهو الكلمة وقد
يقال ان بعض الاسماء الموصولة لا تصلح للاخبار بها وحدها فيجب
ان يكون اداة ويجاب بانها صالحة لذلك لكنها لا بد لها مما يحتاج
الى صلة تبينها فالمحكوم به هو المحكوم عليه هو الموصول والصلة خارجة
عنه مبينة له فهو اذن صالح للاخبار به وحده اقول هذا القسم لكون
مفهومه وجوديا كان اولى بالتقديم من القسم الذي قدمه لكون
مفهومه عدميا ولكن هذا القسم الوجودي ينقسم الى قسمين فلو قدم
لكان ان يقسم الى قسميه ولانه يذكر ما هو قسيمه فيلزم تباعد القسمين
وذلك يوجب انتشارا في النظم واما ان يذكر ما هو قسيمه عقيبه ثم
يعاد الى تقسيمه ثانيا وذلك يوجب التكرار في ذكر القسم الوجودي كما

كما فى خطابه الكافية فى تقسيم الكلمة الى الثلث منها فاحترز منها الهدكم
العدمى احترازا عن المحذور بين ذلك فانه تقسيم للقسم الثانى اعنى
قسيم ما الفعل الى حرف وحده الى قسمين فقد روعى تقسيم الوجودى
اعنى الكلمة على العدمى اعنى الاسم لان العدم وتمهما قوله كضرب
اقول فالاول مثال لما يدل بنيته على الزمان الماضى والثانى
لما يدل بنيته على الزمان الحاضر وعلى الزمان المستقبل نظرا
لكونه مشتركا بينهما قوله بل يكون جوهره ومادته كالزمان له
لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة حتى يرد انه
يلزم من ذلك ان يكون تقاليب الزمان باسرها دالة على ما يدل
عليه الزمان فهو باطل قطعا بل اراد ان للجوهر مدخلا فى الدلالة
على الزمان بخلاف الكلمة فان البنية هناك مستقلة بالدلالة على الزمان
كما سنذكره احترز عن عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالهيئة
ان صحت انما يصح فى لغة العرب دون العجم فان قولك آمد وآيد مثلا
فى الصيغة ومختلفان فى الزمان وقد تقدم ان النظر الى اللفظ
على وجه كلى غير مخصوص بلغة دون لغة فى واجب ان الاهتمام بالمعنى

فالياً زكنز

الوضع النحوي ودون ماهية الفعل في زمانها فلا بعد في احتمال
بعض الاحوال بهذه اللغة كما مرت اليه الاشارة نعم ويشهد له اختلاف
الزمان عند اختلاف الهيولى احدثت المادة كضرب يضرب اقول
رد بان صيغ الماضي المتكلم والغيبة والخطاب مختلفة قطعا ولا
اختلاف في الزمان بل نقول صيغة المجهول من الماضي مخالفة لصيغة
المعلوم منه وصيغ من الثلاثي المجرد والمزيد والرباعي المجرد والمزيد
مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغ
مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان
هو الصيغة واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة ويرد بذلك ان
صيغة المضارع يدل على الحال والاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف
صيغة فالاولى ان يقال ما يصلح للاخبار وحده اما ان يصلح للاخبار عنه
ايضا والاول الاسم والثاني الفعل فان قلت يلزم من ذلك ان
يكون اسماء الافعال كلمات قلت لا بعد في ذلك لان هيهات
اذا كان بمعنى بعد ينبغي كلمة ان يكون مثله ولنا عن الجواب انها اسماء
فللامور اللفظية وبالجملة كل ما لا يصلح معناه حقيقة للاخبار وحده

فليس اختلاف الصيغ مستلزما لاتحاد الزمان

وحده فهو عند القوم اداة سواء كان عند النحاة فعلا كالافعال الناقصة

او اسما كاذا ونظايرها فكل ما يصلح لان يخبر وحده والا يصلح لان

يخبر عنه فهو عندهم كلمة والكان عند النحاة من الاسماء فعلى هذا يكون امتياز

الكلمة عن نحويها بقيد عدمي وامتياز الكلمة عنهما بقيد وجودي وكذا امتياز

الاسم بقيد عدمي وامتياز الاسم عنهما بقيد وجودي

اقول اي مرتبة في التسمع بان يكون بعضها من قبل و بعضها من بعد

قوله في الالفاظ والحروف اقول يريد بالالفاظ ما يتركب من الحروف

كزيد قائم وبالحروف ما يقابلها كقولك بك فانه مركب من زيادة واسم

وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ لكفاه لكنا ولما ورد

ايضا لو زيت بينه المناسبة وذلك لان الاداة والاسم متغايران

قوله يدارت رجالي قسمة الاسم بالقياس الى معناه اقول جعل هذه القسمة

مخصوصة بالاسم لان قسمة اللفظ الى الجزئي والكلي انما هو

باعتبار معناه بالجزئية والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه يتصف

بالاتصاف بها فان معنى زيد من حيث هو معناه مستقل يصلح لان

يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه بخلاف معنى الاداة لا يصلح لان يحكم

عليه بالفعلية وأما الحرف فلأن معناه من حيث هو معناه ليس بمعنى مستقل
صالح لأن يحكم عليه بشيء أصلا وذلك لأنه معنى من شأنه هو نسبة مخصوصة
ملحوظة بين السير والبصرة على وجه يكون هو آلة لملاحظتهما ومرآة لمعرفة
حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا فلا يصلح لأن يكون محكوما به
فضلا عن أن يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كضرب مثلا يشتمل
على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعل وتلك النسبة
ملحوظة بينهما على أنها آلة لملاحظتهما على قياس معنى الحرف وهذا المجموع
الحدث مع النسبة الملحوظة بتلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية
فلا يصلح لأن يحكم عليه بشيء ثم جرده العقل إلى الحدث وحده مأخوذ
في مفهوم الفعل باعتبار أنه مسند إلى شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزء
معناه محكوما به وأما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به
أصلا فالفعل إنما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو
مسند إلى غيره بخلاف الحرف إذ ليس له معنى آخر يصلح لأن يكون
مسندا أو مسندا إليه وإن شئت انفتاح هذا المقام فعليك بتحقيق معنى
من لفظه ثم النظر بما تقدم بأنه يحكم عليه أو به ... ولا ذلك لأن يكون

يكون في قرينة من ذلك وكذا يعرض معنى ضرب بلفظه ثم تأمل بعد
ذلك تجد انك جعلت الضرب مسندا الى شيء ربما شرحت به او
ذاتا ثبت له واما مجموع الضرب والنسبة المعتبرة فيه ومن غيره
الى شيء فلا يصح محكوما عليه ولا به وكذا يعرض معنى الآن بلفظه فانك تجده
صالحا لان يحكم عليه او به صلوحا لا شبهة فيه فظهر ان معنى الاسم
من حيث هو معناه يصلح للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه
واما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناهما فلا يصلح لشيء من
ذلك لكن اذا عبر عنهما بالاسم كان ذلك معنى من المعاني يصح
ان يحكم عليهما بالكلية والجزئية بهذا الاعتبار لا يكون ان معنى الكلمة
والاداة بل معنى الاسم واتضح بذلك ان الاسم صالح لان ينقسم
الى الجزئي والكلي المنقسم الى المتواطي والمشكك كما انقسم
الكلمة والاداة واما الانقسام الى المشترك والمنفرد والى الحقيقة
والمجاز فليس مما يختص بالاسم وحده فان الفعل قد يكون مشتركا
كعسى بمعنى اوجد وقرب وعرض بمعنى اقبل وادبر وقد يكون منفردا
كصلى وقد يكون حقيقة كقتل ... وقد يكون مجازا كقتل

يكون مشتركا

بمعنى مرتب ... وكذا الى في ايضا مشترك بين

بين الابتداء والتبعيض وقد يكون حقيقة ومجازا كلفظ على اذا استعمل

بمعنى على والسر في جريان هذه الاقسام في الالفاظ كلها ان

الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس

الى معانيها فجميع الالفاظ مساوية الاقسام في صحة الحكم عليها

بها واما الكلية والجزئية المعتبرتان في التقسيم الاول فهما في الحقيقة

من الصفات المعاني للالفاظ كما سبق وقد عرفت ان موضوع الادوات

والكلمة لا يصلحان لان يوصفا بشيء فان قلت المشترك ونظائره

والكلية صفات للالفاظ حقيقة لكنها بحسب صفات اخرى

للمعاني فان اللفظ اذا كان مشتركا بين المعاني كانت تلك المعاني

مشتركة فيه قطعا فيلزم من جريان هذه الاقسام في الكلمة والادوات

اتصاف معانيها بتلك الصفات الضمنية وقد تبين بطلانه ولذلك قلت

التقسيم يستلزم اعتبار الصفات العرضية واعتبار الحكم بها على موضوعها

واما الصفات الضمنية فربما تلحقها اللفظية في التقسيم واذا اريد

اللغات البيانية الحكم بها على معنى الكلمة والاداة خرجتا الا للفظها

النظر فيه وقد يكون مجازا كلفظ ... اذا استعمل بمعنى حرف

بلفظها بل بلفظ آخر كما أشرنا إليه فلا يكون حينئذ من محل النظر
أقول ينبغي أن يعلم في الاشتراك أن يكون اللفظ أحد
الوضعين الوضع الآخر سواء كان في زمان واحد أو لا سواء كان
بينهما مناسبة أو لا فقول إلى ذات القوائم الأربع ... دليل على
الفرس خاصة واعلم أن الجزئي يقابل الكلي فلا يجامع شيئا من
أقسامه وأن المتواطئ والمشكك متقابلان فلا يجتمعان في شيء
وأما المشترك فقد يكون جزئيا بحسب كلا معنييه كزيد إذا سمي به
شخصان وقد يكون كل منهما كليا كالعين وقد يكون كليا بحسب أحد معنييه
وجزئيا بحسب الآخر كلفظ الإنسان إذا جعل علما لشخص أيضا وإذا اشتهر
معناه الكلي فلا بد أن يكون متواطئا أو مشككا وقس على ذلك حال
المنقول فإنه يجوز جريان هذه الأقسام فيه فيجوز أن يكون معنيا
المنقول عنه والمنقول إليه جزئيين أو كليين أو أحدهما جزئيا والآخر
كليا نعم المنقول والمشترك متقابلان فلا يجتمعان وكذا الحال بين
الحقيقة والمجاز ... للحركة في السلك ... العلى أن
يقال للحركة حول الشيء ... للانتقال بالاصطلاح العلمي

كثرت الاستعمال على حسب الشعو بما وترتب الرحمة على الاشعار قوله

لما الحقيقة الخ حمل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول مأخوذ من حق الشي

باحد المعنيين الذين ذكرهما ان رجح وجب لكن يجعل التاء للنقل

من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة والنطيحة او يجعل لفظ الحقيقة

في الاصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور كما في قولك مررت

بقبيلة بني فلان وجاز ان يؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابت والتاء

في التاء للتأنيث وهي شي مثبت في مقامه قوله هذا اشارة الى المعنى

قوله معلوم الدلالة قوله اشارة الى المعنى الثاني قوله فقد جاز كقوله

قوله فعلى هذا يكون المعنى معتدا بهما مستعملا بمعنى اسم الفاعل

ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد يوجه بان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن

معناه الاصلي الى معنى آخر هو محل الجواز قوله ومن الناس فيه تحقيق مار على

مشهور ذلكم قال الناطق موصوف بالفصيح والفصاحة صفة للنطق فيما تختلف

في المعنى وان صدقا على ذات والحد مع صدق الناطق على ذات اخرى

بدون الفصيح وكذا السيف موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة

مع ان السيف ... فبعد ظن الترادف في هذين المثالين والبعد منهما

بدل قول

حق

معناه

منها توهم الترادف وثانيهما ان النسبة بين مفهوميهما عموم من وجه كالحيوان والابيض
وثالثها ظن الترادف بين الصفة والموصوف انت ونبه بذكر كالانسان
والتفاوت بالاعتبار فهو والتباين باطلان ايضا الا انه ليس بذلك البعد
بالقلة فان منشأ الغلط في المتساويين توهم التوافق فيتوهم تحققه
كنفسهما فلما وجدوا ان كل مفردين متحدان في الذات كالحيوان والنا[طق]
متحدين في الذات مترادفان فاذا بطل الغلط في المتساويين كان
بطلانه في غيرهما اظهر ... لانه اما ان يصح السكوت عليه
... الاول الخبر ان تعال لانه لما زال لقصد المخاطب فائدة
تامة اي يصح السكوت عليه بحمل صحة السكوت تفسير الفائدة
التامة حتى لا يتوهم ان المراد بالفائدة ... الفائدة الجديدة
تحصل للمخاطب من المركب التامة فيلزم ان لا يكون مثل قولنا
فوقنا وغيره من الاخبار المعلومة للمخاطب مركبا تاما اذ لا يحصل
للمخاطب فائدة جديدة ... ولا يكون مستنبطا ... التعبير بصحة
السكوت اذ فيه نوع ابهام ايضا ثم قال الشارح بصحة السكوت
على المركب ان لا يكون ذلك المركب مستندا بحكم اللفظ الى ...

انه تامة

التامة

المحكوم عليه للمحكوم به بحونا العكس فلا يكون المتى اصح منتظر اللفظ

اخر كانتظاره [illegible] للمحكوم عليه

عند ذكر المحكوم [illegible] وقد رث رأى ان المراد بالاستفتاح اي ذا لا

والانتظار المتعين ما ذكرناه بقوله كما اذا قيل زيد له وجه لا يحمد

لك يقال [illegible] يلزم ان يكون مثل [illegible] ضرب وكما نعا للآن المخاطب

ينتظر [illegible] ان يبين المضروب ويقال عمرو والى غير ذلك من المفعول

كالزمان والمكان [illegible] بمجرد النظر الى مفهوم ممتنعا [illegible] لذا

جردنا النظر الى مفهوم المركب تقطع النظر عن خصوصية المتكلم بل [illegible]

ذلك المفهوم وننظر الى محصل مفهومه وما بينه كان عند العقل محتملا

للصدق والكذب فلا يرد ان خبر الله [illegible] ولذا خبر رسوله [illegible] لا يحتمل

الكذب لانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية المتكلم ولاحظنا محصل

مفهوم ذلك الخبر وهو ثبوت شيء لشيء او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق

والكذب عند العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء

وغيره من البديهيات التي يجزم العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة

لا يحتمل عند الكذب [illegible] جازم بصدقه وحاكم بامتناع

للمحكوم به وعند ذكر المحكوم عليه لا

انتظاره

المتعين

صدق محض

بامتناع كذبه فعلم انا اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك الانشائيات
ونظرنا الى محصل مفهوماتها وما يساويها وجدناه اما ثبوت نسبة او سلبه
عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل
ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظرا الى ما يفيده ومفهومه مع
قطع النظر عما عداه اما خصوصية مفهوم ذلك المخبر فلا اشكال في
ان الانشاء باسرها محتملة للصدق والكذب ومنها سؤال مشهور وهو
ان تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لان الصدق
مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة للواقع والجواب ان الدور
انما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم واما اذا فسر الصدق
بمطابقة النسبة الايقاعية والانتزاعية للواقع والكذب بعدم
مطابقتها للواقع فلا دور اصلا ومنها اعتراض على الاخبار الدالة
على طلب الفعل فانه اعترض عليه بان الكلام في تقسيم المعنى
فلا يكون تلك الاخبار داخلة في مورد القسمة وكيف تخرج عنه بدلالة
بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانشاء هنا غير تلك الاخبار
وهي مستعملة في طلب الفعل بطريق المجاز على سبيل التي فيلو

داخلة في الثلث لكن قد اشتملا على مباحث اللفظ تمتى مجازيته قد
تعود امر الثلث الفاظها الى الفعل اخبار ولكمال في بنيه الاستعمال طلبا

معانيها

قوله لكن للفهم ادرج الاستفهام في قول قيل عليه كيف يصح ادراجه
في التنبيه مع ان الاستفهام دال على طلب والثلثة بالوضع وبعينه
ما الدال على طلب والثلثة وضعية واجيب بان الاستفهام وان دل

الفعل

بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج
في القسم الاول الذي هو دال بالوضع على طلب الفعل بل في التنبيه الذي
هو ما لا يدل على طلب الفعل والثلثة وضعية ولقائل ان يقول
الفهم وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو انفعال او كيف لكنه فعل في
عرف اللغة من الافعال الصادرة عن القلب والمتبادر من
الالفاظ معانيها المفهومة منها بحسب اللغة فيصدق على الاستفهام
انه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في التنبيه وايضا المطلوب
بالاستفهام هو تفهيم المخاطب للمتكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم
والتفهيم فعل حقيقة فيلزم ما ذكرناه فان قلت التفهيم ليس فعلا
من الافعال الجوارح والمتبادر من لفظ الفعل اذا اطلق هو الاعمال

مدرك
هو

سؤال الصادر منه عن الجوارح قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون
قولك نهني وعلمني ونحوها [...] امرا وهو باطل قطعا انتهى ولم يعثر لمن سبقه
الى هذا الايراد قد يقال الاستفهام يتنبه للمخاطب على ما في ضمير المتكلم
من الاستعلام فالمناسبة للهمزة مرعية وبهذا يندفع ما ان المفهوم من
من الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب انتهى [...] حاصل مسئله
الاستعلام فاذا لوحظ المفهوم يكن تلك المناسبة مرعية والامر
في ذلك سهل قوله والنهي تحت الامر بناء على ان المطلوب هو كف
النفس له قوله وذهب جماعة من المتكلمين الى ان المطلوب بالنهي
ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل
فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله بل المطلوب هو
كف النفس عن الفعل وحينئذ يرجع النهي الى الامر لان المطلوب بهما
هو الفعل الا ان المطلوب بالنهي فعل مخصوص هو الكف عن فعل اخر
وحينئذ يمكن اندراجه في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه بان يقيد الامر
بانه طلب فعل غير كف كما فعله بعضهم وذهب جماعة منهم الى ان
المطلوب بالنهي هو عدم الفعل فهو مقدور للعبد باعتبار استمراره [...] لان الفعل

عدمه

الفعل فيتردد استمرار عدمه ولذا ان لا يفعل فهو مستمر وح لا يكون

النهي ... تحت الامر لو ... فلا حاجة الى ... طلب ...

طلب الفعل للدخول مثلا والطلب الامر وطلب ...

طلب الترك

مشهد جا

الفعل وطلب تركه وقد عرفت ان الاستفهام ...

للفعل وكيف ... والمطلوب من الغير اما فعله ... على ...

مع عدمه على راي اخر وليس المطلوب بالاستفهام هو العدم

لان يكون هو الفعل او المقدور وغيرهما اتفاقا فالاولى

الانسب ... دال على طلب الفعل دلالة وضعية ...

الفهم هو حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه

واما لان يكون الفهم حصول شيء في الخارج او عدمه ...

مع الاستعلاء امر والثاني مع الاستعلاء نهي ...

بالحقيقة لئلا ينتقض بنحو علمني وفهمني فان المقصود منهما ...

والتعلم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول ...

وهذا الفرق يحتاج الى تامل صادق مع توفيق الهي و...

انما

... للمعاني اي الصورة الذهنية من حيث ... وضع ...

بل إنما الألفاظ حاكية قوله يعني إما متصل كما هو الظاهر من عين بغير إذا قصد

أي المقصود وإما مخفف يعني بالتشديد اسم مفعول منه أي المقصود

[illegible] فهو المطلق على الصور الذهنية من حيث هي أي من حيث

إنها يقصد من اللفظ وذلك إنما يكون بالوضع إلا أن الدلالة

العقلية أو الطبيعية ليست معتبرة كما عرفت إلا أن الدلالة تلك

فإن من حيث الوضع بإزاء الألفاظ وقد يكتفى [illegible]

الصورة الذهنية بجميع جهاتها إلا أن تقصد باللفظ [illegible]

[illegible] لفظ أو المعنى المناسب [illegible] هو الدال [illegible]

[illegible] الإفراد والتركيب بالأصل وعلى الثاني إصلاحية الإفراد

والتركيب [illegible] فإن [illegible] يعني ليس المراد من المعنى المفرد

يكون بسيطا لا أجزاء له ومن المعنى المركب ما له أجزاء بل المراد [illegible] من

لفظه مفردا ومن المعنى المركب ما يكون لفظه مركبا فالإفراد والتركيب

صفتان للألفاظ أصالة وبوصف المعنى بهما فيقال المعنى المفرد ما يستفاد

من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب والعبارة

المعنى المركب [illegible]

ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه اي المعنى المفرد ما لا يستفاد جزؤه من جزء
لفظه سواء كان هناك للمعنى واللفظ جزء او لا بكون كل منهما جزء او يكون
لاحدهما جزء دون الآخر قوله وكل مفهوم اي وكل ما يحصل للعقل اي ما حصل
في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع عند العقل فرض صدقه على كثيرين
فهو الجزئي كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استحال فيه فرض صدقه
على كثيرين والا وان لم يمتنع بمجرد حصوله فرض صدقه على كثيرين
فهو الكلي فما الكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالته قوله اي من
حيث انه متصور اقول لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من
الشركة هو نفس تصوره نبه على ان المراد منع ذلك المفهوم من
حيث انه متصور . وقد وقع في بعض النسخ ... منشأ هذا السهو
ان القوم قد يصفون اللفظ بالكلي والجزئي والكائن بالوصف فيقولون
اللفظ اما ان يمتنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو
الجزئي كزيد او لا يمتنع فهو الكلي ... قوله وانما قيد بنفس التصور
اقول بريئته لغيابها على مفهوم ما لا يمتنع من وقوع الشركة بفهم ...
[illegible] عن اللغوي امتناع الاشتراك

منه
بنفس تصوره

اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم ان يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في حد الجزئي ... بالتصور علم ان المراد منه في العقل من الاشتراك اي يمتنع العقل من ان يجعله مشتركا بين كثيرين ممتنع عنه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي واما التقييد بالنفس فيكشف عنه دخول مفهوم واجب فيه اذ لو لاحظ العقل مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل ح لا يمكن فرض اشتراكه ... يحصل بمجرد تصوره وحصوله في العقل ممكن للعقل فرض اشتراكه

وكذا الكليات الفرضية ... اي ... التي لا يمكن صدقها على نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللاشيء فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء منهما انه لاشيء وكذا اللاممكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق في نفس الامر انه ممكن عام فيمتنع صدق نقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكذا اللاموجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه

موجود فيه وكل ما في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن
صدق نقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع
صدقها على شيء لا يمتنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك
بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن
شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبر العموم في التقسيم الى
الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل
الاشتراكها وعدم امتناعها عنه وجعلوا امثال مفهوم الواجب ونقائض
المفهومات الشاملة لجميع الاشياء اللازمة والى جنبه المحضة
والمفروضة داخلة في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا احوال
المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر
وعدم امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلة في الجزئيات
بناء على ان مقصودهم التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك
انما هو باعتبار حصولها في الذهن [illegible] لا باعتبار
احوالها الذهنية بحسب المذهب لما هو مخصص ومن هنا يعلم
ان ما قيل من ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الكلي والامكان

اجل

فكل واحد منهما كلمات يعلم ان افراد الكلي الذي تحقق منها بالخارج
لا يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر بل من افراده ما يمتنع صدقه
عليها في نفس الامر كما هو معلوم في واجب الوجود يمتنع صدقه على غيره
على اكثر من واحد والكليات الفرضية يمتنع صدقها في نفس الامر
على شيء واحد فضلا عن ما هو اكثر منه فالمعتبر في افراد الكلي ان يكون
فرض صدقه عليها اذ بهذا القدر يتحقق كليته وكون تلك الافراد
محققة في نفس الامر بالكلية في نفس الامر فالمراد ان يصدق عليه ذلك
الكلي في نفس الامر لو امكن صدقه عليه فيها وسنتكلم في افراده
الكلية الذي علمت منها في مباحث بعض مفهومات القضايا المحصورة
فلو لم يعتبر نفس الامر [illegible] متعلق بقوله لان من الكلي
ما يمتنع الشركة فيه غالبا [illegible] اشارة الى ان بعض الكليات
ليس جزء الجزئيات كالحد والعرض العام واما الكلية انما هي
اجزاء الجزئيات فان الجنس والفصل جزء لما تحته النوع والنوع
جزء الشخص من حيث هو شخص والنوع تمام ما تحته [illegible] وكليته انما
يكون بالنسبة الى الجزئي [illegible] لا يخفى ان [illegible] كما يفهم

تمام ماهية افراد الكلي

قال

الكلي بالقياس الى الجزئي الاضافي فكل واحد منهما متقابلين للاخر وموضع الجزئي الاضافي هو المندرج تحت شيء وذلك الشيء يكون منا ولا لذلك الجزئي ولغيره فالكلية والجزئية الاضافية مفهومان متضايفان لا يعقل احدهما الا مع الاخر كالابوة والبنوة واما الجزئية الحقيقية فمن تقابل الكلية تقابل العدم فان الجزئية منع فرض الاشتراك مما يصدق على كثيرين والكلية عدم المنع فالعلي ان نذكر وجه التسمية في الكلي والجزئي الاضافي ثم يقال وانما سمي الحقيقي الجزئي الحقيقي بانه اخص من الجزئي الاضافي فاطلق اسم العام على الخاص وقيد الحقيقي لما سيذكره وهو ... اي ... بالجزئيات وذلك لان الجزئيات انما تدرك بالحواس اما بالحس الظاهرة او الباطنة وليس الا حاس ما يؤدي بالنظر الى الحس الاخر بان الحس محسوسات متعددة ومترتبة الى وجه يؤدي الى المحسوس الاخر بل لا بد لذلك المحسوس الاخر من احساس على حدة وذلك ظاهر من يراجع الوجدان وكذلك ليس ترتيب المحسوسات موديا الى المجهول الكلي لنظر فالجزئيات مما لا ينفع فيها النظر وكرا اصلا والذي مما يحصل بالفكر والنظر فبحث كاسبة والمكتسبة فلا غرض للمنطقي متعلق بالجزئيات

كالابوة والبنوة

لانتقض ...

وذلك

لان ... ولو ...
... لذلك ...

بالجزئيات فلا بحث لهم عنها بل لا بحث عن الجزئيات في العلوم الحكمية
اصلا وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس بها يبقى
ببقائها والجزئيات متغيرة ومتبدلة فلا يحصل من ادراكها كمال يبقى
ببقاء النفس ولان الجزئيات غير منضبطة لكثرتها وعدم تناهيها
في حد نفسها فوجود الملك بتفاصيلها فلا يبحث المنطقي عنها
فان قلت قد ذكر منها الجزئي الحقيقي وسيذكر الجزئي الاضافي ايضا
فيها وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي قلت ما ذكره منه هو مفهوم
الجزئي الحقيقي بينا انه مفهوم كلي واما ما بان النسبة بين المعنيين
بيان ذلك واما الجزئي الاضافي فان كان كليا فالبحث عنه لكونه كليا
وان كان جزئيا حقيقيا فلا بحث عنه واما البحث عن مفهومه وبيان القسمة
فليس بحثا عنه لان البحث بيان احوال الشيء واحكامه لا بيان مفهومه
قوله وربما يقال الذاتي على ما ليس بخارج [illegible] اي على الماهية
الذاتي بهذا المعنى الماهية لا يناسب بحثا عن نفسها فتناول الجزء
[illegible] المنقسمة الى الجنس والفصل واما الذاتي بالمعنى الاول اي الداخل
في الماهية فمختص بالجزء فقوله وربما اشارة الى ان اطلاق

على المعاني الكلية لشمول الاجزاء من تحققها بحيث يمتاز بها بعض عن بعض
او نقول يعني ان افراد الشيء لا تشتمل على الكل الذي يوجد من تحقق
موجبة للمنع عن قبول وقوع الاشتراك فيلزم تلك العوارض مميزة
ما بينه تلك الافراد لكونها [illegible] بها بعضها عن بعض
فيكون للشيء بتمام ماهية كل فرد من تلك الافراد وقولنا مختص
بالمفارق [illegible] الذي يخرج الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج النوع
العام ايضا مطلقا ويخرج الفصول البعيدة كالحساس والنامي وقابل
الابعاد ويخرج ايضا خواص الاجناس كالماشي فانه وان كان خاصة ما
بالقياس الى الشيء مثلا لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان واما القيد
الاخير فيخرج ما يقال في جواب ما هو ويخرج الفصول مطلقا قريبة كانت او بعيدة
ويخرج الخواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الانواع او الاجناس
فكان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الاخير اولى واما
اخراج النوع العام فقد قيل اسناده الى القيد الاول اولى وانما اسند
الى الثاني رعاية للاندراج مع ما فيه المشاركة [illegible] في نوعيته في
[illegible] تلك الاخراج بقيد واحد قوله لانها لا يقال في جواب ما هو

ما هو. قوله: وأما العرض العام فلا يقال في جواب ما هو لأنه ليس تمام ماهية

لما هو عرض عام له ولا في جواب أي شيء هو لأنه غير مميز لما هو عرض عام له

وأما الفصل والخاصة فلا يقالان في جواب ما هو لأنهما ليسا تمام ماهية

لما كانا فصلا وخاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو لأنهما مميزان. والفصل

يقال في جواب أي شيء هو في جوهره والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه

وأما النوع والجنس فيقالان في جواب ما هو أما النوع فلأنه تمام الماهية له

متفقة الحقيقة وأما الجنس فلأنه تمام المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة

وسيتضح عليك تفاصيل هذه المعاني. قوله: لفظ الكلي بمعنى أن

المقول على كثيرين يغني عنه. وذلك لأن مفهوم الكلي هو مفهوم

المقول على كثيرين بعينه إلا أن لفظ الكلي بدل جملة [illegible]

لفظ المقول. قوله: لتفصيله للاشتمال مفهوم الكلي هو الصالح على كثيرين بحسب [illegible]

لأن يحمل بالعرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما دل

مقولا على كثيرين بالفعل فلا يغني عنه لأن ولكن المقول

بالفعل على الصالح لأنه يقال على كثيرين بالالتزام ودلالة الالتزام

ليست معتبرة في التعريفات لأنا نقول [illegible] المقول على كثيرين في [illegible]

على كثيرين

المقول

الكليات الا الصالح لان يقال على كثيرين ونريد به المقول

بالفعل ليخرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس

لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا يكون مقولة بالفعل

بل بالصلاحية فيكون المقول على كثيرين معنى الكلي بعينه قوله فالتخصيص

بالنوع الخارجي ينافي ذلك اقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة

ولا حقيقة الا للموجودات الخارجية فيلزم التخصيص بالنوع الخارجي

قطعا قلت ما هو سؤال عن الماهية [illegible] وهي اعم من ان

يكون موجودة في الخارج [illegible] فكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي

مع وجوب انحصار الكلي في الخمسة فان المفهومات الممتنعة يوجد كثير من افرادها

المتفقة في تمام ماهيتها كالعنقاء مثلا لا يندرج في جنس النوع قطعا فلو

خرج حينئذ عن حصر الكلي في الاقسام الخمسة فلا يكون ان يقال المعتبر في الكلي

ان يكون موجودا في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكلي

يتناول الموجود والمعدوم والممكن والممتنع وسيأتي تقسيم الكلي بحسب الوجود

في الخارج الى هذه الاقسام نعم المقصود الاصلي معرفة احوال الموجودات وفي

الدلالة لا تندرج في معرفة احوال المعدومات الا انها توابع الفن سامحنا الجميع مفهو

المفهومات موجودة او معدومة ممكنة او ممتنعة والمقصود الاصلي
من الفن ان يستعمل في معرفة احوال الموجودات وقد يستعمل في معرفة
المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة يحتاج
اليها في معرفة احوال الموجودات الحقيقية فلذلك قيل لولاه لما
بطلت الحكمة قوله وبين اخر هذا القيد احتج كون الجزء تمام المشترك بين الماهية
وبين نوع اخر كاف في كونه جنسا فانه اذا كان الجزء مشتركا بين
الماهية وبين نوع اخر فقط وتمام المشترك بينهما كان جنسا قريبا
والفاني الجزء مشتركا بين الماهية وبين نوعين اخرين او الانواع
اخر كان ... للماهية والفاني تمام المشترك بينهما
بين احد النوعين او الانواع كان جنسا بعيدا لها فالمعتبر في مطلق
الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الاخر سواء
كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما شارك الماهية في ذلك الجنس
اولا او ستطلع عن قريب على هذا المعنى فقوله او لا يكون هذا انه
الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع اصلا
قوله اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه اقول ...

تمام المشترك بين الماهية وبين نوعين الاخرين او الانواع الاخر كان جنسا بعيدا

قوله الجزء المشترك الذي لا يكون ورائه جزء مشترك بينهما قوله وهو
الكلام وقع في البين اقول يعني قوله وربما يقال ولما تفسير تمام المشترك
بما ذكره اولا نعم لا بد منه قطعا قوله لانه مقول على واحد فيقال هو عين
اقول كون الجزئي الحقيقي مقولا على واحد انما هو بحسب اللفظ واما بحسب المعنى
فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا ومحمولا على شيء اصلا بل يقال ويحمل عليه المفهومات
الكلية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف لا والحمل على نفسه لا يتصور قطعا اذ
لا بد في الحمل الذي هو النسبة [illegible] لا يكون بين
امرين متغايرين وحمله على غيره [illegible] الى ما منع لا يصح ايضا
ولهذا قولك هذا زيد فلا بد فيه من التاويل لان هذا ان رد الى الشخص
المعين فلا بد ان يريد بزيد ذلك الشخص والا فلا حمل من حيث المعنى كما
عرفت بل يريد به مفهوم مسمى بزيد او صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي
وان فرض انحصاره في شخص واحد فالمحمول الجزئي المقول على غيره لا يكون
الا كليا قوله ولقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع اقول قد يخرج به
ايضا فصول الانواع وخواصها لكن القيد الاخير الجنسي مع خواص ما هو يخرج
الخواص والفصول مطلقا فلذلك جعله مخرجا لها وانما الوجه العام

العام فلا يخرج الا بقيد المحجور تقوم رتبة القلبات

لا يخفى عليك ان النقوا عن القلبة لا تمتنع عند المبتدي الا بالامثلة

الجزئية فلذلك ترى كتب الفنون مشحونة بالامثلة الا كل المتبدي

المبتدي فاصحاب هذا الفن ذكروا في مباحث الاسئلة جزئية فاوردوا في

القلبات امثلة من القلبات المخصوصة وفي ترتيب ...

الفصل كلمات مخصوصة مرتبة لما بينه قوله الجزئية ...

اقول قد عرفت ان المقسم يجب ان يكون تمام المشترك بين الاقسام

ومن جزئها فانه ان يكون تمام المشترك بالقياس الى ... فانا

فيه اولا فالعول ... يكون جوابا عن الا بنه ومن جميع ... فيه

فيه فيكون الجواب عن الا بنه وعن ... فيه هو الجواب

... وعن جميع ... [redacted]

[redacted] ... فيها والثاني

اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ما ... فانه

يقع جوابا عن الا بنه وعن بعض ... فيه بعض ...

الجواب عن الا بنه وعن بعض ما ... فيه عن الجواب ...

فصول

بعض آخر وهذا ليس حسابعيدا او الضابطتي موقوف على البعيد لان
يعتبر وجود الجوهر ان مع الجميع المشتركات وينقص منه ولعدم ما يقتضي
فهو مرتبة البعد واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة ولعقد
وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من جنسه القريب الذي
هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالارادة و
ان الجسم جنس للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة و
جنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلث مراتب
وللحيوان بمرتبتين وللجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم وكل
ذلك ظاهر بالتامل الصادق واعلم ايضا انه قد يعرف للاجناس
كما لا يجب بل يجوز ان يتركب ماهية من جنس قريب لايكون فوقه
جنس وللتحقيق كما سيأتي عن قريب هذه المعاني مفصلا قوله ولا اخص
ل اي لا اخص مطلقا ولا من وجه والانحصار لجواز تمام المشترك
الذي هو الكل بدون الجزء الذي هو اخص منه مطلقا او من وجه
اذ لم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه ايضا ولك ان تقول
ولا اخص اي مطلقا ويحمل [illegible] ولا اعم متساويا [illegible] لا اعم مطلقا او من وجه

جنس

ومن وجه وان لم يكن اعم من وجه لم يكن اخص من وجه كما قيل عنده

والى اصل من وجه له خصوص باعتبار وعموم باعتبار فان نسبت له حصت

خصوصيته وادرجته فيما لزم من الاخص مطلقا وهو نوع نوع الكل

بدون الجزء وان نسبت [illegible] اعتبر عمومه وجعلته مساويا للملزم

مطلقا فيما لزم من وجوده بدون تمام المشترك نوعه فان نوع وجود

في النوع الاخر بدون تمام المشترك كيفما تعين العموم [illegible] قيل عنه

بخصوص تعين العموم للنوع على ان لا يكون تمام المشترك موجودا في

النوع الاخر الذي هو بازائه لجواز ان يكون تمام المشترك موجودا

ايضا في هذا النوع فيكون بعض تمام هذا المشترك اعم منه احدهما على

تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا

يصدق على نفسه اذ لا يكون الشيء فردا لنفسه بل الصدق على هذا النوع

فيكون له فرد واحد فيكون اخص واجيب بانا نفرض الكلام كذا

جزء المباينة اما ان يكون تمام المشترك منها ومن نوع [illegible] من

الانواع المباينة لها اولا والاول هو جنس والثاني اما

ان لا يكون مشتركا بينها وبين نوع ما من [illegible] لها فيكون فصلا لها

مميز الماهية عن جميع المباينات واما ان يكون مشتركا بينها وبين
نوع مباين لها وح لا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف
المفروض بل لابد ان يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فهناك تمام
مشترك هو بعضه وجزؤه فهذا البعض اما ان لا يكون مشتركا بين
تمام المشترك وبين نوع مباين له او يكون مشتركا فالاول يكون
مميز تمام المشترك عن جميع الماهيات المباينة له فيكون فصلا له
في الجملة والثاني ايضا اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين
نوع مباين له لا يجوز ان يكون تمام المشترك
بين الماهية وذلك النوع المباين لتمام المشترك والا لكان خلاف
واخلاف الفرض الاول لان ذلك النوع مباين للماهية فلابد ان
يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فهناك تمام المشترك الثاني ولا يجوز
ان يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع الذي هو مباين
تمام المشترك الاول مباين له فلو وجد فيه لكان محمولا عليه لان الكلام
في الاجزاء المحمولة فلا يكون مباينا له فاندفع بذلك كون تمام المشترك
الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قيل ان بعض تمام المشترك

المشترك الذي كالمعاقبة لما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك
الثاني وبين نوع مباين له ولا فان يكون فصلا للجنس الذي هو
تمام المشترك الثاني والاول لما ان يكون تمام المشترك بين الماهية
وبين هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض و
كما عرفت ولما ان يكون بعضا من تمام المشترك فهناك تمام المشترك
ثالث لكنه ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذا الثالث بعينه هو
الاول بان يكون بازاء الماهية نوعان مباينان لها [illegible]
[illegible] فيهما اي تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع
ولا يوجد ذلك اي تمام المشترك المذكور في النوع الاخر ولو
الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجود في كل من النوعين و
اعم من كل واحد من [illegible] المشترك فلا يكون فصل جنس هذا الاخر
[illegible] دفع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون الماهية و[illegible]
[illegible] ان لا يكون احدهما جزء الاخر ولا ثبت [illegible] فلا بد من ترك
الدليل والتمسك بدليل اخر وهو ان بعض جزء الماهية هذا المركب
تمام المشترك بينها وبين نوع من الانواع المباينة لها فاما ان لا يكون

فيه ثلث و

يكون

مشتركا بينها وبين نوع مباين لها كان مميزا لها عن جميع المباينات
واما ان يكون مشتركا بينها وبين غيرها لكن لا يكون تمام المشترك بينهما
فهذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ما عداها
اذ من جملة الماهيات ما هي بسيطة لا جزء لها فيكون هذا الجزء مميزا
للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فصلا
للماهية قال قلت فعلى هذا تنحصر اجزاء الماهية في فصل وحده
لان جزء الماهية لا يجوز ان يكون جزءا لجميع ما عداها لما ذكرتم فيكون
مميزا للماهية عما لا يشاركها فيه فيكون فصلا لها قلت لا يكفي
في كون الجزء فصلا للماهية مجرد تمييزه لها في الجملة بل لا بد ان لا يكون
تمام المشترك بينها وبين نوع آخر قوله او ينتهي الى بعض تمام مشترك
مساو له اقول الظاهر من العبارة ان الفصل ينتهي الى تمام مشترك
ب وهو بعض تمام المشترك قوله وان لم يكن لها جنس اقول وذلك
بان يتركب مثلا من امرين متساويين و [illegible] للماهية فيكون
كل واحد منهما فصلا لها لانحصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل بان
يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا او يكون كلها فصولا وسيأتي ذكره

مساوين

وذكر هذه الأشياء قول الكلام في أن الأجزاء المفردة لها أن يدخل في (فيه حد)
أن يكيف بعد الجسم النامي من الأجزاء المفردة مع كونه مركباً فإن السؤال
بأي شيء هو إنما يطلب به ما يميز الشيء في جملة ذاته وإن سئل عن الشيء
بأي شيء هو كان المطلوب ما يميزه في الجملة سواء ميزه عن جميع ما يشاركه أو
عن بعضها وسواء ميزه تمييزاً ذاتياً أو عرضياً فيصح أن يجاب بأي
فصل أريد قريباً كان أو بعيداً كالناطق والحساس والنامي وذي الأبعاد من
الأشياء وأن يجاب بالخاصة أيضاً وإذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح
الجواب بالخاصة وصح بالفصول المذكورة كلها وكذا إذا قيل أي شيء هو
في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول وأما إذا قيل أي جسم هو
في ذاته لم يصح الجواب إلا بما عدا القابل للأبعاد وإذا قيل أي
جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل ... والنامي وإذا
قيل أي حيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب فإنه كما أن الجنس العالي
والفصل الأخير إنما مثل بهما لامتناع تركيبهما من الجنس والفصل معاً
وإن لم يكن الجنس العالي جنساً عالياً ولا الفصل الأخير فصلاً أخيراً فإذا
فرض تركيبهما من أجزاء وجب ألا يكون تلك الأجزاء متناهية

وانما اعتبر القريب والبعيد اقول اعترض عليه بان الواحد بعينه
يمكن ان يميز للمفهومات كلها سواء كان مقتضيا للوجود اولا فلا يكون
تحقق الوجود مقتضيا لتخصيص البحث فالصواب ان يقال الانقسام
الى القريب والبعيد لا ينحصر في الفصول المميزة عن المشاركات ٢
الوجودية فان الماهية اذا تركبت من امور متساوية وكان تميز كل واحد
منها للماهية كتميز الاخر لها فلا يمكن جعل بعضها قريبا وبعضها بعيدا
والا يلزم الترجيح بلا مرجح فلذلك خص اعتبار الانقسام الى القرب
والبعد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية ويرد عليه ان الانقسام
اليهما منحصر في تلك الفصول ايضا فانا اذا فرضنا ماهية مركبة من
جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين كان كل واحد
من امرين المتساويين فصلا لذلك الجنس عن جميع المشاركات
الوجودية ومميزا لتلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية
فقد وجد احوال الفصل المميز عن المشاركات الوجودية مختلفة
في التمييز مع انه يمكن ان يقال الفصل المميز للماهية عما يشاركها
في الوجود انه مميز لها عن جميع ما هو فصل قريب لها وان مميزا عن

مميزا

عن بعضها هو فصل بعيد لها فالاولى الاقتصار على ما ذكره الشارح
فان تحقق الوجود لبعض زيادة الاعتناء به فربما يقتصر في بعض المباحث
على ذكره ونحن نحيل ما عداه على المقايسة واما التعريفات فانها
يشتمل لها النقل قوله فانه من مطارح الاذكياء وقد يجب الى الاشارة
على امتناع وجود الماهية المركبة من امرين متساويين لما يحصل انه
فيما بينهم ويطرحون عليه افكارهم ليبين المباحث الدقيقة التي بالفكر
ويتوسلون بتوضيحها او دفعها او يعني انه مما طرح فيه الاذكياء وتوقعوا
في الغلط كانه مزلقة تزل فيها اقدامهم او ... المتقدمين انه
الى ما في الدليلين من الاغلاط اما في الاول فلان لقائل ان يمنع
احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض وانما ذلك
في الاجزاء التي يجب تمايزها في الوجود الخارجي واما في الاجزاء المحمولة
فلا يحتاج اجزاؤها ... لا تمايز بينها في الوجود الخارجي فلعل ولئن
سلمنا جاز احتياج كل منهما الى الاخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم الدور
وجاز ان يحتاج احدهما الى الاخر دون العكس فلا محذور ولا يلزم
من التساوي في الصدق التساوي في الحقيقة وجاز ان يكون المطلوب

[illegible]

بالماهية فلابد من الاحتياج من احد الطرفين بدون الاخر ترجيح من
غير مرجح ولقائل الدليل الثاني فبان يقال انا نختار ان احد الجزء من صدق
جملة الجوهر وان الجوهر خارج عنه قولك ولا يكون للعارض تمامه
عارضا وانه مح قلنا استحالته ممنوع فان العارض للشيء بمعنى الخارج عنه
لا يجب ان يكون خارجا عن جميع اجزائه فان الفصل من ابوز فيه لي
الناطق لم يكن جنسه والجزء بل خارجا عنه وليس تمامه خارجا عنه نعم العارض
للشيء بمعنى القائم به لا يجوز ان يكون تمامه عارضا او بين المعنيين يكون
بعيد قوله كالعرضية المثلثة وفوقها كالثابتة بالفعل للالف وكالسواد
للزنجي من المسامحات المشهورة في عباراتهم والامثلة المطابقة
اي الفرد والكائنة بالفعل والاسود للالف الكلام في الكلي الخارج عن
ماهية افراده فلابد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها لكنهم
تسامحوا فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم من سياق
الكلام ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرناه بيان نحو افهامهما من
امثلة الكليات قوله فان ما يمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة
الا ان يمنع الانفكاك عن الماهية من حيث انها موجودة ايضا اقول فيه

قيل عليه ان قوله في الجملة يكون متعلقا بقوله يمنع كان المعنى
ان اللازم ما يمتنع في الجملة انفكاكه عن الماهية وح يدخل في اللازم
كل عرض مفارق اذ لا بد لثبوته للماهية من علة فاذا وجدت
تلك العلة كان ذلك العرض يمتنع الانفكاك عن الماهية وان كان
في الجملة متعلقا بالماهية على ما هو الظاهر يلزم [illegible] اللهم الا
ان يقال المراد به الماهية من غير تقييد بشيء فيرد ان الماهية من غير
تقييد بشيء هي الماهية من حيث هي هي فكيف ينقسم الى الماهية الموجودة
والماهية من حيث هي هي فالاولى ان يقال المراد بالماهية في تعريف
اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة
وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع انفكاكه من حيث
هي هي اولا فالاول اللازم للماهية وهو الذي يعبر عنه مطلقا اي في
الذهن والخارج معا والثاني اللازم الوجود اي اللازم الماهية الموجودة
اي في الخارج فقط لا مطلقا اقول ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه
عن الشيء اقول انما لم يقل الماهية وذلك لانه قسم الكلي بالقياس الى
ماهية افراده ثلثة اقسام احدها ان يكون الكلي نفس تلك الماهية

وثانيهما ما يكون جزءا لها وثالثها ما يكون خارجا عنها فلما قسم جزء

الماهية بالنسبة اليها الى جنس وفصل اراد ان يقسم الخارج العقلي

عنها بالقياس اليها الى اللازم وغير اللازم فان ذلك هو مقتضى سوق

كلامه قوله فهو الذي يقتضي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم

بينهما التحقيق اقول للبين في الجزم من تصور النسبة قطعا كما ان يقال المراد بينهما

ان تصوره مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في اللزوم قطعا

واما ان يقال تصورهما يقتضي تصور النسبة والجزم معا قوله كتساوي

الزوايا اقول اذا وقع خط مستقيم على مثله بحيث حدث عن جنبيه

زاويتان متساويتان فكل واحد منهما يسمى قائمة وهما قائمتان

هكذا فاذا وقع بحيث حدث هناك زاويتان مختلفتان في المقدار فالكبير

فالصغرى تسمى حادة والكبرى تسمى منفرجة هكذا واما المثلث

فهو الذي يحيط به ثلثة خطوط مستقيمة هكذا △ وقد دل البرهان

الهندسي على ان الزوايا الثلث التي في المثلث متساوية لزاويتين

قائمتين فتساوي الزوايا الثلث التي في المثلث للقائمتين

لازم لماهية المثلث سواء وجدت في الذهن او في الخارج لكن

لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث و
تصور الزوايا القائمتين بل لا بد هناك من برهان هندسي فوسطهما
اقول حاصله ان التقسيم الى البين وغير البين على ما ذكره ليس
بحاصر مع ان المتبادر من كلامهم ان اللازم البين منحصر فيهما من
نعم ان مقصودهم مع الامتناع الانفصال الحقيقي لم يات بما يفيد
لفوات الاصطلاح فالجواز توقفه على شيء آخر فهو بعينه ان
للازم البين لان لم يكن تصورهما كافيا في الجزم باللزوم بينهما وجب
ان يتوقف الجزم به على امر مغاير لتصورهما ولا يجب ان يكون
ذلك الامر الموقوف عليه هو الوسط بالمعنى المذكور بل يجوز
ان يكون شيئا آخر كالحدس والتجربة وتوضيحه ان المحتاج الى
الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفي تصور
طرفيه في الجزم به يكون قضية اولية فكانه قال اللزوم الذي ليس
البين واللازم اما بديهي اولي واما نظري كسبي فيجوز ان يكون
ان لا يكون نظريا ولا اوليا بل يكون بديهيا مغايرا للاول كالحدسي
والمتواتر والتجربي فمن اراد حصر اللازم البين في البين بغيره وجب

ان الاينحصر في معلوم غير البين المحتاج الى الوسط بل يكفي لعدم
يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافيا في الجزم باللزوم محتاجا
نظرا لاكتساب فيكون غير البين منقسما الى قسمين بعضها الى وسط
والى بديهي بقضية الى امر سوى تصور الطرفين والوسط قوله
وقد يقال البين الخ اقول هذا هو لازمه ما يدعي المفتقر في اللازم
اللازم الماهية فان لزوم شي لشي اما ان يكون بحسب الوجود الخارجي
على معنى انه يمتنع وجود الشي الثاني في الخارج منفكا عن الشي الاول
كالحدوث للجسم ويسمى لزوما خارجيا واما ان يكون بحسب الوجود الذهني
على معنى انه يمتنع حصول الشي الثاني في الذهن منفكا عن حصول
الشي الاول فيه وحاصله انه يمتنع ادراك الثاني بدون ادراك
الاول ويسمى لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث
هي هي على معنى انه يمتنع ان يوجد ماهية الموجودين منفكا عن ذلك
اللازم بل اينما وجدت كانت هي موصوفة به ويسمى هذا اللازم
لازم الماهية فان قلت اللازم الماهية من حيث هي هي يجب
ان يكون لازما ذهنيا لان الماهية لو وجدت في الذهن وجب

وجب ان يوجد ذلك اللازم فيه ايضا فيكون لازما للماهية
للثنائية ايضا فلا يكون بينا بالمعنى الاخص فالكون نصف من الي
اللازم البين بالمعنى الاعم وغير البين به والواجب في اللازم
ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت متصفة
والظاهر من ذلك ان يكون اللازم صفة مشعورا بها فان الماهية
المثلث اذا وجدت في الذهن كانت موصوفة بكون زواياه
مساوية لقائمتين ومع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بمعنى
المساواة المذكورة فضلا عن الجزم بثبوتها للماهية فمنهم من
كل ما كان حاصلا للماهية مدركة في الذهن يجب ان يكون مدركا
فان الماهية تكون مدركة تستحضر حاصلة لها ما كان مع انه لا يجب الشعور
وانه يلزم من ادراك امر واحد ادراك امور غير متناهية بل يجوز
ان يكون لازم الماهية بحيث يلزم من تصورها الجزم باللزوم معه
وان لا يكون كذلك فيعلم انقسام الى بين بالمعنى الاخص وغير بين و
يجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور اللزوم اي الماهية تصوره فيكون بينا
بالمعنى الاخص وان لا يكون بهذه الجهة والمعنى الاعم اعم من جهة الاول

بان المعنى الاول هو كون تصورهما كافيين في الجزم باللزوم والمعنى
الثاني هو كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم وهذا القدر يشعر
بان الاول اعم اذ ربما كان تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ويستلزم(?)
ولا يكون التصوران معا كافيين في الجزم باللزوم ولابد لنفي ذلك من
دليل نعم هو مشعر بان المعنى الثاني هو كون تصور الملزوم كافيا في تصور
اللازم مع الجزم باللزوم فان المعنى الثاني اخص من الاول بلا شبهة
لم يثبت بهذا التفسير كلامهم وقولنا فقط يخرج الخاصة والعرض العام
وكذا يخرج فصول الاجناس كالحساس وما فوقه لكن القيد الاخير يخرج الفصول
مطلقا اعني فصول الانواع والاجناس فلذلك [illegible] اخراج الفصول
للبعيد(?) يخرج النوع والفصل والخاصة خروج النوع بقيد الجنس(?)
لا يشعر فيه وكذا خروج فصل النوع كالناطق واما فصول الاجناس
اعني الفصول البعيدة للانواع فيخرج بالقيد الاخير وربما كانت
هذه التعريفات رسوما لحقائق الماهيات اما حقيقية اي موجودة في
الاعيان واما اعتبارية اي موجودة في الاذهان ولما الحقيقة فانه من
وراء اذهاننا [illegible] فيها غاية الاشتغال للاجناس الجنس بالعرض العام

العام ذو الفصل بالخاصة فيقصر التعريفين حدودها ورسومها المسماة
بالحدود والرسوم الحقيقية [illegible] وأما الاعتباريات فلا
إشكال فيها لأن كل ما هو داخل في مفهومها فهو ذاتي لها وإلا حسن
الانفكاك [illegible] وأما فصل لأن لم يكن كذلك وكل ما ليس بداخل في
مفهومها فهو عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها ورسومها المسماة
بالحدود والرسوم الاسمية حصلت مفهوماتها أولا ثم وضع
أسماؤها بإزائها كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مبحث الجنس من
كتاب الشفاء قوله فيكون في الجميع قوله في هذه التعريفات التي هي
تفاصيل لتلك المفهومات التي وضعت الأسماء بإزائها
حدودا اسمية للكليات لا رسوما اسمية لأنها لو كانت تلك التفاصيل
موضوعة لمفهومات أخر ملزومات [illegible] وهذه المفهومات لها
في هذه التعريفات لكانت رسوما اسمية لها قوله وفي مثل قولنا
قوله قد يستعمل الاسم [illegible] قد يذكرون النطق مكان [illegible]
الناطق والمنطق [illegible] على تلك القاعدة
على أفراد [illegible] بالمواطاة بل النطق يصدق على أفراده

نطق زيد ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة فيكون كليا بالنسبة
اليها اما بالقياس الى افراد الانسان فلانه نوع او الجنس منه للناطق
ومركب معه وكان المشتق او المركب كليا بالقياس الى افراده
لحمله عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك وضاحك وغيرهما وبعضهم
جعل الحمل ثلثة اقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل
التركيب ولما كان مؤدى الاخيرين واحدا كان جعلهما قسما
واحدا اولى فيكون اقسام الكلي ستة على مقتضى تقسيمه كما ذكره
من قسمه الى خمسة نظرا الى غاية الظهور لان المقسم بحيث لا يكون
معتبرا في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض عام
فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام
والمفارق اذا قسم ايضا كان القسمان المفارق الذي هو خاصة
والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام اللذان
وقعا قسمين للازم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا
قسمين للمفارق فاقسام الكلي الخارج اربعة على مقتضى
تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسم اولا

لولا الى الخاصة والعرض العام ثم تقسيم كل واحد منهما الى اللازم
والمفارق فيطرح انحصار الكلي في الخمسة وقد يعتذر للمصنف
بان اللازم ينقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص
بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها وكذا المفارق ينقسم اليهما
بعد الاعتبار ايضا فعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق
بالخصص بماهية واحدة وان مفهوم العرض العام فيهما [illegible]
بها بل يعمها وغيرها فتفرع تحصل الاقسام المذكورة الى معنى
مطلقين بوجه كلي منهما الى اللازم والمفارق وانحصار الكلي
الخارج منحصر فيهما فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الاقسام ثلثة
وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الى خمس فالشارح
رجع نظرا الى الظاهر وحكم بعدم صحة التفريع والمصنف كان نظره الى زبدة
الاقسام في المآل ولذلك فرع على تقسيمه الانحصار في خمسة
في مباحث الكلي والجزئي ذكر الجزئي منها على سبيل التبعية اذ قد سبق
ان ليس لصاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا يبحث
عن احوال الجزئيات لكنه تصور مفهوم الجزئي المقيد الذي

اللذين سنذكره وتبين النسبتين مفهوميهما للتصوير وربما
وبين النسبة بين الاضافي والكلي ايضا توضيح التصوير قوله لا كان
يكون ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه ثم الامكان هو الامكان
العام مقيدا بجانب الوجود ويقابل الممتنع كما ذكره ويتناول الواجب
كما سنذكره فيخرج قوله اولا كالباري تعالى ظاهره ان يقال لم لا يراد
بالامكان الامكان العام كان شاملا للممتنع لا مقابلا له لان
الامكان العام هو سلب الضرورة عن احد الطرفين والممتنع
كذلك لسلب ضرورة الوجود فيه وان اريد به الامكان الخاص
فلا يندرج تحته الواجب والحاصل ان الكلي اما معدوم في الخارج
وهو قسمان ممتنع الوجود فيه وممكن فيه واما موجود فيه غير متعدد الافراد
وهو ايضا قسمان واما موجود متعدد الافراد وهو ايضا قسمان
فانحصر اقسام الكلي في ستة قوله كالكواكب السيارة السبعة
قوله كالنفس الناطقة هذا مثال للكلي المتناهي الافراد و
غير متناهي الافراد وما وقع في المتن من الكواكب السبعة السيارة
والنفوس الناطقة مثالان للافراد الكليين المذكورين

على

على مذهب بعض يعني على مذهب من قال بعدم العالم فان المقوس الجوهري
عقلي الابدان غير متناهية العدد حينئذ فلذلك فانه لو كان المفهوم من احدهما
اي الحيوان والكلي فانه اذا ظهر التغاير بين مفهوميهما ظهر التغاير بين كل
واحد منهما وبين المجموع المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم الحيوان
الجنس الجوهر القابل للابعاد النامي الحساس المتحرك بالارادة
في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير مانعة من الشركة
المسمى بالكلية الى ذلك المعروض في العقل الشامل لو ان
للثوب في الخارج فاذا اشتق من البياض الابيض المحمول
بالمواطاة على الثوب كان هناك معروض هو الثوب وعارض
هو مفهوم الابيض ومجموع مركب من المعروض والعارض كذلك اذا
اشتق من الكلية الكلي المحمول بالمواطاة على الحيوان كان هناك
ايضا معروض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم الكلي ومجموع مركب
من المعروض والعارض وكما ان مفهوم الابيض من حيث هو ليس
عين مفهوم الثوب وللعوارض بل هو مفهوم خارج عنه صادق عليه
يحمل على الثوب وعلى غيره كذلك مفهوم الكلي ليس عين مفهوم الحيوان

ولا يراد بل الموجود في الخارج منه وصالح لان يحمل على الحيوان وعلى جزء
من المفهومات التي لو وجدت لكانت في العقل فيكون فالاول اي الحيوان مفهوم
الحيوان من حيث هو قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو
كليا طبيعيا فعلى هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان
من حيث هو جنسا طبيعيا فالفرق اذن بين مفهوم الكلي الطبيعي
ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان يقال ان مفهوم الحيوان من حيث
هو معروض لمفهوم الكلي وصالح لكونه معروضا كلي طبيعي ومن حيث
هو معروض لمفهوم الجنس او صالح لكونه معروضا جنس طبيعي فقد حصر
في الطبيعي والعقلي للكلي المنطقي انما سمي به لانه اخذ مفهوم
الكلي من حيث هو لا يشار به الى مادة مخصوصة ولو زخلية فكان
ليكون ذلك الالفاظ عامة بل مستعملة في جملة مفهوم الكلي
او العقلية لما هي مبداه اي مبدأ الكلي وما المبدأ وما يشتق
منه فان نسبة الكلية الى الكلي كنسبة العربية الى العارب
والكلي الطبيعي موجود في الخارج اي قد يكون موجودا فيه لا
ان كل كلي طبيعي موجود في الخارج لان من الكليات الطبيعية ما هو ممتنع

فمنه الوجود فانه مشترك الباري تعالى وما سواه موجود ولكن كما عنه [illegible]
مشترك [illegible] ان له البحث عن وجود الشيء بالطبع [illegible]
الغير وهي من مسائل الحكمة الالهية فلله تعالى [illegible]
بيان وجود الطبيعة لجعله اولى [illegible] الموجودة والوجود [illegible]
في الفلسفة [illegible] عن كلام الباقين او [illegible]
الكلام والمنطق فلذلك البحث [illegible] الدال [illegible]
قال لم يصدقا على شيء [illegible] متباينان [illegible]
والله تعالى بالاتفاق [illegible] على شيء [illegible]
والحق [illegible] قال [illegible] ان يكون من [illegible]
[illegible] على [illegible] وهو [illegible]
وان لم يجعله من المتباينين [illegible]
بتخصيص الدعوى بالعلمات [illegible]
من الاشياء [illegible]
بمنع [illegible] الله على [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] اللذان [illegible]

بالانقسام الدائم وبعض الفوائد انما هو بقصد الطائفة الشريفة
وبحسب الاغراض المطلوبة من الفن والغرض المهم في القضايا الموجبة
بل في القضايا الموجهة اشارة الى الضرورة وقس في نفس الامر
على شيء مما ذكرنا الا يمكن للدوام التحقق في هذه الانقسام مع رعاية
تلك الاحكام قوله فان صدقا معا فمتساويان وبيان التساوي المعتبر فيهما
صدق كل منهما على جميع الافراد الاخر واللازم من ذلك ان يصدقا
معا في زمان واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع امتناع
اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما هو بين النائم
في الجملة اي في وقت ما والمستيقظ في الجملة فالنائم في حال نومه
يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في حال
النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال يقظته انه نائم في الجملة وان
لم يصدق عليه انه نائم في حال اليقظة فالمتساويان ويصدق كل منهما
على جميع الافراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق
المعتبر في العموم مطلقا ومن وجه قوله وانما اعتبر النسبة بين الكليين
اقول يعني ان الكليين يمكن فيهما النسب الاربع على وجه انه يوجد

يوجد كليان مخصوصان بينهما تباين وكليان آخران بينهما ت ود
على هذا فقد يتحقق في الكليين مطلقا الاقسام الستة واما الكلي
والجزئي فلا يوجد فيهما الا قسمان فقط دون الآخرين الا قسم واحد
فلو قال المصنف منها ونبّه الى اخر الاقسام لم يتما توهم تحقق جميع
هذه الاقسام الستة في كل واحد من الاقسام الثلاثة فيهم دال
الكليان علم انه يعين حال القسمين الآخرين كذلك وانما قلت انه
المتباينين متساويان قلت فيه علم فيما ذكر عدم جريان الست فيهما
لكن لم يعلم ما وقع فيهما من تلك الست فلم يعلم وجه ما نسب اليه في
النقات على ان المقصود النقلي معرفة احوال نسبة الكلي بنوعيها
مع بعض هو لتعاضي المكلين الا مشابهة بين الامرين فلت بها التفا
وبين الكاتب جزئيان متساويان والكليان متباينان فلت النقا
الصادر بين الضاحك بين ما نسب بين الكاتب جزئيان
جزئيان متباينان والكليان الصادق بمعاني المثل فلت ليس بهما
اللغوي حقيقة واحد يتوارد عليها الضمير كالصادق
بالضاحك وعلى الصادق بالكاتبة وذلك لم يعد الجزئي الحقيقي

تعدد حقيقيا ولم يتغاير تغايرا حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير بحسب الاعتبار
والكلام في الجزئيين المتغايرين تغايرا حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة
المنع عندي واحد الشبهات متعددة ولو عد جزئي واحد بحسب الحيثيات
والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان لا يكون الجزئي الحقيقي
كليا فانا اذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب وهذا الضاحك وهذا الطويل
وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات متعددة يصدق كل
واحد منها على ما عداه من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا
من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعا وامثال هذه الاعتراضات
تخيلات لا تعلم بها احد العاقل ولا يفصح بهذا الذي الى صنف نعوذ بالله
من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا والقائل ان يقول بعض الانسان
ليس بلا ناطق لورود عليه ان صدق بعض الانسان ليس بلا ناطق لا يستلزم
صدق بعض الانسان ناطق لما سبق من ان السالبة المعدولة
المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول الا ترى ان صدق قولك ليس زيد
بلا كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب لجواز ان يكون زيد معدوما
فلا يكون كاتبا ولا لا كاتبا والسر في ذلك ان الايجاب يستلزم وجود

تعقب ... [illegible]
بكل من بعض ... [illegible]
بعض ... [illegible]
... بعض ... [illegible]
... [illegible]

وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم وجودي او عدمي لشيء
يستلزم وجود ذلك الشيء كما لا يخفى فان قلت هذا كان
الموضوعة موجودا [illegible] المورد [illegible] وموجبة الموصلة [illegible]
كما في [illegible] والحال فيما نحن فيه كذلك [illegible] صادق على
موجودات محققة كالعرس وغيره قلت ذلك الذي يكفي [illegible]
للتكلم في خصوص هذا المثال الى حقيقة المنافاة بين مطلقتين [illegible]
نقيضاهما على شيء اصلا [illegible] البرهان قطعا [illegible]
بالامكان العام لا وجب صدقهما على كل مفهوم [illegible]
صدق اللاشيء واللاممكن [illegible] على مفهوم من المفهومات [illegible]
لم يصدق ممكن يصدق نقيضه [illegible] اللاشيء [illegible] فيكون
بعض اللاشيء ممكنا [illegible] المذكور فان قيل مفهوم الممكن [illegible]
نقيض اللاممكن فاذا لم يصدق احدهما على شيء وجب ان يصدق
عليه الآخر [illegible] النقيضان [illegible]
[illegible] المنع كان مغايرة غير مسموعة قلت هذا ان المفهومان [illegible]
[illegible] من [illegible] صدقهما على [illegible]

اخص مع صدقهما على شيء حصل مالك قضيتان موجبتان بعد تمامهما موجبتين

والكبرى يحصل كقولك زيد ممكن وزيد لا ممكن فلانا نقيضيهما

فنقيض ممكن الممكن على شيء سلب صدق ممكن لصدق سلبه عليه ولانه

ان المتساويين اخص صدقهما على شيء اذ يرجع المتساوي الى موجبتين

كليتين والطرف القضايا اخص منه لصدق على ذلك الموضوع ماذا

قلت كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فقد اخذت صدقهما على الطرفين

وكذلك لو قلت كل لا انسان لا ناطق فقد اخذ صدق اللاناطق

على ذلك اللاانسان فان اخذت نقيضه اعتبارا كان موجبتين

صدق اللاناطق عليه وهو معنى قولنا بعض اللاانسان ليس بلاناطق

لا يصدق الناطق عليه لان الناطق نقيض اللاناطق في حالة اللاعدول

من خبر اعتبار الصدق على شيء الذي حالة اعتبار صدقه عليه فقد يستلزم

ذلك نقيضه باعتبار الصدق على الذي حالة اعتبار صدقه عليه فقد

استلزم ذلك نقيضه باعتبار الصدق نقيضه باعتبار

احدهما فان الغرض يمنع منعه بلا مكابرة والمخلص ان يقال انا قد

يستلزم المتساويين باعتبار الصدق على شيء فيكون نقيضه اما متساويين

ثبوتهما يكون كل واحد منهما باطل فهو ليس باطل وليس …
فيحصل نقيضان موجبتان سالبتي الطرفين والموجبتان سالبتا الطرفين
للنقيض وجود الموضوع كذلك المعدولتا الطرفين ودفع …
في موجبة ولنا ايضا ان نخص البحث بما لا يكون النقيضان … شيئين
لجميع الاشياء … فان نقيضهما … يصدقان على موجود
خارجي او ذهني ثم البرهان … المتقابلين … نقيض …
لذا نقول … المقاصد … في موجه
احوال النقائض الامور العامة وليس في علوم الحكمة … موضوع
او محمولا النقيض الامور … تلك العلوم …
ما خرجها عن … يوجب … كلام
وفي … نقيض … كما ذكرنا التناقض كون نقيض
الاخص اعم من نقيض الاعم الى … والمطلوب … النقيض
يوجب … لما انتقل فيه لو لم يصدق نقيض
الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عين الاخص على
بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم … من الموضوع على النقيض

المتنافيين كما أشرنا إليه فإذا قلت لو لم يصدق كل لا كلي لا يصدق بعض اللاكلي ليس بالملك فيلزم صدق بعض اللاكلي الملك لم يتجه أن يقال إن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة فلا يستلزمها كما مر ولئن تمسكت بأن الملك مثلا نقيض اللاكلي فإذا لم يصدق أحدهما على شيء صدق عليه الآخر قلنا لا نسلم النقيضان ربما خرجت من أن نقيض مفهوم في نفسه يغاير نقيضه باعتبار صدقه على الشيء بأمر فتأمل فيصدق الأخص على كل جزء لعكس النقيض يعني على طريقة القدماء وهي أن يجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فإن الموجبة الكلية تنعكس نفسها على هذه الطريقة والاستدلال المذكور متوجه عليه فإن قولنا كل شيء ممكن بالإمكان العام موجبة كلية ولا يصدق عكسها موجبة كلية ولا جزئية لعدم الموضوع وقد قرر فإن قلت عكس النقيض على هذه الطريقة ممالم يقل به المنطقي كما سيأتي فكيف يستدل به على إثبات ما ادعاه والمصنف لا يستند إلى بيان ما لم يبين بعد أجيب بأن الشارح نظر إلى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولم يكتف المصنف بعكس النقيض في هذا لسند الكلي ... [illegible]

[illegible]

للدليل بل يستدل بما يصح التمسك به عند المنع بالمنع وما قولك يوه

بما ان ما لم يثبت يبعد جوابه ان العكس المذكور ذهب من يطلع تكفير

ادنى تنبيه فتح احسن ان المدعي كون نقيض اللازم مطلقا ادل

مطلقا ان نقيض اللازم وما جعله جزء من الدليل هو تفسيره

للمدعي لا نقيضه فهو بالمقتضية انه استدل بثبوت الحد على ثبوت المحدود

وما بعده استدلال على ثبوت الحد والكيفية على ذلك ان المقتضي المتصل الحمل

للمدعي الى جزئيه ليستدل على كل واحد منهما على حدة فالدليل انما يحمل

تفسيرا او دليلا اي لصدق نقيض اللازم على كل ما يصدق عليه نقيض

اللازم من غير عكس وفي الكلام فتح حمل المفسر بانه جزء الدليل

صورة وقوله انما قيد التباين حاصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد

بالكلي لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيضي امرين بينهما عموم مطلق المقتضية

ثبوت المدعي وهو ان ليس بين ذينك النقيضين عموم اصلا

مطلقا ولا من وجه لاحتمال ان يكون ذلك التباين بينهما تباينا المناسب

جزئيا وانه يجامع العموم من وجه لانه احد فرديه فيدفع الاشكال

لكن المدعي انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد لا ينافي

انتفاء اللزوم لجواز ان لا يثبت العموم في محل آخر فلا يكون العموم
لازما للنقيضين المذكورين مطلقا او نقول نعم ان دعوى نسبة العموم
بين نقيضيهما دعوى موجبة كلية فاذا ورد هناك السلب كان رفعا
للايجاب الكلي فيكون سالبة جزئية ومرادفا للمنافي صدق الموجبة
الجزئية م فاعلم ان النسبة بينهما المباينة الجزئية التي يلزم من ذلك
ان لا ينحصر النسبة بين الكليات في الاربع لانا نقول المباينة
الجزئية منحصرة في المباينة الكلية والعموم من وجه فاذا قيل النسبة
هناك هي المباينة الجزئية كان حاصلا ان النسبة في بعض الصور
مباينة كلية وفي بعض اخرى عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة
خارجة عن الاربع قوله قيد فقط زايد لا طايل تحته اجيب عنه
بان معنى كلام المص لا احد المتباينين يصدق مع نقيض الاخر فقط
اي لا يصدق مع عين الاخر فيصدق احد المتباينين مع نقيض الاخر
ظهر صدق احد النقيضين بدون نقيض الاخر وعدم صدق احد
المتباينين مع عين الاخر ظهر صدق نقيضه مع عين الاخر فمجموع كلام
المص ظهر صدق كل من نقيضي المتباينين بدون الاخر فقيد فقط

قوله

فقط للعبد منه وليس معناه ان المباين للاخر لا يصدق مع نقيض
الفعل والانفكاك فاسد الانفكاك عن العابد فقط ولا يخفى
عليك ان هذا التوجيه والانفكاك وفقا صحيحا للمتبط ازدحامه
ن قيد فقط منضما الى ما تقدم بقيد معنى صدق كل من المتباينين بنقيض
الاخر لان ترك لفظ كل مع كونه مفيد المعنى المهم افادة هذا القيد والعدول
الى هذا القيد المحوج الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف
ظاهر لكن الخلل ح متعلق بالعبارة دون المعنى   وانت تعلم ان الاحوج
ثبت بمجرد المقدمة القائلة اجيب عن ذلك بان [illegible] قوله نقيضي المتبا
فيما كان تباينا جزئيا ان النسبة بين نقيضي التباين الجزئي
مجردا عن خصوصية كل واحد من فرديه اعنى التباين الكلي والعموم من وجه اذ
لو كان التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن احدى الخصوصيتين كالتباين
الكلي مثل المتباينات الشتى بينهما عين تلك الخصوصية او الاخرى ان النسبة
بين الفرس والانسان او بين الحيوان والابيض هو التباين الجزئي مع ثبوته
هناك قطعا بل هي ان النسبة بين الاولين هي التباين الكلي وبين الاخرين
هي العموم من وجه ويعلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموقعين
مجردا عن خصوصية

قال
ان المحقق هذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان نقيضي المتباينين قد لا يتصادقان
اصلا وقد يتصادقان فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيدا لخصوص
التباين الكلي في جميع الصور ولا لخصوص العموم من وجه في جميعها بل ثبت
في بعضها في ضمن المباينة الكلية وفي بعضها في ضمن العموم من وجه فالنسبة
بين نقيضي المتباينين هي التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فرديه وهو
الحق وهذا كلام لا شبهة فيه وقيل ان الحق بين ان نقيضي الامرين
اللذين بينهما عموم من وجه قد يتباينان في بعض الصور تباينا كليا وظاهر ان
بينهما قد يكون عموم من وجه كاللاحيوان واللاابيض فاذا انضم ذلك الى ما ذكره
في نقيضي المتباينين من صدق عين كل واحد منهما مع نقيض الاخر فانه يجاريهما
البتة ظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فرديه
او نقول نعم او لا ان يكون النسبة بينهما عموم لان العموم بينهما ورالى
ان النسبة في النقيض هي العموم من وجه ايضا فيتابع في نفيه حيث لم
نفي العموم مطلقا ولم يتعرض النسبة بينهما هناك لانها يعلم مما ذكره في نقيضي
المتباينين لان نقيضيهما ان لم يتصادقا اصلا على شي كنقيض الاعم وعين
الاخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه فمرده

ضرورة صدق كل واحد من المعنيين مع نقيض الآخر وإنما كان يلزم ذلك
الجزئي فلا يلزم أن المقسم أي النسبة بينهما وهو تعدد وبائنه و
بازائه الكلي الحقيقي فإن قلت المتبادر مما ذكره أن الكلي أيضا نوعان
مختلفان أحدهما حقيقي والآخر إضافي على قياس الجزئي وقد كنت
قلت الاعتبار من معنى الجزئي وكون أحدهما حقيقيا والآخر إضافيا أمر
مكشوف على نهج بينة وأما الكلي فليس لظهور معنيان منهما إذ لا يدل
فإن معناه المتقدم الذي سماه مصنفا كليا حقيقيا هو ما يصلح لعروض الشركة
بين كثيرين والذي شك أنه من نسبته للعقل وحده لتشبيه إلا بالقياس
إلى كثيرين فإن أريد بالكلي الإضافي هذا المعنى فليس للكلي إذن معنيان
وإن أريد به معنى آخر فلم يبينه قلت لا بد له من معنى آخر وقد بينه بقوله و
هو الأعم من شيء ومعناه أنه الذي يندرج تحته شيء آخر والمعتبر بالاندراج
ما يكون بحسب الفرض من غير رجوع إلى المعنى العقل نفسه بل ما يكون بحسب نفس الأمر
فالكلي الحقيقي ما يصلح لأن يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل
سواء أمكن الاندراج في نفس الأمر أو لا والكلي الإضافي ما يندرج
تحته شيء آخر في نفس الأمر فيكون أخص من الكلي الحقيقي قطعا بديهيا
اعني

ذو نوع بازائه الكلي الإضافي

يصلح

[illegible]

الاولى ان الكلي الحقيقي فلا يكون الا ما لا يمكن اندراج شيء تحته كما في المقولات
المفروضة والانفع وذلك في الاضافي الثانية ان الكلي الحقيقي
ربما امكن اندراج شيء تحته ولم يندرج بالفعل لا ذهنا ولا خارجا كالعنقاء
ولابد في الاضافي من الاندراج بالفعل وانما اخص هذا المعنى بالاضافي
لان الاضافة فيه اظهر من الاضافة في المعنى الاول وسمي بالحقيقي
لكونه مقابلا للجزئي الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشتراك
بين كثيرين فيه ثابت في كونها اضافية وان كان تعقلها موقوفا على
تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض الاشتراك بين كثيرين موقوف
على تعقل الغير مع انه ليس اضافيا الا انه لا يتوقف على تحقق الغير
وح يكون تسميته بالحقيقي ظاهرة وعلى هذا فالجزئي الاضافي ما اندرج
بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي الاضافي ما امكن اندراجه تحت
شيء اخر كان الكلي الاضافي ما امكن اندراج شيء تحته ويكون اعم
اخص من الكلي الحقيقي لكن بوجه وحده ولا يصح ان يقال الجزئي
الاضافي ما امكن فرض اندراجه تحت شيء اخر حتى يلزم ان الكلي الاضافي
ما امكن فرض اندراج شيء اخر تحته فيرجع الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصح

يصح تفسير الجزئي الإضافي بما ذكرنا لأنه للدلالة على أن جزئي إضافي
للشيء أن مع زعمان فرض الاندراج فتامل حتى يصح انك لن الكلي
بين مفهومان أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي مقابل العدم
والملكة وليس توقف تعقله على تعقل الغير مستلزما لكونه إضافيا كما
في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانيهما إضافي يقابل الجزئي
الإضافي تقابل التضايف وذلك أن الحال بين الكليين في النسبة
عكس ما بين الجزئيين فالكلي الإضافي أخص من الحقيقي كما مر والجزئي
الإضافي أعم من الحقيقي كما سيجيء قوله في تعريف الجزئي الإضافي
نظرا إلى أي الجزئي والكلي الإضافي متضايفان لأن معنى الجزئي الإضافي
الخاص ومعنى الكلي الإضافي العام وذلك لما عرفت من أن معنى الجزئي الإضافي
هو المندرج تحت غيره وهذا هو معنى الخاص بعينه ومعنى الكلي الإضافي
هو المندرج تحته شيء آخر وهذا هو معنى العام بعينه فالخاص والجزئي
الإضافي بمعنى واحد وكذا العام والكلي الإضافي بمعنى واحد والأنسب
والعام وأن الخاص تحت غيره وهذا المعنى الخاص بعينه العام ومعنى الكلي الإضافي
متضايفان مشهوريان كالأب والابن وأن الخصوص والعموم متضايفان

حقيقيان كالابوة والبنوة والمتضايفان لا يعقلان الا معاً فلا يكون
ان يذكر احدهما في تعريف الاخر والاولى ان تعقله قبل تعقله ضرورة ان
تعقل المعرِّف واجزاءه متقدم على تعقل المعرَّف فان قلت المذكور
في تعريف الجزئي الاضافي هو الاخص لا العام الذي هو معنى الكلي
الاضافي حتى يلزم ذكر احد المتضايفين في تعريف الاخر قلت تعقل
الاخص يتوقف على تعقل العام الذي هو المتضايف مع ان المفهوم بالاخص
والاخص منهما هو العام والخاص لا معنى التفضيل والزيادة في العموم
والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو
بمعناه فيلزم تعريف الشيء بمضايفه معاً وعلى الاول يلزم تعريفه
بالاخص الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف
معرفته وبما يتوقف على معرفة متضايفه فالخلل في التعريف من وجهين احدهما
تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمتضايفه او بما
يتوقف على معرفة متضايفه ولا شك ان الخلل الاول اقوى من
الثاني فالاولى ان لا يقتصر على الثاني وحده وايضا يلزم ان لا يكون تعريفه
بالاخص من شيء كما ذكره الشارح رحمه الله الاستناد على الخلل الاول قطعا هذا و

حيث قال والاولى ان يقال
هو الاخص من شيء

ومما يتوقف على معرفة متضايفه

وقد قيل في جواب النقض ان المصنف ذكر انتقاض تعريف الجنس
والنوع في تعريف شيء واحد وهو الجزئي الاضافي فلا تعدد في ذلك وكل
انتقض الاخر بالضرورة فتأمل لا نسلم ان معنى الجزئي الاضافي هو الاخص وقع
الكلام في الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر وارد مع زيادة في
وان لم يسلم فالجواب هو ذلك بعينه كما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف
ذكره تعريف الجزئي الاضافي بل اراد ذكر حكم من احكامه يمكن ان
منه تعريف وبه يندفع الاشكال لكن مع الاول المقام يدل على قصد
التعريف ظاهرا وهذا منقوض بواجب الوجود اي بذاته المخصوصة
المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كما مر والجواب عن هذا النقض بان مناط الكلية
والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجود العيني الذي
هو واجب الوجود لذاته ان يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل
للعقل الا بالوجوه الكلية منحصرة في شخص وقد رد بان معنى الجزئي هو ما كان بحيث
لو حصل في الذهن يمتنع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمتنع الى آخره اذ لم
يرد به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن
ولا على امكان حصوله فالجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على الواجب تعالى

فيه

كالالجنس والفصل الممتنع الحصول في الخارج بنوع فاته المداته على وجه مخصوص
نوعي للجزئية فلا يمتنع ان يكون كلياً فقد ظهر مما ذكره النسبة بين النوعين
ومما ذكرت النسبة بين الكليين واما النسبة بين الجزئي الحقيقي و
بين كل واحد من الكليين فالمباينة واما النسبة بين الجزئي الاضافي
وبين كل واحد منهما فالعموم من وجه لصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي
بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكلي على
الكليات المتوسطة لان نوعية اسماء بالنظر الى الحقيقة الواحدة
نوعيته لهذا النوع نسبة واضافة بينه وبين افراده فليس يعتبر فيها الا
حقيقته وافراده ومنشأها اتحاد حقيقته في تلك الافراد فلذلك
يسمى بالحقيقي واما النوع الاخر اعني الاضافي فلابد في نوعيته من
اندراجه مع نوع اخر تحت جنس فيكون مضايفاً له وبيان ذلك ان الجنس
لما كان تمام المشترك بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولاً
عليهما في جواب ما هو فلاشك ان كل واحدة من الماهيتين المندرجتين
تحته موصوف بان يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة
مشتبهة لهما بالقياس الى الجنس الذي اندرجتا فيه كما ان صفة الجنسية ثابتة

اقسام النوع المعرف من المشهور اربعة لانه اما ان يقصد به تحصيل صورة
غير حاصلة او لا الثاني تحصيل الاختصار بحسب اللفظ والاول اما ان يعلم
وجود المعرف بالفتح في الخارج او لا الاول الحقيقة والثاني
بحسب الاسم وكل منهما اما حد او رسم وكل منهما ينقسم الى التام
والناقص فاقسام الحقيقي ثمانية ... والتاسع اللفظي

تامة بالنسبة للجنس بالقياس الى ما يندرج تحته من الماهيات النوعي الواقع
فالجنس والنوع المندرج تحته متضايفان كالاب والابن لله
جنس الكليات فلا يتم حدود ما ادخل ... رته الى ما سبق من ان الامور
المذكورة في تعريفات الكليات حدود لها لا رسوم كما توهم وان
كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر فلا بد من ذكر الجنس القريب
الكلي فيها رعاية لطريقة القوم في تعريفات الكليات واذا عرفت الكلي
في مفهوم النوع الاضافي كان فيه اضافتان احداهما بالقياس الى
ما تحته من افراده لكونه كليا والاخرى بالقياس الى الجنس الذي فوقه
كما بينا والنوع الحقيقي فيه اضافة واحدة بالقياس الى ما تحته فقط كما
عرفت فان الجنس المقول عليها وعلى غيرها في جواب ما هو الجنس
كالحيوان مثلا والقائل مقول على الفصل كالناطق وعلى الخاصة
كالضاحك وعلى العرض العام كالماشي لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان
تمام المشترك والا لا ثبتت هذه الثلاثة لكل واحد منها والقائل مقولية
كلية تصدق عليه وعلى غيره الجنس لكن لا في جواب ما هو فخرج عن حد النوع
الاضافي بهذا القيد وهو النوع المقيد بالشخص اي الشخص هو

[illegible] الخاصة والعرض [illegible]

اما انفسه اقول [illegible]

النوع الحقيقي المقيد بما يمنع عن وقوع الشركة فيه يقع ربه مثلا
الماهية الملك بنت وإذا أخرجه صار ربيبا لو قاض وقوع الشركة
فيه وذلك الاعراض يسمى شخصا ونعتا يكون حمل العالي على الأوسط
حمل بل فلا حمله فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى الشركة
بواسطة حمل الانسان عليهما وذلك لان الحيوان ما لم يصدق ان ما
لم يكن محمولا على زيد فان الحيوان الذي ليس بانسان لا يحمل عليه اصلا
فاعتبار الاولية في القول يخرج الصنف عن ان يكون نوعا وبل
اخرج الصنف عن الحد اخرج النوع [illegible] بالقياس الى الاشخاص البعيدة
فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم النامي والحساس والجوهر مع انه
ربما يسمى نوع الانواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه والجواب
النوع لما كان مضافا للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاولي فلابد
من اعتباره في الجنس ايضا والا لم يكن مضافا له فيلزم ان لا يكون الاجناس
البعيدة اجناسا للماهية النوعية بعده بالقياس اليها فالاولى ان يترك
قيد الاولية ويخرج الصنف بقيد العموم او النوع الاضافي [illegible] يقول
في جواب ما هو [illegible] عليه وعلى غيره [illegible] والقادل

اقول

قوله

لكان النوع المنضم جنسا وذلك لان النوع المنضم لما كان تمام
ماهية جميع افراده فلو فرضنا ان نوعا كليا آخر وهو الضم تمام ماهية افراده
لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افراده والا لكان
الذي تحته المشتمل عليه مع زيادة مستقلا على امر زائد على حقيقته
فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفا نوعا وقد خلف فتعين ان يكون النوع
تمام الماهية المشترك له المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا
وايضا ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من افراده
فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية
كل فرد من افراد الانسان فيلزم ان يكون لكل فرد ماهيتان كل منهما
كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة وذلك لان تمام ماهية شيء
المختصة به فلا يتعدد لانه ان لم يكن احدهما جزء الاخرى لم يكن شيء منهما
تمام ماهيته بل جزء منها وان كانت احدهما جزء الاخرى لم يكن
الجزء تمام الماهية وحيث لكان الحيوان وحده تمام الماهية كان
الانسان المشتمل على الحيوان وزيادة صنفا لاشتماله على امر زائد
ماهية افراده ولكان الانسان وحده تمام الماهية المختصة له

بكل الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه
نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي لا يكون فوق نوع حقيقي و
لا تحته واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز ان يكون تحته
كالملك ان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لمثل النوع الاضافي
لما نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق شيء
منهما لما مر ويجوز ايضا ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي اصلا
كالعقل على ما سياتي فالنوع الحقيقي مباين الى النوع الحقيقي لا يكون
الا مفردا ومباين الى النوع الاضافي اما مفرد واما سافل والاضافي
مباينا الى الحقيقي اما مفرد ان لم يكن تحته نوع حقيقي ايضا كالملك
واما عالي كالحيوان واما المتوسط مباينا الى الاضافي فمراتبه اربع وانما
جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقعا في الترتيب نظرا الى ان الافراد
باعتبار عدم الترتيب فيه ملاحظة الترتيب عدما كما ان في غيره ملاحظة
الترتيب وجودا ان قلنا ان الجوهر جنس لهذه المثال ربما يتم
بشيئين احدهما ان العقول العشرة متفقة بالحقيقة وثانيهما ان
الجوهر جنس لها كذلك الا جنس قد يترتب متصاعدة اشار بلفظة

بلفظ فدال ان مترتب في الاجناس كما لا يجب في الانواع ايضا
فكلما يكون نوع اضافي للنوع فوقه وتحته فيكون مترتبا واقعا في
سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس للجنس فوقه ولا تحته
فيكون مترتبا ليس واقعا في سلسلة الترتيب فمثال هذا النوع
ان لا يبعد من المراتب ويجعل المراتب منحصرة في ثلثة كما فعله بعضهم
الا انهم ... يجوزون فعدوه مضاعفة لان ترتيب الانواع هو
ان يكون هناك نوع ونوع نوع ونوع نوع نوع ولا شك ان
نوع النوع لا يكون تحته لان نوعيته انما هي بالقياس الى ما فوقه
فانه انما يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون
مترتبا على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس
هو ان يثبت جنس وجنس جنس وجنس جنس جنس ولا شك ان جنس جنس
... فوقه لان جنسيته بالقياس الى ما تحته فانه انما يكون جنس جنس
اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التصاعد
من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع اسفل من مراتب الانواع
من جميع مراتب الاجناس فانه لما يكون الا ... حقيقيا ...

ان يكون جنسا وان الجنس العالي يباين جميع ما يختلف اللواحق لانه
لا يكون نوعا فيستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد من النوع الاضافي
والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم
من وجه وعليك استخراج الامثلة لانك قد عرفت ان التمثيل
الاول مبني على اتفاق العقول في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها و
التمثيل الثاني موقوف على اختلافها في الحقيقة وكون الجوهر ليس
جنسا لها فيستحيل صحتهما معا والجواب ان المقصود من التمثيل هو التفهيم
فان طابق الواقع فذاك والا فالمراد بعده ويكفيه الفرض خصوصا فيما لم
يوجد له مثال في الوجود ظاهر لانه يشتمل ان للنوع معنيين
حاصله ان المصنف اراد ان يبين ان النسبة بين المعنيين هي العموم
والخصوص من وجه لكن لما كان الفضلاء توهموا ان الاضافي اعم مطلقا
رد اولا قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فهيهنا مطلبان
احدهما بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصد الاصلي
وثانيهما رد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد وللمبالغة فيه حتى لا
يتوهم كون قولهم صحيحا ولو اكتفى ببيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه

في صورة دعوى اعم من قولهم

من وجه لكان بعضهم على ذلك رد قولهم ولكن ضمنا لا صريحا وثانيهما رد قولهم
في صورة دعوى الاعم من قولهم وذلك انهم زعموا ان الفاني الاعم مطلقا
فرد هذا القول بان يقال ليس للفاني الاعم مطلقا لوجود المقتضي
بدونه كالفاني الى بق البسيطة والنقص رد ما هو الاعم من قولهم وهو ان النسبة
بينهما العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا واذا بطل ما
هو الاعم من قولهم بطل قولهم لان الاعم لازم للاخص وبطلان اللازم
مستلزم لبطلان الملزوم وانما اختار في رد قولهم هذه الطريقة
مبالغة في الرد كانه قال ليس شيء منهما اعم من الاخر فضلا عن ان
يكون الفاني الاعم مقوله ورد ذلك اي مذهب القدماء وقوله
صعقة الدعوى اي تلك الدعوى الاعم من مذهبهم وقوله وهي اي
تلك الصورة بل الدعوى التي هي الاعم وقوله ان ليس اي هذا التقسيم
لا التقسيم كله رد تلك الدعوى ليعلمها كالفاني الحالي النسبة
التي هي تمام ماهية افرادها كالعقل والنفس هذا انما يصح اذا لم يكن
الجوهر جنسا لهما حتى تصورتهما بسيطين ومع ذلك فلا بد ان يكون كل
منهما تمام ماهية افراده حتى يكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت شيء ولا يكون

الذي هي

اعم من الفاني البسيطة

افراد

نوعا اضافيا وقد نوقش في كلا المقامين بكون النوع حقيقيا لما تحته و
بكونهما منتقضين الافراد في المقصدة   والوحدة والنقطة بدل منهما
يعني اذا كان كل منهما تمام ما بينه افرادها لم يندرجا تحت جنس اصلا وقد
فقد نوقش في الموضعين ايضا   المقول في جواب ما هو الدال
على الماهية المسؤول عنها بالمطابقة يعني اذا سئل عن ماهية تماهي يجاب
بلفظ دال عليها بالمطابقة والمذكور ان يجاب بما يدل عليها تضمنا فلا
يهدي في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فالحق ان كان مثلا
في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط في الجواب عن السؤال بما هو
آدز بما ينتقل الذهن من الدال بالتضمن على الماهية الى جزء الآخر
من مفهوم ذلك الدال فيفوت المقصد ولانه ربما ينتقل الذهن
من الدال بالالتزام عليها الى لازم آخر فيفوت المقصد ولا
يعتمد في فهم المقصد على القرينة لجواز خفائها على السامع وهذا القدر
كاف باعثا على الاصطلاح على ان يذكر الماهية في جواب ما هو
الا بلفظ دال عليها مطابقة واما جزء المقول في جواب ما هو فذلك
انما يتصور اذا كانت الماهية المسؤول عنها مركبة فيجوز ان يدل عليه

رحقول

ريقول

ان يكون

عليه مطابقة وهو مفهوم ان يدل عليه تضمنا اذ الحق ورعيه الملك جميع الاجزاء مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز الانتقال من ذلك الدال على الجزء بالالتزام الى لازم اخر ولا يعتمد على القرينة لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كالجزء وان التضمن صحيح ... ومعتبر جزء ... الالتزام فهو ... في جواب ما هو واما ... فقد قيل الالتزام ... كما في جواب ما هو ... فيها والاولى جوازه فيها مع ظهور القرينة المعينة للفهم وانما وقع التخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بالجزء المدلول عليه تضمنا اصطلاح والمناسبة في التسمية ... فان الواقع ... بالمدلول مطابقة الداخل ... بالمدلول تضمنا ... فكل منهما ... مع كل من الجزئين فيانه اي محصل قسم ... قد يتوهم ان الناطق ... قسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق ... انه مقسم ... انه محصل ... محصل قسمين فان غير ناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم منه حاصل من انضمام النطق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان ... منهما

كلواحد منهما محصل قسم واحد وكان من قال ... ن الناطق يقسم الحيوان
الى قسمين نظرا الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجودا وعدما حصل له
قسمان كان من عدد المفرد من الانواع والاجناس في المراتب نظرا
الى مثل ذلك والمتوسطات سواء كانت انواعا واجناسا
ثم يذكر النوع العالي للتدرج في الجنس المتوسط والى الجنس السافل
للتدرج في النوع المتوسط فكل فصل يقوم النوع السافل والجنس العالي
اراد بالعالي منهما الفوقاني وبالسافل التحتاني كما مر من ان العالي ما هو
فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع لانه قد ثبت ان جميع مقومات
العالي مقومات السافل وذلك لان العالي لما كان مقوما للسافل فلو كان
جميع مقوماته فصولا كانت او اجناسا مقومات للسافل قطعا فلو كان
جميع مقومات السافل اي جميع الفصول المقومة لان الكلام فيها فان
قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالي لجواز ان يكون في
السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينه وبين العالي فصلا اخر به
يمتاز عن العالي قلت ليس في السافل بعد ما هيته العالي الا الفصول المقومة
للسافل فلو فرضت مشتركة بين السافل والعالي ما هيته مثلا ليس في الا ذلك

ف ان وراء الجوهر الا فصول مقومة للملك ان ومقسم للجوهر في قابل
الابعاد والنامي والحس المتحرك بالارادة والناطق وكذا الجنس في
الملك ان وراء الجسم الا فصول مقومة ومقسمة للجسم في النامي الاخيرة وكذا
في بعض النسخ ليس تحت مقسمه وراء الجسم النامي فصلان مقومان له هما الاخران وليس وراء الجسم
وراء الحيوان الا الفصل واحد هو الناطق فانه اذا ترتب الاجناس كان
الذي تحت الجنس الاعلى مركبا منه ومن فصل وهلم الى ان ينتهي الى النوع
نوع الاخير فصل مقوم له فاذا فرض كونه مشتركا لم يتحقق فرق بينهما اصلا
اقول فالقول الشارح هو المعرف وهو ما يستلزم تصوره اي ما يكون تصوره بطريق
النظر موصلا الى تصور الشيء او امتيازه عن جميع ما عداه وهذا القيد يفهم اعتباره
مما تقدم من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى قولا شارحا وكيف لا يكون
معتبرا والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتصديقات ومع هذا
القيد لا ينتقض بان تصور المعرف يستلزم ايضا تصور معرفه فينتقض حده به
ولذا ان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها البينة المعتبرة في دلالة الالتزام
اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر والاكتساب وليس المراد
اقول بتصور الشيء ههنا ان تصورات المكتسب من القول الشارح قد يكون

بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في الحد الناقص والرسم والما تصور المعرف الكاسب فالتعريف ان كان حدا تاما فلابد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير التام فجاز ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه ومنهم من توهم ان الحد التام قد يحصل بعد تصورات للاجزاء بالكنه فانه يكفي فيه تصورها على وجه مفصل لما بالكنه او بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعا والتعريف بالاعم من الشيء او الاخص منه مرفوضا اعلم ان المتاخرين اعتبروا في المعرف ان يكون موصلا الى كنه المعرف او يكون مميزا للمعرف عن جميع ما عداه من غير ان يوصل الى الكنه ولذلك حكموا بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان يقال ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه المذكور تميزه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء متصورا مع عدم امتيازه عن بعض ما عداه واما الامتياز عن الكل فلا وكما لا شك انه كما يكون تصور الشيء بالكنه مفتقرا محتاجا الى معرف كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع

احوال

حول

مع امتيازه عن جميع ما عداه او عن بعضه يكون كسبا فتصوره لو
اعم او اخص اذ لكان كسبا لا يكتسب الا بالاعم او بالاخص فيما يصلح

للتعريف في الجملة   او امتيازه عن جميع ما عداه قد عرفت ان ذلك   اقول
غير واجب الا ان للمتاخرين لما رأوا ان التصور الذي يمتاز به
المتصور عن بعض ما عداه في غاية النقصان لم يلتفتوا اليه و شرطوا
المساواة بين المعرف والمعرف واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية
التعريف بهما ولما المباين فلما كان ابعد من الاعم والاخص كان
اولى بان لا يفيد تميزا تاما مع ان الظاهر انه لا يفيد تميزا اصلا وان
احتمل احتمالا بعيدا ان يكون مميزا في الجملة والبعيد افادته تميزا تاما
بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من احدهما الى الاخر
والاولى انه اخص لكونه جليه اخفى لانه اقل وجودا في العقل فان
وجودها الخاص في العقل مستلزم لوجود العام بدا موقوف على ان   اقول
يكون العام ذاتيا للخاص ويكون الخاص معقولا بالكنه واما اذا لم يكن
ذاتيا او كان ذاتيا فلم يكن الخاص معقولا بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل
وجود العام فيه   والمشروط كونها للخاص له بدا كسب الوجود الخارجي   اقول

مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود
الذهني فلا اذ جاز ان يعقل الخاص ولا يعقل العام كما مر انفا

فانه اذا صدق قولنا كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف فكلما
ما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرِّف وذلك لان الموجبة
الكلية الثانية عكس نقيض الموجبة الكلية الاولى على طريقة المتقدمين
وبالعكس وذلك لان الاولى ايضا عكس نقيض الثانية على
طريقتهم فكل واحدة منهما مستلزمة للاخرى وهو الاشتمال على
الذاتيات المانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه وذلك لان
في الذاتيات كل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه فيكون الحد التام
بواسطة اشتماله على الذاتي المميز مانعا عن دخول اغيار المحدود فيه
وكذا الحد الناقص يذكر فيه الذاتي المميز فيكون مانعا عن دخول
الاغيار فيه والمقصود ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى
اللغوي فلا يرد ان الرسم فيه ايضا منع عن دخول الاغيار فيه
فينبغي ان يسمى حدا واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون
الحد في المعرف كثيرا وما نشأ الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف

دخول

الثانية

دخول

دخول

الحاصل بالفصل وحده فادا اريد به الحد اللغوي رجع الى ضم الى
الى الفصل كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة
من العلم والجهل اي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة
عرف السكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا لم يجعل السكون عبارة
عن عدم الحركة والا فان السكون اخفى من الحركة لما سياتي و
اذا امتنع تعريف الشيء بما هو في المعرفة والجهالة كان امتناع
تعريفه بما هو اخفى منه اولى ويسمى دورا مصرحا وذلك لظهور
الدور فيه واذا زاد المرتبة على واحدة يستتر الدور فيها فلذلك
يسمى دورا مضمرا والدور المضمر اكثر ادبي الدور المظهر يلزم
تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وفي المضمر بمراتب فهذا اخس
اسطقس هو اصل المركب وانما سمي العناصر الاربعة اسطقسا لانها
اصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم ان
استعمال الالفاظ التي فيها اثر لتبادر الذهن منها الى غير المعاني
المقصودة لولا القرينة وفي الاشتراك تردد بين المقصود
بين ما ليس بمقصود لكن يحتمل اللفظ على غير المقصود ويكون اخر

من استعمال الالفاظ الوحشية او الاتهم ما كمشي رصابها المحلل فيه هو
الاحتياج الى الاستف فتطول الرك فيه بالطائل ولما توقف
معرفتها كما ان للقول الشرح مبادي يتوقف معرفته عليها ويجب
تقديمها عليه وهي مباحث الكليات الخمس لتركيب المعرف منها
كذلك للحجة مبادي يتركب منها ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي
وهي مباحث القضايا فلذلك قدمها اما المقدمة ففي تعريف القضية
وما فيها الاولية اما التعريف فلابد من تقديمه والى التقسيم
الاقسام الاولية فكانه من تتمة التعريف اذ بذلك التقسيم يكشف
الشيء زيادة انكشاف ويتعين به اقسام القضية الى يراد بيان احكامها
في القضية الملفوظة بعيدا ان القضية يطلق تارة على الملفوظ
وتارة على المعقولة اما بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والثاني
اولى لان المعتبر هو القضية المعقولة واما الملفوظة فانما اعتبرت
لدلالتها على المعقولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول
وكذلك لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول فالقول الملفوظ
جنس للقضية الملفوظة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة

اختلاف المصطلحين واعلم ايضا ان الحقائق الموجودة يعسر الاطلاع
على ذاتياتها والتمييز بينها وبين عرضياتها تعسرا تاما واجلالي جدا التعذر
فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فلذلك ترى بعض القوم
يستصعبون تحديد الاشياء واما المفهومات اللغوية والاصطلاحية
فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم
مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له
فتحديد المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها اسمى حدودا
ورسوما بحسب الاسم وتحديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها
ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الحقيقة لان الغرض من
التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات اي المقصود من
التعريف اما تمييز المعرف عما عداه والعرض العام لا مدخل له في التمييز
فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف لهذا الغرض واما الاطلاع على ما هو
ذاتي له سواء كان جميع الذاتيات او بعضها والعرض العام
لا مدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفا ولا جزء
معرف لهذا العرض الاخر فسقط العرض العام عن الاعتبار بها.

ای معرفته بما هو ذاتی له

التعريفات وانما ذكر في باب الكليات بلا استيفاء اقسام الكلي
واما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التمييز لكن له مدخل في الاطلاع
على الماهية بما هو ذاتي لها فلذلك اعتبر مع الفصل والخاصة وفيها
بحث وهو ان تمييز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه
والعرض العام قد يفيد التمييز الثاني فينبغي ان يعتبر في التعريف فان قلت
المعتبر هو التمييز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت
ان الكلام على ذلك الاشتراط على ان اللازم منه ان لا يكون العرض
العام معرفا لا ان لا يكون جزءا من المعرف وايضا قد يكون الاطلاع
على الشيء بما هو عرضي له مطلوبا وان كان ذلك الاطلاع دون الاطلاع
عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها اكمل
من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص
لكنه اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص
لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد
ناقص هو اكمل من المركب من العرض العام والفصل واما قوله فلا حاجة
الى ضم الخاصة اليه ممنوع بل التمييز الحاصل منهما معا اقوى من التمييز الحاصل

لتعريف القضية المعقولة هو المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه
وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها فهذه المعلومات من
حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام
ولها عند الاوائل فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة او
لا وقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية التي
العلم التصديقي لا يتعلق الا بها اما لجميع اجزائها او بعضها اما ان يحل
الح للقضية لا بد فيها من الحكم لانه المحتمل للصدق والكذب ولا بد له
من المحكوم عليه وبه فيها الشيء المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة للقضية
و الحكم الذي به يرتبط احدهما بالاخر بمنزلة الصورة لها والخلل القضية
و بطلان صورتها وانعكاس اجزائها المادية بعضها عن بعض
بس هو الدالة على النسبة السلبية كلمة ليس لرفع النسبة
يجابية التي دل عليها لفظ وهو مجموع ما يدل على رفع النسبة السلبية
ون المجموع رابطا للمحكوم به بالمحكوم عليه بالنسبة السلبية طردا
لسهما فتعريف الرابطة غير مطرد لدخول غير المحدود فيه وتعريف
نه غير منعكس لخروج بعض المحدود عنه فالاولى ان يحذف قيد

لا تحلل به القضية ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والاولى تركه
وحمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل وبالقوة كما ذكره ومن الضعف عن
نفسه عرف ان كل حملية يمكن ان يعبر عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط
بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك فلو رد بعض
النقوض المذكورة عليه وهو قولنا زيد عالم يضاد منتبس بعالم
وقولنا الشمس طالعة يلزم النهار موجود فان التحليل للقضية
الى ما منه تركيبها للمركب انما تنحل الى اجزائه الموجودة فيها
عرفت من ان التحليل هو للطالب الصورة فلا ينحل الا الى الاجزاء
المادية ثم ان اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لابد
الا اذا اخذ فيها الحكم ايقاعا وانتزاعا واما اخذ فيه ذلك لا يبرز
تعبيره ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة واوقعت النسبة بين طرفيه
لم يتصور ربطه بشيء آخر بان يصير محكوما عليه او به فالمركب والقضية عن الحكم ثم
يمكن جعلها جزء قضية اخرى فاذا حذفت ادوات الشرطية والجزاء بقي
الشمس طالعة والنهار موجود بذلك المعنى الذي كان جملة حال الارتباط
فانه بذلك المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية ما لم يضم اليه

اليه الحكم وح لا يكون ذلك تحليل القضية بل تحليل الى اجزائه وهم
شيئي اخر اليها ومن زعم انه اذا حذفت الادوات فقد وجد الحكم
في الاطراف فقد اخطاء وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان كان
زيد حمارا كان ناهقا مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطية
للمقال الادوات كانت مانعة عن الحكم فاذا زالت عاد الحكم
الان زوال المانع لا يكفي في وجود الشي بل لابد من وجود المقتضي
زوال المانع لا يستلزمه كما في المثال المذكور وان اردت تفصيله
تتضح به جلية الحال فاسمع لما نقول القضية ان لم يوجد في شيء من
طرفيها نسبة فهي حملية كقولنا الانسان حيوان وان وجدت
فالقائل لما لا يصح ان يكون تامة كان يكون نسبة تقييدية فهي ايضا
حملية كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك والقائل ما يصح
ان يكون تامة فاما ان يوجد في احد طرفيها فيكون القضية ايضا
حملية كقولك زيد ابوه قائم وان يوجد فيهما معا فاما ان يكون ملحوظة
اجمالا فيكون ايضا حملية كذلك زيد قائم يناقضه زيد ليس بقائم
واما ان يكون ملحوظة تفصيلا فيكون القضية شرطية كقولك ان كان

الشمس طالعة فالنهار موجود فظهر ان اطراف الحملية اما مفردة بالفعل او بالقوة فان المشتمل على النسبة التقييدية مطلقا او الخبرية اذا كانت ملحوظة اجمالا كما يمكن ان يوضع موضع مفرد لانه دال الملية اجمالية وان اطراف الشرطية لا يمكن وضع المفردات في موضعها اولا يمكن ان يسفا ومن المفردات ما لاحظته الحكم عليه وبه والنسبة على التفصيل فان شئت قلت في تقسيم القضية طرفاها اما ان يكون مفرد بالفعل او بالقوة اولا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مشتملا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا اولا وكان من قال القضية ان انحلت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل فيصح التقسيم بهذا الوجه ايضا واعلم ان الشرطية لم يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولك هذا العدد اما زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا على هذا القياس ما عداه فالمنفصلة

فالمتصلة هي التي التي المتصلة الموجبة هي التي حكم فيها باتصال
تحقق قضية بتحقق قضية اخرى فان الحكم بمطلق هذا الاتصال سميت
متصلة مطلقة وان قيد الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية
او بكونه اتفاقيا سميت متصلة اتفاقية والمتصلة السالبة هي
التي حكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا او لزوميا واتفاقيا
والمنفصلة الموجبة هي التي حكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في الصدق
والانتفاء معا او في احدهما فان الحكم بمطلق التنافي سميت منفصلة
مطلقة وان قيد التنافي بكونه دائما سميت منفصلة عنادية وان
قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصلة السالبة
هي التي حكم فيها بسلب ذلك التنافي اما مطلقا او مقيدا بالعناد
او الاتفاق وسيرد عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة
في مرحلة الشرطيات قوله ومفهوماتها الاصطلاحية لا يصدق على
الموجبات يصدق على السوالب لان مفهوم الحملية اصطلاحا هو
القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفعل او بالقوة وهذا المفهوم
لا يصدق على زيد قائم ليصدق على زيد ليس بقائم ... وكذا

الحال فى مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحا بل نقول اطلاق الشرطية
على المنفصلة ايضا بحسب مفهوم الاصطلاحى كاطلاقها على المتصلة
وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة فى المتصلة ظاهرا وقد يتوهم من قوله
ليس لجزائها هذه الاسامى على السوالب بحسب مفهوم اللغة ان
اجزائها على الموجبات بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجزاء
هذه الاسامى عليهما معا بحسب مفهوم الاصطلاحى قطعا فالظاهر فى
العبارة ان يقال ليس على اطلاق هذه الاسامى على هذه القضايا
بحسب مفهوم اللغة واما فى السوالب فلمشابهتها ايا ها فى
الاطراف قد يتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسامى
على الموجبات اولا لتحقق المعانى اللغوية فيها ثم نقلوها منها الى السوالب
لمشابهتها الموجبات فى الاطراف والظاهر انهم نقلوا هذه الاسامى
من المعانى اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة
فى بعض افراد هذه المفهومات اعنى الموجبات فان هذا القدر
من المناسبة كاف فى صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين
والا يذكر اقسام الشرطية فالعرض الاقسام الاولية هى

ي الحملية والشرطية وانما ذكر الموجهة والسلبية في اثنائه على سبيل
التبعية فان مفهوم الحملية انما يضبط بذكرهما وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة
منهما لانهما صنفان مختلفان من الشرطية فلا يحصل مفهومها
الا بهما واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب لما ذكرنا في الحملية
وذكر في المنفصلة انواعها المختلفة ليضبط واشار الى الايجاب
والسلب في جميعها لما ذكرنا واعلم ان انقسام القضية الى الحملية
والشرطية حصر عقلي واما انقسام الشرطية الى المتصلة
والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة
القريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان يكون حمل
احديهما على الاخرى بل لابد ان يكون ما كانت نسبة غير الحمل و
لا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير الحمل منحصرة في الاتصال
والانفصال لجواز ان يكون نوع اخر فهذه قسمة بسبرائية
اذ لم يوجد في العلوم الحكمية ومتعارف اللغة نسبة نوع اخر
معتبرة بين اطراف القضايا وانما قدمها على الشرطيات
لكون طرفيها فان الحملية والا كانت مركبة في نفسها لانها تقع

جزء الشرطية فيكون بسيطا بالقياس اليها اي يكون ازيل اجزائهما وللبحث ان الحملية بجميع اجزائها يقع جزء الشرطية او قد عرفت ان اطراف الشرطيات لا حكم فيهما بل ... ولكانت قضية بالقوة القريبة من الفعل اي ملحوظة بتفاصيل اجزائها التي ... الحكم يكون جزء منهما وكانهما تماما جزءا ... فاستحقت بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطية وليسمى موضوعه ... اينما ول المسند اليه والفاعل ايضا فان زيد في قال زيد موضوع وقال المحمول لان محصل معناه زيد قائل اوقد وقول في الزمان الماضي

و

فعل طلب خنق دعوی دخول

قتل فسق شغل رحمت نشدة است

کینونة عاریة بشری ذهاب

لیان قدرة جبروة است

هم بود میسور مکذوبة صراف

زان قنیعة یک قبول نادر است

مسعیة مسعاة هم خشورة

هم زهادة هم درایت مصدر است

هم بغایت هم صعود هم سؤال

کدورة و لیان و حرمان ذکری است

غفران و طمانینه ازان

طلواء و مصدر مکروه است

هو الغنی

اوس چمن مین سیر اپنی کا کبھی گذار ہوا
جسمین وہ سرو دلارام ھی نہ ہوتا
جس سے یار کے لب بحر کے نقل کوئی
ایک دن بھی میرا وہ طالع ستارا ہوتا
آئین مصحف رو یار کے پیش زبان
حافظ سورہ قرآن سے پارہ ہوتا
ہدف تیر بلا غمزہ سنان مژگان ہے
ہوس ابرو نے چشم سے مارا ہوتا
گو مژگان تعالی ہے مشابہ کر نہیں
فدیہ نفس کف پای دل آرا ہوتا
رہا گوشۂ غم میں غنیمت جو میسر تھا
گنج غم عشق کا سارا ہوتا

این غزل تصنیف میرزا غالب صاحب ساکن پهول واره
[illegible] نشد مگر روزی بمجلس میرزا موصوف بوده ایم
درجای مجلس تشریف میبرند حاضران
مجلس بعضی سندی شریف میرزا خان صاحب و بعضی
از ان مجدو [illegible] بعلی [illegible] چند مرد [illegible]
نجیه بیت میرزا صاحب صاحب موجود [illegible]
از چند غزلات حضور تصنیف از زبان [illegible]
فرموده اند از ان غزلات غزلی [illegible]
حسب طلب ما یاران چند غزلات [illegible] و
فرمودند مگر غزلی از ان ارقام کرده
شد الا بسیاری از ان باز دیگر غزل از ان
[illegible] نوشت بعون الله تعالی
حسن [illegible] نقعه

[illegible]